

جـــامعـــة الــيرمـوك

كــلـــية الآداب

قسم العلوم السياسية

الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(دول المينا) إلى دول الاتحاد الأوروبي1995-2013

Political, Economic and Social Impact of Immigration from (MENA)Countries to EU-Countries

1995-2013

إعداد الطالب

عبدالناصر فوزي العزّة

الرقم الجامعي

2011740015

بإشراف الدكتور

خير سالم ذيابات

2014

الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(دول المينا) إلى دول الاتحاد الأوروبي1995-2013

Political, Economic and Social Impact of Immigration from (MENA)Countries to EU-Countries1995-2013

إعداد

عبدالناصر فوزي العزة

بكالوريوس لغات حديثة، جامعة اليرموك، إربد 2003

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي،

جامعة اليرموك،إربد، الأردن(2013-2014)

وافق عليها

الدكتور خير سالم ذيابات .... مشرفاً ورئيساً

أستاذ مساعد في العلاقات الدولية – جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور عطا محمد زهرة .... عضواً

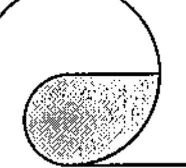
أستاذ دكتور في العلوم السياسية – جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة .... عضواً

أستاذ دكتور في العلوم السياسية – جامعة مؤتة

تاريخ المناقشة

2014 /8/4



الإهداء

إلى روح والدي الغالي -رحمه الله- الذي قضى مهاجراً ومجاهداً..

إلى نبع الحنان وصاحبة القلب الرؤوف

والدتي -أطال الله في عمرها-

إلى زوجتي الغالية.... وإلى أبنائي الأعزاء

حفظهم الله

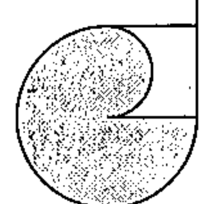
إلى كل الأهل والأصدقاء والأحبة

إلى كل المُهَجرين في العالم

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

عبد الناصر فوزي العزة



الشكر والتقدير

لا يشكر الله من لا يشكر الناس، صدق رسول الله، فمن بعد الشكر لله سبحانه وتعالى، يتطلب منّي الوفاء والاعتراف بالجميل ، أن أقدم وافر الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من أعانني وزادني ويسر لي، في هذا العمل.

وأخص بالشكر الدكتور الفاضل: خير سالم ذيابات على إشرافه على هذه الرسالة، وعلى توجيهاته السديدة، وسعة صدره، وأقدم كذلك شكري وتقديري للأساتذة الأفاضل، الذين أشرفوا علينا طيلة فترة الدراسة، وأخص بالشكر: الدكتور نظام بركات، والدكتور وليد عبد الحي والدكتور أحمد نوفل، والدكتور محمد بني سلامه، والدكتور خالد الدباس ، الذين كان لهم الفضل الكبير في الاستزادة من العلوم، فجزآهم الله كل الخير.

كما أتوجه بالشكر الجزيل كذلك لكل أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل.

الباحث

عبدالناصر فوزي العزة

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

ملخص باللغة العربية

العزّة ، عبدالناصر فوزي، الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(دول المينا) إلى دول الاتحاد الأوروبي، 1995-2013، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،2014 م ، (بإشراف الدكتور: خير سالم ذيابات).

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الهجرة من دول "المينا"، إلى دول الاتحاد الأوروبي، ومعرفة ما إذا كانت هناك آثار سياسية واقتصادية واجتماعية تخلفها هذه الظاهرة على دول الاتحاد الأوروبي، وقد شملت الدراسة عيّنة من ثماني دول من دول "المينا" وثماني دول من دول الاتحاد الأوروبي.وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة مجموعة من المناهج العلمية وهي : المنهج التاريخي المقارن، المنهج التحليلي الوصفي ، و المنهج الكمي. وقد تضمنت الدراسة فصلين اثنين تلخصا في الأتي:

الفصل الأول: حيث حاول الباحث فيه إظهار المفاهيم الخاصة بالهجرة والمتعلقة بها، وكذلك أنواعها، وأشكالها، ومظاهرها المختلفة، وكذلك النظريات المفسرة لها، والعوامل المولدة لها ؛وهي العوامل الطاردة والجاذبة، وصولا إلى سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه هذه الظاهرة.

الفصل الثاني: حاول الباحث كشف الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتركها هذه الظاهرة على دول الاتحاد الأوروبي، والتي تراوحت من آثار ايجابية وأخرى سلبية ، وفي جميع المجالات سابقة الذكر(السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

وتوصل الباحث إلى نتائج كانت متطابقة إلى درجة مقبولة مع فرضية البحث، حيث أثرت الهجرة في بعض الجوانب المذكورة، سواء كان سلبا أو إيجابا، ولم تؤثر في جوانب أخرى.

المقدمة:

تعد الهجرة الدولية شكلا من أشكال الحراك الاجتماعي والتفاعل الإنساني العابر للحدود، والتي باتت من الموضوعات التي تحظى باهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية، إلى جانب اهتمام صناع القرار وعلماء السياسة والاجتماع ، خاصة وأن هذه الظاهرة ترتبط بأسباب وعوامل محلية ودولية من جهة ، وأن لها انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية على المستويين المحلي والدولي من جهة أخرى.

وفي ضوء العلاقة الترابطية التي تجمع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جانب، ودول الاتحاد الأوروبي من جانب آخر، وكنتيجة لإرث تاريخي استعماري، أو كتلازم جغرافي، أو كحتمية للعولمة، فإن الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي تخلق تعقيدات في العلاقات بين هذه الدول، حتى أنه أصبح يؤثر في تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول الاتحاد الأوروبي؛ لذلك عملت دول الاتحاد الأوروبي على إيجاد السبل والوسائل للحد من هذه الظاهرة ،من خلال البحث في جذور هذه الظاهرة ومعالجة كافة الجوانب المتعلقة فيها، حيث عقدت الكثير من المؤتمرات، وأنشئت منظمات متخصصة بشؤون الهجرة والمهاجرين، ورصدت ميزانيات لهذا الغرض. كل هذا ستبينه هذه الدراسة من خلال الإحاطة بكافة الجوانب المتعلقة بظاهرة الهجرة الدولية من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تدور مشكلة الدراسة الرئيسية حول الآثار السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للهجرة الدولية ،من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى دول الاتحاد الأوروبي. ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما هي الهجرة الدولية ؟ وكيف نشأت هذه الظاهرة ؟
2. ما هي أنواع الهجرة ؟ وما هي العوامل المسئولة عن ذلك ؟
3. ما هو واقع الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي ؟
4. ما هي الأسباب التي تدفع بالأفراد من الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ؟
5. ما هي الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشقيها الإيجابي والسلبي، والتي حملتها هذه الظاهرة على دول الاتحاد الأوروبي ؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال الاعتبارات التالية:

1. أنها تبحث في قضية من قضايا العلاقات الدولية التي فرضت نفسها على أجندة الدول والمنظمات الدولية مؤخرا، خاصة وأنها نتاج تفاعل دولي نابع من عوامل دافعة وأخرى طاردة (pull & push Factors)، مما يرتب الكثير من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الدول المضيفة بالدرجة الأولى.

2. أنها تبحث موضوع يمس صميم اهتمام الاتحاد الأوروبي الذي بدأ منذ مؤتمر برشلونة عام 1995 بطرح العديد من المبادرات الهادفة إلى إيجاد صيغة تقارب مع العديد من الدول العربية الواقعة جنوب البحر المتوسط، سواء كانت في الشرق الأوسط أو في شمال أفريقيا.

3. أنها تبحث موضوع تفتقر إليه المكتبات العربية، حيث أن الدراسات العربية العلمية التي عالجت هذه الظاهرة تكاد تكون نادرة.

4. أن فترة الدراسة تغطي فترة حديثة، حيث أنها تمتد من عام 1995 وحتى عام 2013.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة بما يلي:

1. التحديد الموضوعي: ويتمثل في الكشف عن الآثار السياسية، والاقتصادية ،والاجتماعية للهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،على دول الاتحاد الأوروبي. ويبرز في هذه الدراسة متغيران رئيسيان وهما الهجرة الدولية كمتغير مستقل، والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كمتغير تابع.

2. التحديد ألزماني: تمتد فترة الدراسة من عام 1995 وهو العام الذي أطلقت فيه عملية برشلونة للشراكة بين ضفتي البحر المتوسط وحتى عام 2013 ، وهي فترة إعداد هذه الدراسة.

3. التحديد المكاني: وتتمثل بدول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة "المينا" (دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وقد قامت الدراسة باختيار عيّنة لطرفي العلاقة، وهي كما يلي: العراق، سوريا، لبنان، الأردن وفلسطين، مصر، تونس، الجزائر، المغرب. كعينة ممثلة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والعيّنة الممثلة لدول الاتحاد الأوروبي تكونت من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والسويد، وايطاليا، وأسبانيا، بلغاريا، ورومانيا.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن هناك علاقة طردية بين الهجرة بأشكالها (الشرعية وغير الشرعية) من دول الميناء، وازدياد الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، السلبية منها والايجابية على الدول المستقبلة للمهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي. بمعنى أنه كلما زادت معدلات الهجرة كلما زادت و تفاقمت الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وستحاول هذه الدراسة اختبار هذه الفرضية من خلال بعض المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف إثبات هذه الفرضية أو إثبات عكسها.

منهجية الدراسة:

نظرا لتعقيدات الموضوع سنعتمد على أكثر من منهج لتحليل العلاقة بين ظاهره الهجرة والآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويما يسمى بالتكامل المنهجي:

1. المنهج التحليلي الوصفي: والذي يقوم بشرح وتفسير وتحليل ماهية المتغيرين ، والبحث في الأسباب والعوامل التي تتحكم في حدّة كل منهما.

2. المنهج الكمي: والذي يسمح بجمع وحساب البيانات والكميات والمؤشرات لكلا المتغيرين، ويما يسمح بالربط رياضيا بينهما، وهو ما سيساعدنا في الحكم على العلاقة بين المتغيرين.

3. المنهج التاريخي المقارن: وذلك من خلال التعامل مع المعطيات التاريخية، مثل: مراحل الهجرة، المؤتمرات، والشراكات...الخ، ومتابعة حجم الهجرات تاريخيا، ومن ثم المقارنة بين المعطيات والبيانات ؛ وذلك لاستقراء بعض النتائج.

الدراسات السابقة:

تجدر الإشارة أن الأدبيات – العربية بشكل خاص– التي عالجت هذا الموضوع بشكل مباشر تكاد تكون شحيحة (على حدّ علم الباحث) إلا أن هناك بعض الدراسات التي تطرقت إلى أحد جوانب هذا الموضوع، وأهمها:

1. دراسة خالد محمود عطية، (1996): حق الفرد في التنقل عبر الدول، وحمايته دوليا، وهي رسالة دكتوراه في القانون، من جامعة عين شمس. وقد تناولت هذه الدراسة موضوع حرية تنقل الأفراد من منظور قانوني. وقد خلص الباحث في هذه الدراسة إلى انه يجب على الدول العربية توقيع اتفاقيات لتفعيل هذه الحقوق، مما يخفف من الضغوط والآثار التي تضعها الدول المستقبلة للاجئين.
2. دراسة محمد معمر، (2009):أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية، وهي دراسة ميدانية من كلية العلوم الاجتماعية في الجزائر. وقد عالجت هذه الدراسة أسباب ودوافع الهجرة السرية لحالة واحدة هي الجزائر. ولم تعط أية أرقام عن حجم هذه الظاهرة، أو عن آثار هذه الظاهرة على المجتمعات المضيفة.
3. دراسة France, Almino de alencar (2001)، The emergence of controlled immigration, the university of Chicago. وقد أفضت الدراسة إلى أن العمالة المهاجرة في فرنسا، قد أثرت على الاقتصاد الفرنسي ، وأحدثت أيضا تحولات جذرية في البنية الاجتماعية والاقتصادية الفرنسية.
4. دراسة Fitzgerald Jennifer، (2005)، Social ties and attitudes toward immigration in Europe. Brown university. وقد توصلت الباحثة في هذه الدراسة

إلى أنه بالإمكان التقليل من مخاوف الهجرة، من خلال خلق ثقة بين المجتمعات، وفتح وتنظيم مجالات الهجرة والحوار بين الأديان، وغيرها من الشراكات.

5. دراسة Harold Richard Trendell، (2008)، The European Union external policy, Georgia University. وقد توصل الباحث إلى أن عدم نجاح مسائل اندماج المهاجرين يعود إلى سياسات الدول الوطنية، حيث ما تزال الدول الوطنية وسياساتها التقليدية تجاه المهاجرين والتوظيف الجديد للمؤسسات التقليدية هي الغالبة، على الرغم من السياسات والقرارات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي.

ومن خلال هذه الدراسات، نلاحظ أنها اقتصرت على معالجة موضوع واحد فقط ، أو جانب واحد، كالجانب القانوني من جوانب الهجرة ،أو مسائل الاندماج ، أو دراسة حالة خاصة ببلد معين. بعكس هذه الدراسة التي تتطرق إلى تتبع أسباب الهجرة ، ومحركاتها من دول عديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورصد الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الهجرات على عدة دول مضيفة للمهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي، كل ذلك من خلال الاعتماد على إحصائيات وأرقام تعالج بأسلوب علمي.

الفصل الأول

الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي

تمهيد:

لقد كان سعي الإنسان دائما نحو الأفضل، فكان يختار لنفسه ومنذ الأزل مكانا أفضل ليحقق له العيش الكريم، فتارة كان ينتقل هربا من غضب الطبيعة و قسوتها، أو ينتقل هربا من أعمال غزو و احتلال، أو كان يتنقل في البحث عن مصدر رزق و طعام، أو في سعيه للتوسع، و كان في الغالب انتقاله جماعياً، و لم يكن يخضع لأية قيود أو عوائق.

ولكن، ومع التطور العلمي والتكنولوجي، الذي جعل من هذا الانتقال من مكان إلى آخر يزداد تدريجيا، و بوتيرة عالية، و بفعل العولمة و أشكالها و آلياتها، و خاصة العولمة الاقتصادية، التي فتحت الباب واسعا أمام حركة انتقال السلع و البضائع و الأموال و حتى الأفراد. كما أن هناك عدة عوامل سياسية، و اقتصادية، واجتماعية ، تدفع الإنسان للهجرة، فمنها العوامل المحفزة ومنها العوامل الطاردة، ولكن و مع تطور سيادة الدول منذ معاهدة وستفاليا، أصبح هناك محددات و قيود لحركة انتقال الأفراد و الجماعات وهذا بدوره جعل من مسائل الهجرة وحركتها وقضاياها تأخذ حيزا حيويا من اهتمامات الدول و صانعي القرار، وذلك لما لها من آثار على الدول المرسلة و المستقبلة للمهاجرين.

و في موضوع بحثنا تطرح ظاهرة الهجرة والقضايا المتعلقة بها من دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (المينا) ،العديد من الإشكاليات والقضايا المتعلقة بالتنمية، والأمن، والهوية، وغيرها من النواحي، وهذا ما سنناقشه في رسالتنا هذه.

المبحث الأول

التعريف بالهجرة الدولية

الهجرة لغة: اسم من الفعل هجر، يهجر، هجرا ، وهجرانا، نقول هجر المكان: أي تركه، والهجرة: هي الخروج من أرض إلى أخرى [1]. والهجرة، هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها،إلى دولة أخرى بنية الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة[2]، هاجر مهاجرة من البلد وعنه : خرج منه إلى بلد آخر.

وتتعدد تعريفات الهجرة ، وذلك لتعدد جوانبها وأشكالها والتمايز بين أهدافها وأغراضها ودواعيها وزمانها ومكانها، وكذلك قانونيتها، وهذا ما سنناقشه في مبحث آخر وهو مظاهر وأشكال الهجرة. وحسب الموسوعة الحرة (Wikipedia) فتعرف الهجرة على أنها: "أن يترك شخص ما، أو جماعة من الناس مكان إقامتهم، لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك بنية البقاء في المكان الجديد ولفترة طويلة"[3] .

أما الموسوعة العربية فتعرف الهجرة على أنها : "الخروج من موطن (أو موضع أو بلد) إلى آخر. والمهاجر Migrant هو من يفعل ذلك، والمَهْجَر: هو الموضع الذي يتم الخروج إليه . فالمشترك بين هذه المعاني الثلاثة هو مفهوم التغيّر أو التحوّل أو الانتقال بين حالين مختلفين[4].

([1]) الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب.القاموس المحيط،بيروت، دار الفكر، ج2، دون سنه الطبع، ص 157 .

([2]) المنجد في اللغة و الإعلام ، بيروت، دار المشرق،1987، ص 855.

([3]) الموسوعة الحرة (Wikipedia) على الرابط:http://en.wikipedia.org/wiki/Immigration .

([4])الموسوعة العربية، على الرابط:-http://www.arab ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=11231&m=1.

وتعرف الهجرة أيضا على أنها انتقال الأفراد والجماعات من منطقة الإرسال إلى منطقة الاستقبال أو من المناطق الطاردة إلى المناطق الجاذبة.

أما تقرير التنمية البشرية لعام 2009 والمعنون (التغلب على الحواجز وقابلية التنقل البشري والتنمية) فيعرف الهجرة الدولية بأنها: ذلك التحرك البشري للحدود الدولية، و الذي ينتج عنه تغيير بلد الإقامة الأصلي. ويعرف التقرير المهاجر: بأنه : (الفرد الذي غير محل إقامته بعبوره من منطقة إلى أخرى) وميز التقرير بين المهاجر النازح والمهاجر الخارج من بلده الأصلي.

وينظر التقرير إلى المهاجر النازح باعتباره مهاجرا داخل بلده (بلد المنشأ)، أما المهاجر الوافد "الأجنبي" فينظر إليه مهاجرا في بلد المقصد (خارج بلده) .

أما المهاجر من المنظور القانوني، أو المعيار القانوني: فهو الشخص الذي يقيم في دولة غير دولته الأصلية، وقد يحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم فيها. بعكس مفهوم الأجنبي والذي هو الشخص الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يقيم فيها، اعتمادا على معيار اكتساب الجنسية، بينما مفهوم المهاجر يكون أوسع، وعليه فإنه ليس كل مهاجر أجنبي إذا استطاع الحصول على جنسية دولة الإقامة، وكذلك الحال ليس كل أجنبي مهاجر كما هو الحال بالنسبة للسائح أو المسافر في مهمة عمل أو غيره.

وعليه يمكن تعريف الهجرة اصطلاحيا بمفهومها العام [1]: (بأنها ظاهره جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، وأنها عملية لإعادة التوازن للنسق الاجتماعي، وتعني أيضا: عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بغرض الإقامة ، إما بصفة دائمة أو مؤقتة) .

([1]) الربايعة، احمد، دراسات في نظريه الهجره ومشكلاتها الاجتماعيه والثقافية،عمان،الأردن،1984 ، ص12 ،13.

فالهجرة بأبسط معانيها هي حركة انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر بحثا عن ظروف أفضل، سواء أكانت اجتماعية ،أو اقتصادية، أو سياسية، أو دينية،أو أمنية.

وفي هذا الإطار، قد يتداخل مفهوم الهجرة مع بعض المفاهيم المتعلقة بالهجرة كاللجوء والتهريب البشري، وذلك لتشابك الموضوع وتعقيداته.

فالتهريب البشري يتقاطع مع هذا المفهوم، إذ يقصد به تأمين دخول الأفراد إلى دوله ما ليست وطناً له، من أجل الحصول على فرص حياة أفضل في بلد المقصد. وقد نشطت هذه العملية مع تطور سيادة الدول على أراضيها ومنافذها البرية، والبحرية، والجوية. وتقوم بهذه العمليات عصابات أو جماعات تحقق أرباحا من هذه العمليات، مستغلة الظروف والأزمات الاقتصادية والسياسية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات والدول الفقيرة والنامية[1]. حيث تستخدم العصابات الممرات البحرية والبرية والجوية التي لا تخضع لرقابة وتفتيش جيدين، وأصبحت هذه العملية من الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي، وتقوم الدول بمحاربتها.

أما مفهوم اللجوء، والذي يتقاطع بدوره أيضا مع مفهوم الهجرة، والذي أكدت علية معظم دول العالم من خلال التزامها باتفاقية 1951 الخاص بحماية اللاجئين، فمن خلال هذه الطريقة ، يحق لطالب اللجوء الإقامة والعيش في الدولة مانحة اللجوء، وبغض النظر عن ماهية وجنسية اللاجئ وطريقة الدخول، ولكن مع تراجع فرص الهجرة الدولية القانونية، والتي تتم عادة ضمن شروط محددة، ما جعل غير اللاجئين يحاولون دخول الدول عن طريق باب اللجوء، خاصة عندما

([1]) عثمان حسن نور، ياسر عوض الكريم،الهجره غير المشروعه والجريمة، الرياض، جامعه نايف العربية للعلوم الأمنية،2008، ص 18-19.

يكون هذا الباب هو الحل الوحيد المشرع لدخول الدول والبقاء فيها[1]، ولهذا فإن معظم الدول تحاول إدارة هذه العلاقة بين اللجوء والهجرة ، حيث يلاحظ أن الإجراءات التي تقوم فيها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية، قد تمنع بالفعل بعض اللاجئين من الحماية الدولية الذين يكون لديهم بالفعل دوافع وأسباب سياسية أو أمنية وكذلك اقتصادية واجتماعية.ولهذا السبب فأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تؤكد أن الإجراءات ألمتخذه للحد من الهجرة غير الشرعية يجب أن لا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي الدول الأخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا أساس لها من الصحة والتي تقدم من قبل بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء.

([1]) عثمان حسن نور، ياسر عوض، مرجع سابق ، ص 21.

المطلب الأول: خلفية تاريخية وظهور الهجرة الدولية كقضية عالمية

التاريخ البشري حافل بالعديد من محطات الهجرة، التي تباينت مراحلها منذ العصور القديمة، مرورا بالعصور الوسطى، ووصولا إلى العصور الحديثة، والتي جاءت استجابة لدوافع مختلفة منها الاقتصادية، والسياسية ، والأمنية، والبيئية.

وفيما يتعلق بموضوع الهجرات في منطقة جنوب غرب آسيا، والتي هي أيضا في صلب دراستنا، فإن التطور التاريخي لحركات الهجرة، ما فتأت دوراته ومنذ القدم في التوقف، حيث شهدت هذه المنطقة تاريخيا هجرات متتابعة من شبه الجزيرة العربية إلى بلاد الشام والعراق وكان دافعها الرئيسي هو الأحوال الاقتصادية، حيث تدفق إليها موجات من الفينيقيين والكلدانيين، وكان آخرها أيام الفتح الإسلامي.

وبعد هذه الحقبة استمرت الهجرات حتى القرنين الثامن والتاسع عشر نذكر منها هجرة اللبنانيين والسوريين إلى الأمريكيتين، حيث يقدر عدد المهاجرين من هذين البلدين بالملايين في كل من البرازيل والأرجنتين وغيرهما من دول أمريكا الجنوبية، ناهيك عن أمريكا الشمالية وكندا.

أما بخصوص الهجرات الحديثة؛ فقد ارتبطت بنواتج النظام الرأسمالي الذي اعتمد في تطوره وتوسعه على آليتين تمثلتا بآلية التوسع وآلية الدمج، وبهدف تراكم رأس المال حيث بدأت مراحله الأولى بالمغامرة واكتشاف أراضي ومستعمرات جديدة كما حدث عند اكتشاف القارة الأمريكية. وبعدها جاءت المرحلة الثانية وهي المرحلة التي شهدت الاتجار بالرقيق[1]، من خلال إحضار العبيد من إفريقيا وبيعهم في مستعمرات ومزارع البيض، كونهم يمثلون عمالة رخيصة وبلا ضمانات للعمل.

([1]) Steaphen Castles, Mark J.Miller, Age of Migration ,Routledge, New York,2010, page 46.

ولعل الهجرة في المجال اليورو-متوسطي قد شكلت مرحلة متقدمة من مراحل تطور الهجرة؛ إذ أنها تتمتع بأهمية بالغة وتأثير ملموس على مجتمعات دول الاتحاد الأوربي وعلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دول المينا) على حد سواء. فقد تمت هذه الهجرات من دول الشمال إلى دول الجنوب في إطار الحملات الاستعمارية (الاستعمار الفرنسي والإيطالي)، التي سعت لتحقيق أهداف استيطانية، ساعد على تحقيقها جيوش الدول المستعمرة ، وكذلك استخدام القوة لفرض نظام معين على هذه المستعمرات[1].

وبعد انتهاء هذه الحقبة الاستعمارية في دول هذه المنطقة"منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" المعروفة ب(المينا) ، اتخذ شكل الهجرات طابعا عكسيا فبعدما كانت الهجرات تحدث من الشمال إلى الجنوب، أصبحت الهجرات تحدث من الجنوب إلى الشمال، حيث لجأت الدول الأوربية في الشمال إلى الأيدي العاملة الرخيصة، وخاصة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقامت العديد من الدول الاستعمارية بتجنيد الكثير من مواطني تلك الدول في جيوشها بهدف التعويض عن الخسائر البشرية التي أصابتهما في هذه الحروب[2]، أو لتحريك العجلة الاقتصادية لإعادة أعمار البنية التحتية المدمرة في تلك الدول[3].

ونشير هنا إلى اتفاقية روما في عام 1957، التي وضعت نواة السوق الأوروبية المشتركة، حيث ساهمت هذه الاتفاقية في استفادة الكثير من المهاجرين من حرية التنقل في دول الاتحاد الأوربي، مما جعل الكثير من مواطني دول المينا -خاصة من دول المغرب العربي وإفريقيا- يتخذون من دول الاتحاد الأوربي وجهة للعمل في هذه المشاريع، خاصة وأن دول المينا تعاني من

([1]) فيليب مارتن، جوناس دوغرن، الهجرة الدولية تحد عالمي، ترجمه د. فوزي سهاونه، مطبعه الجامعه الأردنية،1999، ص 75.

([2]) فيليب مارتن، جوناس دوغرن، مرجع سابق، ص 76

([3]) Paul White ,Robert Woods The Geographical Impact of Migration ,Longman Inc ,New York,1980,Page 76.

انعدام المشاريع الصناعية والتجارية، مصحوبا أيضا بالفقر، والأمية، وانعدام الأمن، وعدم الاستقرار السياسي، وانتهاكات حرية الإنسان[1].

ومن هنا استحوذت قضايا الهجرة على اهتمام عالمي متزايد، دفع بهذه القضايا إلى تصدر أجندة الدول المختلفة.

ففي أواسط التسعينات بدأت حكومات الدول والأوربية على وجه الخصوص بالبحث عن حلول مشتركة لضغوطات الهجرة، وذلك لما تصاحبه هذه الظاهرة من تداخلات وعوامل: مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، أو بسبب الانفجار الديموغرافي المقترن بأزمات اقتصادية وسياسية في دول ومجتمعات الميناء، أو بسبب آثار العولمة والتقدم الهائل في وسائل الاتصالات والمواصلات، مما دفع المجتمع الدولي عموما، والدول الأوروبية وأمريكا، وبعض الدول المستهدفة من قضايا الهجرة خصوصا، إلى الشعور بأهمية موضوع الهجرة وإلى تقنين سياسات الهجرة، خاصة وأن موضوع الهجرة الدولية له صلة وثيقة بحياة الأشخاص ويترتب عليه آثار مختلفة، كالإرهاب والمشاكل الاجتماعية ،والاقتصادية ، والأمنية ،في الدول المستقبلة للمهاجرين، والتي أنتجت بدورها مظهرا آخرا للهجرة، تمثل بهجرات غير شرعية، وبالتالي قاد إلى اختلاط مفهوم الهجرة باللجوء.

وبناءً على ذلك نشطت جهود دولية وإقليمية لمعالجة قضايا الهجرة بأشكالها، وهو ما سنناقشه من خلال بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالهجرة، والتي كان أهمها:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) في الدورة (55) المؤرخة ب 2000/11/15، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون و التنسيق الدولي في مجال الهجرة الدولية و التنمية ،وذلك من أجل معالجة وحل القضايا المتعلقة بأسباب الهجرة جذرياً، وما يرتبط بهذا الموضوع من مواضيع

([1]) تقرير اللجنة الاقتصاديه لغرب آسيا، الأمم المتحدة، الهجرة الدولية في العالم العربية،القاهرة، 2013 ، ص10.

كالفقر ومحاربته، وكذلك محاربة أنشطة المنظمات الإجرامية ،التي تنشط في مجال تهريب الأفراد و الأنشطة الأخرى المتعلقة فيها. إذ شدّد البروتوكول على عدة نقاط أهمها:

1. منع و مكافحة تهريب المهاجرين.
2. حماية حقوق المهاجرين و مساعدتهم و احترام حقوقهم الإنسانية.
3. تعزيز التعاون الدولي لتحقيق هذه الأهداف.

- اتفاقية شينجن1989 (Schengen Treaty): حيث تم التصديق والتوقيع عليها من قبل بعض دول الاتحاد الأوروبي في العام 1989، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1995، وكانت تضم في ذلك الوقت سبع دول (فرنسا، وألمانيا، إسبانيا، وإيطاليا، وهولندا، وبلجيكا، ولكسمبورغ). وقد ضمنت هذه الاتفاقية حرية التنقل والإقامة للأشخاص المقيمين على أقاليم هذه الدول، مع إتباع سياسات موحدة للهجرة والحدود في هذا المجال. كما شملت هذه الاتفاقية بنودا متعلقة بالتبادل ألمعلوماتي والأمني، وإجراءات لمكافحة تهريب المهاجرين فيما بين الدول الموقعة، وقد بلغ عدد الدول الأوروبية التي انضمت لهذه الاتفاقية 28 دولة حتى شهر أيار 2014[1].

وبالنظر إلى مضمون هذه الاتفاقية وآلياتها، فقد استطاعت الدول الأوروبية التقليل من حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ بسبب سهولة وصول المعلومات وتبادلها والتعاون بين أمن الحدود وغيرها من المداخل، وقد ألحقت هذه الاتفاقية باتفاقية أخرى عرفت باتفاقية تامبيري (فنلدا) عام 1999، والتي صدر عنها مجموعة من القوانين والتشريعات الخاصة بتقنين الهجرة واللجوء ومحاربة الجريمة المنظمة، وقد شكلت هذه الاتفاقية نواة إستراتيجية أمن أوروبية جديدة، قائمة على

---

(1) أحمد، طاهر، اختبار شنغن : سياسات الهجرة وتأثيرها على الوحدة الأوروبية، مجلة الأهرام الرقمية،المصدر: مجلة السياسة الدولية، متوفر على الرابط :http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=643509&eid=52 .

التعاون بين أجهزة الأمن الأوروبية للدول الموقعة، و توحيد إجراءات التأشيرة وإصدار وثائق السفر.

- مشروع برشلونة 1995: أو ما سمي بالمؤتمر (الأورو-متوسطي) الذي عقد في شهر تشرين الثاني 1995 في برشلونة (إسبانيا) [1]. وقد طغت على هذا المؤتمر الإستراتيجية الأوروبية الجديدة النابعة من مفهوم الشراكة بين الدول المشاركة. وقد واجه هذا المؤتمر صعوبات كادت أن تؤدي إلى الإطاحة به، وذلك لربط هذا المشروع بعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد تألف إعلان برشلونة من ثلاثة محاور رئيسة: محور سياسي، ومحور اقتصادي، ومحور اجتماعي. حيث أكد المشاركون فيه (15 دولة أوروبية: 12 دولة متوسطية ، و8 دول عربية، هي:سورية ولبنان والأردن ومصر وفلسطين وتونس والجزائر والمغرب) على أهمية التعاون في المحاور المذكورة.

وقد حاولت دول الاتحاد الأوروبي وكذلك إسرائيل ربط هذا المشروع بعملية سلام مدريد، إلا أن الوفد العربي -وخاصة الوفد السوري- تحفظ على مجموعة من القرارات بما يضمن عدم قيام تعاون عربي-إسرائيلي، إلا إذا كان هذا التعاون يضمن تطبيق إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، وعدم اعتبار حركات التحرر الوطني حركات إرهابية. وقد حاول المشاركون الأوروبيون التأكيد على التعاون في مجالات البيئة والهجرة وغيرها، وذلك لضمان الحد الأدنى من التعاون.

وقد تناول هذا المؤتمر قضية الهجرة ضمن سلسلة مسائل وقضايا الشراكة، والتي كانت تشمل الشراكة الثقافية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي كانت موجهه للحد من هذه الظاهرة،

---

(1) حبيب، هاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق، 2003، ص17.

وكذلك موضوع حوار الأديان. وكان ذلك من خلال إطلاق برنامجين (ميدا 1، ميدا 2) وهو: دعم اقتصادي يهدف إلى معالجة هذه القضايا الإنسانية والاجتماعية والثقافية، وحل الخلل الحاصل، بما يضمن حلولاً جذرية لظاهرة الهجرة من الجنوب إلى الشمال المتوسطي[1].

والجدير ذكره أن مؤتمر برشلونة كان يسعى بالأساس لبلورة أرضية صلبة في قاعدة إرساء السلام في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال إدخال إسرائيل في هذه الشراكات والاتفاقيات، وكان موازيا وداعماً لمسار مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد 1991، بالإضافة إلى ربط قضايا الإرهاب والهجرة والتنمية وحقوق الإنسان في هذه الشراكات.

- قمة (5+5): والتي عقدت في تونس 2003 بمشاركة خمس دول أوروبية هي: فرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا. وقد انضمت مالطا إلى عضوية المنتدى عام 1991، وخمس دول أوسطية هي: الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس [2]، والتي كان من أهدافها وعلى جدول أعمالها معالجة ظاهرة الهجرة والمشاكل المرتبطة بها معالجة حقيقية، والعمل على إدماج المهاجرين المقيمين، وكذلك العمل على حماية حقوقهم حسب تشريعات كل بلد يقيمون فيه. وقد سعت الدول المشاركة في قمة 5+5 إلى خلق حوار حقيقي يركز على المسائل ذات الاهتمام المشترك، خاصة في مجال تزايد موجات الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط نحو شماله، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وتبييض الأموال الناتجة عن الهجرة غير الشرعية. وقد عقدت عدة اجتماعات

([1]) حبيب، هاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص147.

([2]) 5+ 5 Summit Website , http//www.5plus5.gov.mt/ar/5plus5dialogue.

لاحقة من أجل إيجاد حلول لهذه الظاهرة كان أهمها اجتماع طرابلس ،2010 وقمة مالطا 2012[1].

- الكتاب الأخضر "الأوروبي" حول قضايا الهجرة 2005: وهي وثيقة صادرة عن الاتحاد الأوروبي في 2005 وهذه الوثيقة تتبنى سياسة الهجرة الانتقائية، بحيث تجذب أصحاب المهارات والعقول والخبرات من المهاجرين، وتستثني غيرهم ، دون مراعاة لعملية التنمية في البلدان المصدرة لهم [2]. وقد جاءت هذه الوثيقة كإحدى مخرجات الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أخذت قضايا الإرهاب العابر للحدود ونشاطات تنظيم القاعدة تأخذ حيزا على أجندة الدول، من حيث ربط هذه الظاهرة بعملية الهجرة غير الشرعية، مما رافقه ضجيج وزوبعة إعلانية هائلة تطالب بالحد من هذه الهجرات غير الشرعية، والتي يمكن أن تكون مصدرا للإرهاب. ومن هنا، فقد نوه حلف الأطلسي أن ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية قد تهددان أمنه، وقام بإيجاد إستراتيجية جديدة وكان ذلك في مؤتمر بروكسل 2004، حيث وضع عدداً من القوانين والتوصيات لمواجهة ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ووضعها على رأس أولوياته إلى جانب قضايا الإرهاب وامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

- سياسة الجوار الأوروبية 2003: فمع بداية التوسع القائم بالاتحاد الأوروبي، قامت المفوضية الأوروبية بتقديم مفهوم جديد يطلق عليه "سياسة الجوار الأوروبي " لكافة الدول المجاورة لها شرقا وجنوبا، حيث شارك فيها 16 دولة على النحو الآتي: من الجنوب المتوسطي : الجزائر، ومصر،

---

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص49، 54.

(2) مركز جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار، متوفر على الرابط: http://www.arableaguetunis.org/pdf/traveaux_hijra.pdf.

وإسرائيل ، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وسوريا، وتونس. ومن الجهة الشرقية لأوروبا: أرمينيا، وأذربيجان، وروسيا البيضاء، وجورجيا، ومولدافيا، وأوكرانيا.[1]

ومن أجل دعم هذا المشروع استبدلت كل من برامج الدعم الفني لدول شرق أوروبا و برنامج ميدا ،إضافة إلى برامج أخرى بآلية موحدة وهي آلية الشراكة و الجوار الأوروبي المعروفة ب (ENPI) حيث تقوم سياسة الجوار وفقا لمجموعة من البرامج وهي[2]:

1. برامج إقليمية أو شمولية إقليمية: والمتمثلة في: منطقة شرق أوروبا، والضفة الجنوبية للمتوسط.

2. برامج ومواضيع متخصصة تشمل مواضيع حقوق الإنسان، والديمقراطية، والهجرة، واللجوء ومكافحة الفقر، إذ أن هذه المشاكل هي أهم سبب في نشوء الهجرة غير الشرعية.

3. برنامج تعاون عابر للحدود: وذلك من خلال محاولة التحكم في تدفق المهاجرين غير الشرعيين، حيث حددت الوثيقة المعنونة "إستراتجية الأمن الأوروبي "خمس تهديدات للأمن الأوروبي وهي: الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والصراعات الإقليمية، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية ، خاصة وأنها قد تشكل أهم سبب في انتشار كل هذه الأخطار أو التهديدات في أوروبا.

([1]) مطاوع، محمد، أوروبا والمتوسط، من برشلونة إلى سياسة الجوار، مجلة الأهرام الرقمية،المصدر: مجلة السياسة الدولية ، متوفر على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221585&eid=725.

([2]) موقع المفوضية الأوروبية الالكتروني، متوفر على الرابط:
http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/overview/index_en.htm.

أما فيما يتعلق بجهود المنظمات الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة الدولية ومعالجتها، فقد كان من خلال:

1- اللجنة العالمية للهجرة الدولية[1]: وقد أنشأت في العام 2003 وكانت بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك من أجل جمع وتنظيم جميع المقاربات والنقاشات الدولية حول الهجرة، وتقديم إرشادات، ووضع سياسات. وتضم اللجنة حوالي 19 خبيراً من كافة مناطق العالم.

2- الأمم المتحدة: حيث عقد حوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية في 2006 في نيويورك، (2)وقد هدف هذا الحوار إلى مناقشة أبعاد هذه الظاهرة وأسبابها، وعمل برامج تنموية .وقد شدد الأمين العام على أن قضية الهجرة من أهم وأعقد المشاكل التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة، وأن على اللجنة أو المنظمة العالمية للهجرة الدولية أن تقوم بالمساعدة ، ووضع قواعد وسياسات دولية، ومقاربات شاملة لهذه الظاهرة وتزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن هذه الظاهرة ، و يكون ذلك من خلال توصياتها.

3- اجتماع الأمم المتحدة 2013 حول الهجرة الدولية والتنمية(3)، ويهدف إلى معرفة التقدم المنجز للتصدي لتحديات الهجرة منذ العام 2006، وتقييمه، والتركيز على دور الهجرة في التنمية العالمية.

([1]) United Nation Organization, http://www.un.org/esa/population/migration/hld/Summary of the High-level Dialogue by the President of the General Assembly/2006.

([2]) موقع منظمه الهجره العالميه الالكتروني، متوفر على الرابط،
:http://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/SG-report-Intl-Migration-and-Development-2013-A_68_190-AR.pdf.

(3) Global Commission of International Migration, http://www.gcim.org/.

المطلب الثاني: مظاهر الهجرة الدولية وأشكالها[1]:

تتباين أشكال الهجرة طبقا لعوامل ومحددات عديدة منها: المحددات والعوامل الزمنية والمكانية، وكذلك المحددات السيكولوجية، وعوامل الجذب والطرد، والأمور القانونية وغير القانونية. فالهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من مكان إلى آخر فحسب، بل هي أيضا موقف عقلي وذهني متعدد الجوانب.

وبالنظر إلى **المحدد ألزماني**، وهو ما يتعلق بمدة الهجرة أو الإقامة، نفرق بين نوعين من الهجرة:

1. الهجرة الدائمة: وهي الهجرة التي ينوي فيها الشخص البقاء في الدولة لمدة تزيد عن سنة ، والتي يحصل من خلالها الشخص على وضع قانوني يخوله الإقامة في الدولة.

2. الهجرة المؤقتة: و تعني: الشخص الذي لا تتجاوز مدة إقامته سنة، ويرغب بالعودة حال الحصول على مردود مادي أو معنوي معين.

أما فيما يتعلق **بالمحدد المكاني** فتنقسم الهجرة إلى نوعين[2]:

1. الهجرة الداخلية : وهي التي تكون داخل الحدود السياسية والجغرافية للدولة نفسها، وهذا النوع لا يلزمه إجراءات أو تصاريح للدخول إلى هذه المناطق. ويعبر عنها بكلمة نزوح، وتكون إما لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو أمنية.

([1]) السيد، طارق، علم اجتماع السكان، مؤسسه شباب الجامعة، الإسكندرية،2008 ، ص 160-164.

([2]) عثمان حسن نور، ياسر عوض الكريم، مرجع سابق، ص 16,15 .

2. الهجرة الدولية أو الهجرة إلى خارج الدولة: وهي هذا النوع الذي يتخطى فيه الأفراد أو الجماعات الحدود الجغرافية والسياسية لدولتهم إلى دولة أخرى، بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة(1).

وفيما يتعلق **بالمحدد التقني أو الفني** فهناك:

1. هجرة العمالة: وهي التي تتم عن طريق استخدام عمالة من أجل العمل في مشاريع البناء والبنية التحتية وغيرها.

2. وهناك هجرة العقول أو الأدمغة: وهي الهجرة التي تستهدف فئة من ذوي الكفاءات والمؤهلات العلمية والتقنية، وهي بالضرورة تكون هجرة قانونية، بموافقة الدولتين: المصدرة والمستقبلة للمهاجرين.

وبالعودة إلى **المحدد السيكولوجي** فهناك:

1. هجرة طوعية: تتم فيها عملية الانتقال من مكان إلى آخر، سواء داخل أو خارج الإقليم، برضا ورغبة المهاجر.

2. الهجرة القسرية: فهي التي تتم تحت ضغوط سياسية أو نفسية أو بيئية، مما يضطر الشخص إلى الانتقال سواء داخل أو خارج حدود الإقليم. وقد برز مصطلح اللجوء البيئي أو الهجرة البيئية مؤخرا؛ بسبب تنامي التخوفات العالمية من آثار التغيرات المناخية، وهو من أنواع الهجرة القسرية التي تتم بفعل الكوارث الطبيعية (والتي بدأنا نلاحظ تواترها في الكثير من دول العالم)

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2009: التغلب على الحواجز وقابلية التنقل البشري والتنمية، الأمم المتحدة ، القاهره ،2009،ص15.

كالفيضانات، والأعاصير، والزلازل، و شدة ارتفاع درجات الحرارة، مما يتسبب في ازدياد الوفيات، وكذلك تدمير البنية التحتية، وتدمير الأموال والممتلكات، مما يدفع الكثير إلى الهرب والهجرة سواء داخل الإقليم أو خارجه.

وبالنسبة إلى **المحدد القانوني** فهناك:

1. الهجرة القانونية، أو الهجرة الشرعية[1]: وهي الهجرة التي تتم بموافقة دولتين، على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة، ضمن إجراءات قانونية متفق عليها .

2. الهجرة غير القانونية أو غير الشرعية: وهي هذا النوع من الهجرة التي يكون فيها المهاجر قد تجاوز اللوائح والأنظمة الخاصة بالدولة المستقبلة، من حيث عدم حصوله على سمة الدخول، أو في تجاوزه مدة الإقامة أو طريقه الدخول. وعليه فإن الهجرة غير الشرعية تعني بالمطلق: أن المهاجرين يدخلون ويقيمون في بلاد المقصد بدون تأشيرات، أو يخالفون قوانين الإقامة والحدود والأجانب في هذا البلد. [2]

ونظرا للتعقيدات التي تضعها كثير من الدول، فإن الهجرة الشرعية أصبحت من ناحية حدوثها شبه مستحيلة، حيث تضع الدول الكثير من الشروط والمؤهلات وغيرها لاستقدام هؤلاء المهاجرين، وهو ما يسمى بهجرة الكفاءات.

أما المفوضية الأوربية فتعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية بأنها: ظاهرة تتم من خلال ثلاث محطات وهي: الدول المصدرة، ودول المرور، والدول المستقبلة للهجرة، حيث يتم الدخول إلى الدول المستقبلة عن طريق البر أو البحر أو الجو من خلال وثائق مزوره، أو بمساعدة شبكات

([1]) عثمان حسن نور، ياسر عوض الكريم، الهجره غير المشروعه والجريمة، مرجع سابق، ص19 .
([2]) عثمان حسن نور، ياسر عوض الكريم ، مرجع سابق، ص22 .

الجريمة المنظمة، من مهربين، وتجار. وهناك أيضا العديد من المهاجرين الذين يدخلون البلاد المستقبلة للهجرة بطريقه قانونية، وبعدها يقومون بمخالفة شروط هذه التأشيرة من حيث مدة الإقامة، وهناك أيضا من يقوم بطلب اللجوء السياسي أو الإنساني؛ ليتسنى لهم البقاء مده طويلة في البلاد المستقبلة للمهاجرين.

ويمكن اعتبار الهجرة غير الشرعية أو غيرها من المسميات، ظاهرة عالمية، حيث تعاني معظم الدول المتقدمة من هذه الظاهرة مثل: الولايات المتحدة، كندا، و دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً الهجرة من دول حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا ، إذ باتت تترك هذه الظاهرة بصماتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية على الدول المستقبلة للمهاجرين من هذا النوع، حيث ما زال المهاجرين يلجئون إلى مجموعة أساليب أخرى تتكيف مع الإجراءات والقيود التي تضعها الدول المستقبلة للمهاجرين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الزواج المؤقت أو الشكلي، وتقديم الوثائق المزورة، والتعاقد والتعامل مع شركات التهريب[1].

([1]) عثمان حسن نور، ياسر عوض الكريم،مرجع سابق، ص 17.

المبحث الثاني

واقع الهجرة إلى القارة الأوروبية من واقع الهجرة الدولية

تشير آخر تقديرات الأمم المتحدة لعام 2013 إلى أن هناك نحو 231,5 مليون شخص يمثلون نحو 3,2% من إجمالي سكان العالم يعيشون خارج أوطانهم الأصلية، والجدول التالي يوضح حجم تزايد هذه الظاهرة بالملايين:

جدول (1): حجم الهجرة الدولية في العالم 1990-2013 (بالمليون نسمة) [1].

السنة/البلد	1990	2000	2010	2013
العالم	154,2	174,5	220,7	231,5
أفريقيا	15,6	15,6	17,1	18,6
آسيا	49,9	50,4	67,8	70,8
أوروبا	49	56,2	69,2	72,4
أمريكا اللاتينية	27,8	40,4	51,2	53,1

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

وفي النظر إلى الجدول أعلاه ومن خلال البيانات الواردة فيه، نلاحظ أن هناك تزايدا ملحوظا في أعداد المهاجرين الدوليين من العام 1990 إلى العام 2013 لتصل نسبته إلى ما يقارب 66%[2]*، وهي نسبه مرتفعه جدا وتعكس مدى الاهتمام والقلق العالمي من تفاقم هذه

---

(1) Organization for Economic Co-operation and Development, http://www.oecd.org/els/mig/World-Migration-in-Figures.pdf/ World Migration in Figures.

(2) النسبة 66%، جاءت من ناتج قسمة تعداد المهاجرين الدوليين في العام 1990 و البالغ عددهم 2 ،154 مليون مهاجر على مجموع المهاجرين الدوليين في العام ، 20130 والبالغ تعدادهم 5، 231 مليون مهاجر.

الظاهرة، وتوضح هذه البيانات أيضا اتجاهات الهجرة وحركيتها، حيث نلاحظ ضعف بيانات الهجرة في القارة الإفريقية، مرده إلي عدم وجود عوامل جاذبة في دول هذه القارة، حيث وصلت نسبة الزيادة في حجم هذه الظاهرة إلى ما يقارب 8%، أما على مستوى القارة الأسيوية ، فهناك زيادة ملحوظة في حجم هذه الظاهرة وصلت نسبتها إلى ما يقارب 70% وهي الأعلى عالميا ، ومرد هذا الارتفاع الهائل إلى وجود العوامل الطاردة وبشكل متزايد في هذه القارة، وإلى وجود عوامل محفزه في العديد من منها، ومثال ذلك: دول الخليج العربي و كذلك الدول الآسيوية المتقدمة منها أو الناهضة، مثل:" اليابان،ماليزيا، سنغافورة،هونج كونج، كوريا..الخ" ، أما فيما يتعلق بحجم الظاهرة في دول الاتحاد الأوروبي أو القارة الأوروبية وفي نفس الفترة المذكورة، فأن هناك تزايدا ملحوظا في حجم هذه الظاهرة، وهي من النسب الأعلى عالميا وبنسبة 67%، ويعزى هذا التسارع والزيادة، إلى وجود العوامل الجاذبة في هذه القارة، ووجود العوامل الطاردة في الدول المجاورة لها، وكذلك بحكم موقعها الجغرافي، وهو من العوامل المحفزة أيضا.

هذا وقد لعبت الهجرة إلى بعض الدول الأوروبية -خاصة فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا- دورا مهما في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، في إعادة تعمير القارة الأوروبية، بينما انخفضت معدلات هذه الهجرات خلال السبعينيات، ثم عاودت إلى الارتفاع في الثمانينيات والتسعينيات، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا السابقة.

وقد تباينت أشكال الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي نظرا لتباين أهداف المهاجرين: فمنها الهجرات المتعلقة بأغراض العمل[1]، أو بدواعي اللجوء الناتج عن المشكلات والصراعات السياسية

([1]) حامد، ناصر، إشكالية الهجره إلى الاتحاد الأوروبي،"مجلة الأهرام الرقمية"، القاهرة ، مؤسسة الأهرام،1 / 2005، المصدر: مجلة السياسة الدولية، متوفر على الرابط:
.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221337&eid=5050

والعرقية، أو لأسباب لم شمل العائلات، خاصة بالنسبة للذين هاجروا منذ زمن واستقرت أوضاعهم المعيشية في المجتمعات الأوروبية، وحصلوا على الإقامة والجنسية، أو لغايات الدراسة بالنسبة للطلاب، أو بسبب استقطاب الكفاءات إلى دول الاتحاد.

وكذلك منها أيضا الهجرات الداخلية التي تزايدت مؤخرا نتيجة توسع دول الاتحاد الأوروبي. حيث تعد المملكة المتحدة المقصد المفضل للمهاجرين من الصين والهند. بينما تعتبر فرنسا الوجهة المفضلة بالنسبة للجزائريين، وكذلك إسبانيا وبلجيكا وهولندا وفرنسا بالنسبة للمغاربة. في حين أن ألمانيا هي وجهة الأتراك والأكراد، والبرتغال بالنسبة للبرازيليين، وأسبانيا بالنسبة للكولومبيين، والسويد بالنسبة للمهاجرين من العراق وفلسطين بالنظر إلى اعتبارات تتعلق باللغة ووجود جاليات كبيرة من مواطني هذه الدول.

وتشير تقديرات مكتب الإحصاء الأوروبي Eurostat [1] إلى إجمالي عدد المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، بعد انضمام دول أوروبا الشرقية مؤخرا وفقا لإحصاءات عام 2011 بنحو 33,3 مليون نسمة، مشكلين بذلك ما نسبته نحو 6,6% من إجمالي السكان في دول الاتحاد، ويبلغ عدد المهاجرين على سبيل المثال في بريطانيا 8,9 مليون، تليها ألمانيا بنحو 3,9 مليون نسمة، بما نسبته نحو 12% من إجمالي عدد السكان البالغ نحو 78 مليون نسمة، تليها فرنسا، ويبلغ عدد المهاجرين إليها نحو 5,7مليون نسمة، وتليها إسبانيا، ويبلغ عدد المهاجرين إليها نحو 6,5 مليون نسمة، أغلبهم من المغرب والإكوادور، ثم إيطاليا وبلجيكا والسويد وسويسرا والنرويج وهولندا.

---

(1) European commission , http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-SF-12-031/EN/KS-SF-12-031-EN.PDF.

ومن بين المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، وحسب العام 2011، كان نحو الثلث من مواطني دول الاتحاد، في حين مثّل المهاجرون من دول خارج الاتحاد نحو الثلثين، بعدد يبلغ نحو 22,5 مليون نسمة. وتمثل كل من السويد وهولندا والدنمرك أعلى المعدلات من حيث نسبة المهاجرين من إجمالي عدد السكان.

وتتوقع اللجنة الأوروبية أن تكون هناك زيادة في معدلات النمو السكاني في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القادمة حتى عام 2030 نحو 0,15%، حيث تعزى هذه الزيادة المتوقعة إلى نسبة النمو السكاني الكبيرة للمهاجرين بالمقارنة بالسكان الأصليين الذين يتوقع أن تكون نسبة نموهم بالسالب[1].

أما فيما يتعلق بواقع الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي، والذي هو محور الدراسة الرئيسي، فالجدول التالي يبين حجم هذه الظاهرة[2]، علما بأن هذه البيانات قد تكون غير دقيقة؛ بسبب صعوبة حصر البيانات المتعلقة بأعداد المهاجرين؛ وذلك لاختلاطها ببيانات أخرى بسبب تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتهريب البشري، وهذه البيانات تعكس فقط الأشخاص المسجلين في سجلات دوائر الهجرة أو الدوائر المعنية[3].

([1])European Commission , http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-24032014-AP/EN/3-24032014-AP-EN.PDF.

([2]) Migration Policy Centre, http://migrationpolicy.org/programs/data-hub.

([3]) CARIM Org , http://www.carim.org/public/migrationprofiles.

جدول (2) أعداد المهاجرين من دول الميناء في العالم و في الاتحاد الأوروبي لعام 2012

البلد	أعداد المهاجرين من دول العينه إلى العالم	أعداد المهاجرين من دول العينه إلى دول الاتحاد	نسبة أعداد المهاجرين من دول المينا إلى دول الاتحاد الأوروبي	نسبة أعداد المهاجرين في كل من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي
الأردن	339,775 ألف	34,500 ألف	%10	
سوريا	1,387,806 مليون	214,200 ألف	%15.4	
لبنان	602,280 ألف	149,300 ألف	%24.7	%12.4
فلسطين	7,000,000 مليون	26,000 ألف	%0.003	
مصر	6,500,000 مليون	790,645 ألف	%12.1	
العراق	96,000	–	–	
تونس	1,000,000 مليون	911,400 ألف	%91.1	
الجزائر	961,850 ألف	877,398 ألف	%91.2	%90
المغرب	3,400,000 مليون	3,056,109 مليون	%89.9	

المصدر : Migration Policy Centre , Carim org

وعند تحليل هذه البيانات الواردة في الجدول أعلاه* ، نلاحظ أن أعداد المهاجرين من دول المغرب العربي وشمال أفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي تسجل نسبا مرتفعة مقارنة بأعداد المهاجرين من دول الشرق الأوسط، تصل إلى نسبة 90% من حجم الهجرة الكلية في هذه الدول، وهذا قد يكون مرده إلي عوامل عده: منها العوامل التاريخية، وكذالك عامل القرب الجغرافي في

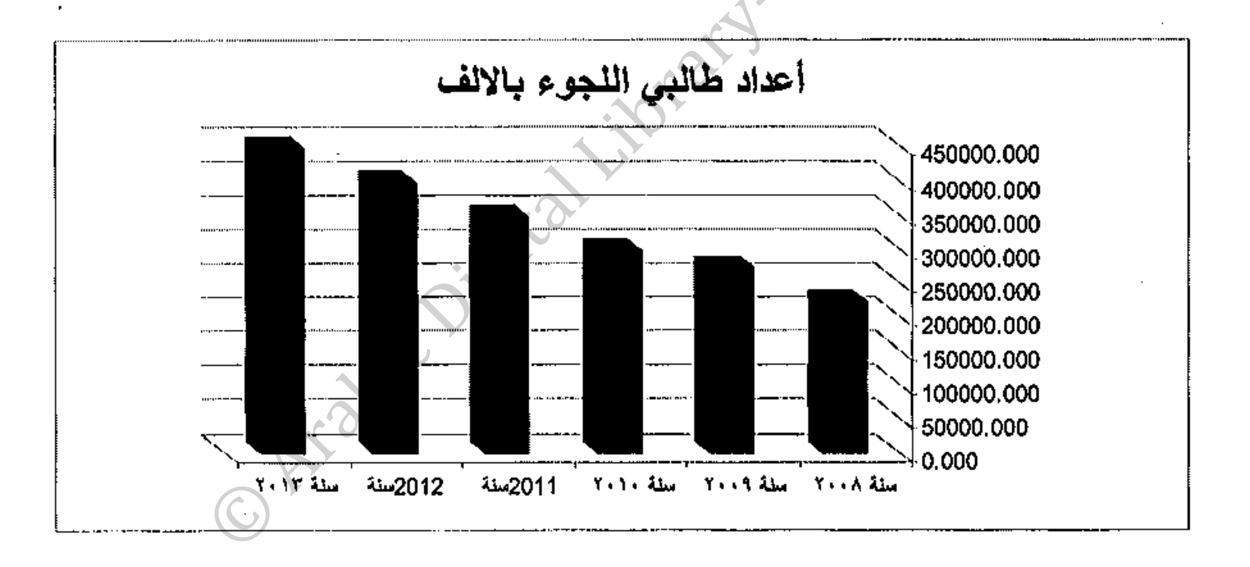
* لا توجد بيانات هجرة تخص الحالة العراقية ، لعدم توفرها من المصادر المختلفة.

حالة دول الشمال الإفريقي، بعكس بيانات الهجرة من دول الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي، التي تبين ضعفا واضحا وبنسب متدنية تصل إلى ما يقارب 12.4% من حجم الهجرة الكلية، وهذا ما سنوضحه ونناقشه من خلال العوامل المولدة للهجرة، الدافعة منها أو الجاذبة، وكذلك العوامل الوسيطة والمحفزة.

وفي سياق متصل وحسب موقع EUROSTAT فان 450 ألف من طالبي اللجوء قد سجلوا في العام 2013 مقارنه ب225 ألف طالب لجوء في عام 2008، حيث تدرج المنحنى تصاعديا، وحسب التالي:



جدول رقم (3) أعداد طالبي اللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي (2008-2013) بالألف نسمة.



المصدر: European Commission

وحسب الموقع فإن الغالبية العظمى من طالبي اللجوء هم من السوريين بفعل الأحداث الدامية التي تعيشها سوريا منذ عام 2011.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (1) إذا افترضنا وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن أعداد المهاجرين إلى أوروبا قد وصل إلى نحو 72,4 مليون شخص في العام 2013[1]، وإذا افترضنا أن ثلثيهم هم من خارج دول الاتحاد، حسب مصادر الـ (EUROSTAT)، فهذا يعني أن هناك ما يزيد عن 48,4 مليون مهاجر، من خارج دول الاتحاد، يتواجدون على أراضية.

وبالتالي فإن نسبتهم إلى سكان الاتحاد الأوروبي (28 دولة) 505,656739 مليون[2]، ستكون حوالي 10,44% من مجموع السكان الكلي[3]*، وهو يشكل نسبة مرتفعة، و بالتالي فهو يفسر مدى قلق الأوروبيين وتخوفاتهم من تداعيات الهجرة على مجتمعاتهم.

([1])European commission , http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&language=en&pcode=tps00001&tableSelection=1&footnotes=yes&labeling=labels&plugin=1.

([2]) European commission , http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-SF-12-031/EN/KS-SF-12-031-EN.PDF.

([3]) *النسبة 10,44%، جاءت من ناتج قسمة تعداد سكان دول الاتحاد الأوروبي والبالغ 6 ، 505 مليون نسمة على مجموع المهاجرين من خارج دول الاتحاد والبالغ تعدادهم 4 ،48 مليون مهاجر.

المبحث الثالث

دوافع ظاهرة الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي

وقبل الخوض في الدوافع المولدة لهذه الظاهرة سواء أ كانت دوافع طاردة أو جاذبة أو محفزة لها ،لابد لنا من معرفة المقاربات والنظريات المفسرة لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: المقاربات الشاملة المفسرة للهجرة:

قد تكون الدراسات حول ظاهرة الهجرة كثيرة فمنها ما تؤطرها وتوضحها تاريخيا، ومنها ما تضعها في إطار قانوني، أو تقوم بوضع قوانين للحد من هذه الظاهرة، ومنها ما تؤطرها في العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة وغيرها. إلا أنه ظهرت أخيرا تصورات تفسر هذه الظاهرة من خلال التخوف الأوروبي من النمو الديموغرافي الهائل في دول المينا، والذي قد يكون المحرك الرئيسي لهذه الظاهرة، ومن أجل التحكم والسيطرة والتغلب على هذه الظاهرة، فإن هناك تصورات ومقاربات مفسرة لها وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولا: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة

ولإعطاء مقاربة أو تصور يفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركية الأشخاص، فإن هناك عدة تفسيرات أو مقاربات ومنها:

- **النظرية الاقتصادية التقليدية[1]:**

حيث ترى هذه النظرية أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تؤدي الظروف الاقتصادية السيئة إلى دفع الأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جذبا، وتشير هذه

([1]) الربايعة ،احمد، مرجع سابق، ص 19.

النظرية إلى عدة عوامل أو محددات في عملية الهجرة ومنها :الوضع في كل من دول المنشأ والمقصد، وكذلك العامل الجغرافي (المسافة)، وكذلك العوائق السياسية والعوامل الشخصية والروابط العائلية إن وجدت في دول المنشأ والمقصد. كل هذه عوامل قد تسرع وتسهل في عملية الهجرة أو قد تعيقها[1]. ويعد أرنست رفنشتاين (ARNEST RAVENSTIEN) صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة، حيث وضع عام 1885م قانونه المفسر للهجرة، حيث خلص من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة، والفقر، الأفراد والجماعات إلى ترك أوطانهم والاتجاه نحو مناطق أكثر جذبا[2]. وقد تطور منظور هذه النظرية من خلال طرح النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، التي تعود إلى نموذج مطور في الاقتصاد المزدوج لـ W.A.Lwei. ففي هذا التحليل النيوكلاسيكي فإنه يبنى على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، حيث أنّ الهجرة ومن هذا المنطلق تعد استثمارا يحدث فائضا إيجابيا يتأتى من الفرق بين الدخل المتحصل عليه في بلد المنشأ، والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المقصد.

ومن هنا تفسر عملية الهجرة من خلال العلاقة بين العرض والطلب في السوق، وأيضا من خلال العلاقة الارتباطية التبادلية بين تطور وازدياد الهجرات ،والتطور الاقتصادي". فالفوارق في الأجور تدفع إلى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية، باتجاه المناطق ذات الأجور المرتفعة. من هنا، فإن ازدياد الفجوة بين دول الشمال الغنية، ودول الجنوب الفقيرة، يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب باتجاه الشمال بحثا عن حياة أفضل. كما تبين هذه المقاربة

([1]) السيد، طارق،علم اجتماع السكان، ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندريه، 2008 ص 165.

([2]) العموص،عبد الفتاح، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية، متوفرعلى الرابط:
http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/ammouss.html.

الاقتصادية النيوكلاسيكية أن حجم التطور الصناعي والتكنولوجي الهائل قد أدى إلى استغناء الكثير من دول الجنوب التي تعتمد النظام الزراعي عن العمالة المحلية، حيث أدى هذا التطور إلى إحلال الأدوات والتقنيات الحديثة بدل الأيدي العاملة من أجل زيادة الإنتاج وتصديره إلى السوق العالمي، وعليه فإن الطلب على هذه الأيدي العاملة ينخفض، مما يدفعها إلى الهجرة خارج دولها.

- **النظرية الاجتماعية:** حيث أن سوسيولوجيا الهجرات هو فرع من فروع السوسيولجيا المعاصرة، ويدرس هذا العلم أو الفرع من العلوم أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمعات المضيفة، ويدرس أيضا مجموعة المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج[1]. وهو اتجاه نظري يهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر. حيث تهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية، ووضعية المجتمعات التي يخلقها وجود المهاجرون فيها، والتركيز على وضعية الاستغلال، وكذلك التمييز الاجتماعي والثقافي، و كفاح المهاجرين ضد التمييز والممارسات الأخرى التي تمارس ضدهم ، وكذلك نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم، وتدرس هذه النظرية أيضا المنظمات المساندة لهم ولحقوقهم ولأعمالهم، مثل جماعات حقوق الإنسان والنقابات الأخرى.

- **نظرية التبعية ونظرية النظام العالمي وتفسيرهما للهجرة:** حسب هاتين النظريتين، يمكن اعتبار الرأسمالية وآلياتها، والتي أدت بالمحصلة إلى نشوء وتكوين نظام رأسمالي عالمي يتكون من دول مركزية مصنعة ومتقدمة ومتطورة، ودول محيط متخلفة يرتبطان بعلاقة غير متكافئة، فقد أدت إلى تبعية المحيط إلى المركز. وتعتبر هاتين النظريتين (التبعية ونظرية النظام العالمي) أن

([1]) Massy Douglas and Others, Theories Of International Migration, Population And Development Review, Population Council, Vol,19,1993 ,Page 447,448.

الهجرة شكل من أشكال استغلال دول المركز لدول المحيط، والذي بالمحصلة يؤدي إلى تعميق الهوة بينهما، وتعميق عدم المساواة في الأجور ومستوى المعيشة بين الأفراد، في دول المركز والمحيط. حيث يعتبر سمير أمين من خلال نظرية التبعية، أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، وخاصة أن دول المحيط بالعموم هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتنشئة[1]. ويمكن اعتبار أ.بورتس A.Portes و س. ساسن S.Sassen روادا لهذه النظرية من خلال تفسيرهما لظاهرة الهجرة كنتاج للتطور الذي عرفه النظام الرأسمالي. فكثافة حركات الهجرة برأيهما تعود إلى توسع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط، وتغلغله في اقتصادياتها، حتى أصبحت تابعة له أكثر فأكثر. فهذا التغلغل بدأ في المرحلة الاستعمارية، ثم ما لبث أن تعمق وتجذر من خلال تبعية أنظمة دول المحيط لها، وكذلك بسبب تأثير الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي، حيث أنه ولزيادة الأرباح وتراكمها فإن دول المركز تتجه للبحث عن المواد الأولية في دول المحيط وتقوم باستغلال يدها العاملة ، وكذلك الاختراق في هذه الاقتصاديات والأنظمة بشكل عام، من خلال تحديث اقتصاديات دول المحيط بإدخالها في النمط الرأسمالي لتسيير اقتصاديتها، والتي تحل محل الأنماط الاقتصادية القديمة. ونتيجة لكل هذه العوامل السالفة الذكر، فإن المهاجرين ينتقلون للعمل بالدول الصناعية والتي تحتاج قطاعات كبيرة منها بالتأكيد لأيد عاملة منخفضة الأجور، وبظروف عمل صعبة لا يقبلها مواطنو دول المركز. هذا في المجال الاقتصادي أو في تفسير النظرية الماركسية من الناحية الاقتصادية لظاهرة الهجرة[2]؛ أما فيما يتعلق بتفسيرها لظاهرة الهجرة من الناحية الاجتماعية، فيرجع منظرو هذه النظرية السبب في ذلك إلى هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة، والذي قسم العالم بمجمله إلى أمم المركز وأمم المحيط

([1])Ibid .

([2])Ibid.

نتيجة بنية هذا النظام العالمي المتمثل بدول المركز ودول المحيط، وهناك علاقة بنيوية إمبريالية بينهما، من خلالها تحاول دول المركز العمل على استغلال وامتصاص ثروات دول المحيط ولا تقتصر هذه العلاقة البنيوية على الدول فقط، بل تتعداها إلى الأمم أيضا[1].

وفي هذا الإطار، يشير يوهان جالتونج Johan Galtung إلى وجود مفهوم جديد هو العنف البنيوي وقد يكون بصورة غير مادية ملحوظا، ويتمثل هذا العنف البنيوي غير المادي نتيجة بنية الدول ومؤسسات المجتمع والتي تعمل بطريقة أو بأخرى على منع الأفراد من تحقيق ذاتهم، وأيضا على عدم العدالة في توزيع الثروة أو بسبب البنية القومية أو الإثنية للمؤسسات في دول المحيط.

أما على المستوى الدولي فيتمثل العنف البنيوي في:

1- تحديد إنتاجية دول المحيط كما وكيفا، ووفقا لمصالح دول المركز.

2- بناء مؤسسات سياسية أو نظم حسب رغبات ومطالب دول المركز، وأيضا حسب شروط المؤسسات الاقتصادية التابعة لدول المركز وهذا يخلق تناقض بين البنية السياسية والاجتماعية في دول المحيط.

3- زيادة وتكريس وصاية دول المركز على دول المحيط، ويتمثل هذا التزايد في الحماية العسكرية للمركز على المحيط.

4- تصدير المعايير والقيم من المركز إلى المحيط[2].

كل هذا يجعل من مجتمعات دول المحيط تشعر بالاغتراب، وعدم القدرة على الاندماج والتأقلم مع التطورات والثقافات الجديدة، وهذا بدوره يولد عدم الانتماء لدى أفراد المجتمعات نحو

---

(1) حكيمي توفيق،استمرارية الهجرة السرية نحو أوروبا، مرجع سابق، متوفر على الرابط: .https://www.academia.edu/1480392

(2) حكيمي، توفيق، استمرارية الهجرة السرية نحو أوروبا، مرجع سابق.

دولهم نتيجة لعجزها، أو لخضوعها، أو تبعيتها لدول المركز، كل هذه الظروف تجعل من أفراد هذه الدول (دول الجنوب) أمام خيارات محدودة تتمثل في:

- التعايش مع هذه التغيرات والظروف التي فرضتها عليهم بنية النظام العالمي.
- الهروب من واقعهم ومجتمعاتهم إلى دول أخرى يستطيعون فيها أن يجدوا ذاتهم وإنسانيتهم، ويحققوا أهدافهم وهذا يتمثل في الهجرة.
- أو في محاولة التمرد وتغيير هذه الأوضاع من خلال التمرد على هذه الأنظمة، ورفض هذه الأوضاع وهذا ما شاهدناه في عالمنا العربي من خلال الانتفاضات والثورات التي قامت بها مجتمعات كثيرة من هذه الدول المتمثلة، فيما يسمى بالربيع العربي.

ونتيجة لمقاومة الأنظمة لهذه الحركات التي قامت فيها مجتمعات الدول، نشأت هناك حروب وصراعات سياسية وعسكرية لا نزال نرى أثرها حتى يومنا هذا في كل، من سوريا ومصر والعراق واليمن والبحرين وتونس وليبيا وغيرها، مما دفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهروب من أجل سلامتهم كما يحدث في الحالة السورية والعراقية، وما نلاحظه من ملايين اللاجئين في دول الجوار، وهم بالتالي نواة لمهاجرين دوليين، ويكون هدفهم واتجاههم هو الاتحاد الأوروبي. ومن هنا أيضا تبرز مسألة الأمن الاجتماعي من خلال علاقة المركز والأطراف، ويتعلق هذا الأمر بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط وهوية المجتمعات وثقافتها.

فالهجرة من الجنوب إلى الشمال وتبعاتها وتداخلاتها تشكل خطرا على أمن دول المركز[1]، حيث تهدد هويتها الحضارية، ويصاحبها عامل هام أيضا، وهو التصادم الحضاري المتمثل بالتعارض بين القيم العلمانية السائدة في الغرب والقيم الإسلامية، النابعة من تنافس تاريخي بين الإسلام والمسيحية كما يشير البعض.

([1]) الجابري، محمد علي، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003 ، ص90.

ثانيا: التصورات الجديدة للهجرة

يتخوف الاتحاد الأوروبي اليوم و بشكل متزايد من الانفجار السكاني، والذي قد يصفه البعض بالقنبلة السكانية، مصاحبا لأزمات اقتصادية في مجتمعات دول المينا، ويكمن الخطر في هذا الجانب في أن تدفقات الهجرة من دول المينا هي لأسباب اقتصادية ،وبالتالي يصبح هؤلاء المهاجرون عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الأوروبية، والذي يضفي حركة على ظاهرة الهجرة ويغذيها وهي سلسلة ومجموعة من التغيرات الاجتماعية والتقنية والثقافية، المتمثلة بالكم الهائل من التفاعلات بين الدول والمجتمعات "العولمة"، لذلك فالهاجس الأوروبي يأتي من هذه الناحية ومن خلال هذه الظواهر والتفاعلات والتي يمكن أن ندرجها في تصورين وهما:

1. **التصور الاجتماعي-الاقتصادي** (Social–Economic Perspective) [1]: ويتمثل هذا التصور، في أن المجتمعات المهاجرة من دول المينا، والمتمثلة "بالأقليات" إذا جاز التعبير، يتمركزون في ضواحي المدن الأوروبية الكبرى، مكونين بذلك أطرا اجتماعية وثقافية على شاكلة مدن منفصلة، ويطلق عليها البعض الأكواخ أو العشوائيات، والتي تعتبر مصدرا للأمراض والأخطار الاجتماعية مثل تجارة المخدرات والسرقة وغيرها. بالإضافة إلى أنها تؤثر في رفع مستوى البطالة في المجتمعات الأوروبية أو في مجتمع الدولة المعنية، كون معظم هؤلاء المهاجرين يعملون بأجور منخفضة تنافس اليد العاملة الأوروبية في سوق العمل[2]. وهذا لا يمكن فهمه إلا من خلال فهم التباين الاقتصادي بين الدول الطاردة والجاذبة.

([1]) الجابري، محمد علي، قضايا في الفكر المعاصر، مرجع سابق، ص 91.

([2]) حكيمي، توفيق، استمرارية الهجره السريه نحو أوروبا، مرجع سابق.

وعليه فإن التخوف الأوروبي الأكبر هو من مستقبل يكون موسوما بالهجرة الكثيفة من دول المينا نتيجة للضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويذهب بعض الساسة الأوروبيين إلى القول بأن على أوروبا أن تعد العدة لمواجهة هذا الخطر وكما قال بعض الساسة أيضا، أنه إذا لم نساعد دول المينا في مواجهة الانفجار السكاني فإن هذه الدول ستحل في بيوتنا[1]. وبالتالي؛ فإن الاتحاد الأوروبي بدوله كمن يقع بين المطرقة والسنديان، فإقفال باب الشمال "الأوروبي" بصورة محكمة سيؤدي إلى انفجار في دول المينا وسيطال أثره وتداعياته دول الشمال، وعدم إقفال الباب واستمرار الهجرة مع ما تصنعه من تناقضات اجتماعية واقتصادية وسياسية، سيؤدي إلى خلق توترات تهدد أمن وسلام مجتمعات دول الاتحاد الأوروبي.

2 – التصور السيكولوجي

حيث يعزي بعض علماء النفس ظاهرة الهجرة بأنها تعود لأسباب ودوافع نفسية(2)، نتيجة البطالة والفراغ الذي يعيشه الشباب، والذي يسبب لهم حالة من الضيق والاكتئاب، وهو ما يدفعهم للبحث عن مخارج وحياة أفضل، فيكون التبرير والمخرج بالهجرة.

ويستند هذا التصور السيكولوجي إلى وجهة نظر نظرية ماسلو (Abraham Maslow) الهرمية، وهي نظرية النظام الهرمي للحاجات، فقد قام أنصار هذا التصور بتطبيق هذه النظرية ودراسة حاجات المهاجر وتتبعها هرميا من الأسفل إلى الأعلى، منطلقين من أن عدم إشباع الحاجات الإنسانية يخلق توترا عند الأفراد، ويرغمهم على توجيه سلوكياتهم نحو عمل ما لتحقيق أهداف شخصية، قد تبدو أكثر فائدة لهم وتكون هذه الحاجات وهي بالتسلسل[3]:

---

(1) بخوش، مصطفى، مدونة العلوم السياسية، متوفر على الرابط:
http://omarpolitic.blogspot.com/2012/01/800x600-normal-0-21-false-false-false.html.

(2) عياش، إبراهيم محمد، الهجرة غير الشرعية ، الحوار المتمدن، الجزء 02،العدد 2386، 2008.

(3) عياش، إبراهيم محمد، الهجرة غير الشرعية،مرجع سابق.

1- الحاجات الفسيولوجية: وتتمثل في حاجة الفرد للطعام والشراب والسكن والزواج، وهي حاجات أساسية وضرورية لاستمرار وبقاء الفرد على قيد الحياة.

2- حاجات الأمن: وتتمثل في تحقيق الأمن للإنسان أو الفرد في ذاته ومسكنه ووظيفته، حيث أن تهديد الإنسان في معاشه هو أيضا تهديد لحاجة أساسية في حياته، حيث أن الفرد إذا ضمن أمنه تجاه هذه الحاجات، زاد شعوره بالارتياح النفسي.

3- حاجة التقدير: وتتمثل في كلمات الثناء والتقدير والألقاب وهذه الحاجة يمكن إشباعها في محيط العائلة والمدرسة والمؤسسات وغيرها التي يتعامل معها الفرد، وتكون ذات تأثير نفسي قوي وتشعر الفرد بالارتياح.

4- حاجات تقدير الذات: وتتمثل في رضا الإنسان أو الشخص عن نفسه، مما يولد عنده شعورا بالسعادة والارتياح بعد تحقيق هذه الأهداف.

وعند إسقاط حاجات ماسلو على سلوك المهاجر، وعند تحقيقه لهذه الحاجات الأولية فإنه يتطلع إلى إشباع حاجات أعلى في الهرم لينتقل بعدها إلى مرحلة أخرى وهكذا، ولكن إذا لم يستطع تحقيق إحدى هذه الحاجات، فإن هذا سيدفعه إلى الرفض والتمرد على المجتمع و على القوانين في بلده، مما يدفعه إلى التفكير في الهجرة وبأي وسيلة.

المطلب الثاني: دوافع الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي

يلاحظ المتتبع لظاهرة الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Middle East& North Africa) المعروفة "MENA"، إلى دول الاتحاد الأوروبي بأنها نتيجة محصلة مجموعة من العوامل: منها القرب الجغرافي، والعوامل التاريخية، أو كنتيجة أيضا لمتغيرات وعمليات معقدة قد تكون اجتماعية أو أمنية أو سوسولوجية أو اقتصادية أو ديموغرافية . وقد تكون الهجرة بفعل عوامل أخرى مثل دور الشركات المتعددة الجنسيات والعولمة والتقدم التقني والتكنولوجي الهائل في وسائل الاتصالات والمواصلات[1].

كل هذه العوامل قد تدفع بوتيرة هذه الظاهرة (الهجرة الدولية) من دول المينا إلى دول الاتحاد الأوروبي وتفاقم منها، بدليل تزايد أعداد المهاجرين إلى القارة الأوروبية، انظر جدول رقم (1)، وتجعلها من القضايا الملحة التي تتصدر اهتمامات المختصين من علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد. وفي هذا الإطار، ترى الدراسة إمكانية تقسيم هذه العوامل إلى فئتين: فئة العوامل الطاردة، وفئة العوامل الجاذبة.

أولا: العوامل الجاذبة Pull-Factors والعوامل المحفزة: وهي عوامل نابعة من الدول المضيفة أو المستقبلة للمهاجرين، والتي تعمل على جذب المهاجرين من دولهم باتجاه هذه الدول المستقبلة. وكذلك مجموعة عوامل محفزة ووسيطة ، تزيد من وتيرة هذه الظاهرة. ومن أهم هذه العوامل:

---

(1) بشير، هشام، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا (أسبابها. تداعياتها. سبل مواجهتها)، مجلة الأهرام الرقمية، 2010/ا، المصدر: السياسة الدولية، متوفر على الرابط:
.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96263&eid=875

1. توفر فرص العمل والحاجة إلى الأيدي العاملة في دول الاتحاد الأوروبي[1]، حيث تعاني دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام من نقص في الأيدي العاملة، وخصوصا في الأعمال التي يعزف مواطنوها عن القيام فيها فتكون فرصة المهاجر لسد هذا الفراغ قوية، وهي من الأسباب الدافعة للهجرة. وكنتيجة أيضا لارتفاع معدلات الشيخوخة في دول الاتحاد الأوروبي مع نقص في معدل الولادات، فإن الفئات العمرية (الشبابية) المستهدفة في مجال العمل تكون قليلة، حتى أصبحت تسمى "القارة العجوز".وحسب المتوقع، فأن الفئة العمرية (65-فما فوق) في دول الاتحاد الأوروبي ستزداد، وستصل في العام2060، إلى ثلث تعداد مواطني دول الاتحاد ال 517 مليون نسمه، أي ما يعادل 172 مليون شخص. لذلك فإن الأسباب الاقتصادية المتعلقة باختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فرص العمل، هي من العوامل الدافعة للهجرة، لأن الهدف من الهجرة في هذه الحالة هو تحقيق فارق إيجابي بين الأجور وفرص العمل في الدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين

2. النجاح الاجتماعي وصوره المختلفة التي ترسم في أذهان الشباب عند عودة المهاجر إلى بلده لقضاء إجازته وهنا يلمس الشباب الفارق بينهم وبين هذا المهاجر، وما حققه من استثمار ونجاح والذي يكون في الغالب مرئيا من خلال مظاهر الغنى وامتلاك سيارة أو عقار أو زواج أو هدايا.

3. القرب الجغرافي: حيث أن العامل الجغرافي هو من العوامل المحفزة والدافعة للهجرة باتجاه الاتحاد الأوروبي فهناك الشواطئ التي تمتد لآلاف الكيلومترات فهي بالتالي مجالا واسعاً

([1]) بشير، هشام، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا ، مرجع سابق.

للمهاجرين حيث يستطيعون من خلالها الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي كشواطئ إسبانيا وإيطاليا وفرنسا ومالطا وغيرها[1].

4. أثر الإعلام المرئي والمسموع وسهولة الحصول عليه، حيث استطاع معظم الناس وخاصة الفقراء ومن خلال اقتنائهم للهوائيات وعبر مئات القنوات من العيش في عالم سحري، يزرع لديهم الرغبة في الهجرة إلى الضفة الأخرى و بشتى الطرق.

5. عامل النداء[2]: فأصبح حلم الهجرة كنتيجة طبيعية أو كردة فعل لحالة المنع، وإغلاق باب الهجرة الشرعية بجميع أشكالها وخاصة السياسة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي ودوله، فأصبح حلم الهجرة هو نتاج الممنوع (حيث أن كل ممنوع مرغوب) حيث أن هذه السياسات الأوروبية تسارع في وتيرة الهجرة بدلا من الحد منها، وفتحت المجال أيضا أمام مافيات الاتجار بالبشر وغيرها للعب دور حيوي في هذه العملية.

6. تأثير العولمة[3]: يمكن اعتبار العولمة بمظاهرها المختلفة ومن خلال أدواتها التقنية والتكنولوجية، والتسارع الهائل في هذا المجال، أن تكون أيضا من الأسباب الدافعة لهجرة الكثيرين من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باتجاه دول الاتحاد الأوروبي. حيث أن الزيادة غير المسبوقة في حجم التجارة الدولية المتمثل في الحركة الضخمة لدوران رؤوس الأموال، وانتقالها عبر الحدود، وكذلك البضائع والسلع والانتشار الهائل للشركات المتعددة الجنسيات والمواد والسلع المعولمة، هذا كله لم يجاريه تطور مشابه في حركة وحرية انتقال الأفراد، بسبب التشريعات والقيود التي تضعها

([1]) حسن، خليل، قضايا دوليه معاصره، بيروت، دار المنهل،2007، ص425.

([2]) بشير، هشام، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، مرجع سابق.

([3]) مغاوري، شلبي، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، مجلة الأهرام الرقمية، 2006/1، المصدر:السياسة الدولية، متوفر على الرابط:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221719&eid=312 .

الدول بهدف ضبط الحدود، وضبط حرية التنقل، بسبب عوامل سياسية أو اقتصادية أو أمنية وغيرها. وبهذا ساهمت العولمة بجانبها الاقتصادي بشكل خاص، إلى عولمة رؤوس الأموال والبضائع والسلع، ولكنها على الجانب الأخر لم تؤد إلى عولمة الفرد من ناحية حرية تنقله. وهذا بدوره أدى إلى أن الدول النامية لم تستطع أن تأخذ حصتها ونصيبها من حركة الاستثمار المباشر حول العالم، بفضل هذه القيود على حركة الأفراد. ناهيك عن تدني، بل وانعدام نصيبها من التجارة الدولية؛ بسبب ضعف معدل التبادل التجاري الذي نشأ بالأصل من ضعف اقتصاديات هذه الدول، وفشلها في تحقيق تنمية مناسبة، واستثمارات مناسبة، فالتحولات والتطور الكبير، والتسارع في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والمواصلات، و التطور الهائل في الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، والاتصالات الهاتفية وسهولتها، وكذلك تطور وسائل النقل الجوي، ووسائل الإعلام المرئي والمسموع، كلها عوامل ساعدت وسهلت في حركة الهجرة وتنقل الأفراد والجماعات، وأدت أيضا إلى فضح وكشف الهوة بين مجتمعات الدول المتقدمة، ومجتمعات الدول النامية، وإلى كيفية تراكم رأس المال في جهة، على حساب جهة أخرى، مما أدى إلى ثرائها في جانب وبؤسها في جانب أخر.

7. العوامل التاريخية والتي هي نتاج الاستعمار الطويل لمعظم دول المينا من قبل الدول الاستعمارية الأوروبية، ومن بعدها، إشراكها للعديد من مواطني تلك الدول في الحملات الاستعمارية، وفي الحروب التي كانت خاضتها الدول الأوروبية، وخاصة الاستعمارية منها، حيث نتج عنها تفاعلات اجتماعية معينه، كعامل اللغة مثلا في حال دول المغرب العربي.

كل هذه العوامل أدت إلى زيادة ظاهرة الهجرة باتجاه الدول الغنية، المتمثلة بدول الشمال الغني، وأصبح حلم الشباب هو التوجه نحو هذه الضفة مهما كلف الأمر، لأن البطالة والفقر

والجهل والتخلف والمظاهر السلبية الأخرى هي حالهم؛ لذلك لا بد من الخروج من هذا المأزق، ليكون الحل بالهجرة . فنلاحظ هنا أن العولمة بمظاهرها وأدواتها تلعب دورا هاما في موضوع دراستنا، فما بالك بأن العولمة بالأصل- وكما أصبح واضحا- تؤدي إلى تغيير في بنية المجتمعات والكيانات باتجاه العالم الواحد، وهذا هو الاتجاه العام لها .

ثانيا: العوامل الطاردة Push-Factors: وهي عوامل نابعة من الدول المصدرة للمهاجرين، والتي تعمل على دفع المهاجرين لترك دولهم بهدف الهجرة إلى دول أخرى. ومن أهم هذه العوامل:

1- عوامل هيكلية شكلية، وقد تكون طبيعية إلى حد ما، وتتمثل في النمو الديموغرافي السريع والهائل في دول المينا، والذي يؤثر بالتالي على المصادر الغذائية، وعلى وسائل أخرى تتعلق بالمحصلة بقضايا التنمية وكذلك اتساع الفجوة في مستوى العيش والرفاهية بين دول المينا ودول الاتحاد الأوروبي[1].

2- عوامل حقيقية جعلت من الكثير من مواطني دول الجنوب بشكل عام، ودول المينا بشكل خاص، إلى الهجرة باتجاه دول الاتحاد الأوروبي، وتتمثل هذه العوامل الحقيقية في الفقر والمجاعة، وكذلك الحروب والصراعات الأهلية والإثنية التي تدور بين فترة وأخرى في هذا الإقليم، ناهيك عن العوامل البيئية والمناخية، والتي أصبحت تفاقم من هذه الظاهرة وهذا ما سنقوم بتوضيحه وشرحه من خلال العوامل التالية:

أولا: الأسباب والعوامل الاقتصادية: وتتمثل في[2]:

أ- التباين الحاد في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة والجاذبة للمهاجرين، ويتمثل هذا التباين في معدلات التنمية، حيث أن التذبذب والبطء في معدلات التنمية في دول الجنوب، هو

([1]) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك ، مرجع سابق ص 24.

([2]) السيد، محمود محمد، الهجره غير الشرعيه، الحوار المتمدن، 2011، العدد 3554.

السمة الغالبة، حيث الفشل في تحقيق معدلات تنمية مناسبة، نتيجة الخلل في السياسات الاقتصادية، أو نتيجة للفساد السياسي والإداري، وترهل المؤسسات في هذه الدول، وعجزها عن إدارة مشروعات تنموية، تقوم بخلق فرص عمل، وأقامه بنية تحتية مؤهلة، لتحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ولاعتمادها على الاقتصاد الزراعي، والاقتصاد ألريعي في المجمل، جعل مواطني هذه الدول يرزحون تحت وطأة الفقرة والبطالة وغيرها [1]. وعلى الجانب الأخر يظهر هذا التباين؛ حيث الجانب الأوروبي وبمجمله، فهناك تطور اقتصادي وتنموي ملحوظ، حيث معدلات تنمية اقتصادية وبشرية مناسبة ومرتفعة بالغالب، نتيجة القدرة على الاستثمار وتحقيق معدلات تنمية مناسبة.

ب- البطالة (أو العجز عن توفير فرص العمل) [2]: يمكن اعتبار البطالة من أهم العوامل والدوافع لهجرة الشباب بشكل خاص؛ وذلك لعدم القدرة على حصولهم على فرص عمل، وبالتالي فإن هذا الوضع يخلق تعقيدات نفسية واجتماعية لدى معظم الشباب، وقد يؤدي إلى جنوحهم نحو أعمال غير هادفة، وقد تصل إلى أن تكون جرميه، وهذا ما يحدث خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل: مصر، والجزائر، والمغرب، وغيرها. ويكون خيار الهجرة هو أحد الآمال التي يعلق عليها الشباب للخروج من المأزق الذين يقعون فيه نتيجة البطالة وتبعاتها مثل الفقر، الجريمة وغيرها.

وبحسب تقارير مجلس الوحدة الاقتصادية للجامعة الدول العربية، فإن معدل البطالة في الدول العربية في القرن الحادي والعشرين يتراوح بين 15-20 % [3].

---

(1) خليل، حسن، مرجع سابق، ص424.

(2) علاء الدين عبد القادر، محمد، البطالة، منشأه المعارف، الإسكندرية،2011، ص 211.

(3) بشير، هشام، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا (أسبابها. تداعياتها. سبل مواجهتها)، مرجع سابق.

وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي أيضا[1]، وعلى سبيل المثال فإن نسبه البطالة في دول المينا لعام 2011 وصل إلى نحو 25 %، أي ما يعادل 20 مليون نسمة.

ولكنه قد يصل إلى 40 % بين الفئتين العمريتين 15-20، وهذا يؤدي إلى زيادة تصل إلى 66 مليون عاطل من بين 362 مليون نسمة، وهو تعداد سكان الوطن العربي التقريبي في العام 2011، وقد يكون قد تجاوز الـ 390 مليون في العام 2014.

ج- تدني مستوى المعيشة وانخفاض الأجور في دول المينا[2]: وهي انعكاس لمشكلة البطالة فإن الوقوع في منطقة الفقر هو النتيجة الحتمية لذلك، وكذلك انخفاض الأجور الذي يأتي نتيجة لمشكلة البطالة؛ حيث التنافس على فرص العمل القليلة المتوفرة، وهذا ما يخلق ضعفا في الأجور (حسب قانون العرض والطلب). وبحسب تقارير البنك الدولي و المجلس العربي للطفولة والتنمية فإن أكثر من 80% من سكان العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر ، علما أن هناك أكثر من مليارين من البشر في العالم يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم .

أما في العالم العربي فإن أكثر من 230 مليون النسمة يعيشون بمتوسط دخل سنوي لا يزيد عن 1500 دولار سنويا عام ،2006 حسب بيانات البنك الدولي، ووفقا لنفس المصدر، فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز 6,5 % خلال خمس وعشرون عاما؛ بسبب الفشل في تحقيق مستويات مقبولة من التنمية، أما في منطقه دول المينا تحديدا، وحسب بيانات البنك الدولي لعام1990[3]، فإن 5,6% من سكانه يعيشون بمتوسط

([1]) موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت، متوفر على الرابط:
http://www.imf.org/external/np/vc/2012/061312.htm.

([2]) بشير، هشام، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، مرجع سابق.

([3]) موقع مجموعه البنك الدولي على الانترنت، متوفر على الرابط:
http://povertydata.worldbank.org/poverty/region/MNA.

دخل سنوي لا يزيد عن 500 دولار سنويا. ويقابله على الجانب الآخر (الجانب الأوروبي) الوفرة في فرص العمل والإمكانيات العيش الكريم، مما يعزز من ظاهرة الهجرة موضوع الدراسة[1]. وحيث أن فشل السياسات الحكومية في تحقيق معدلات تنمية مناسبة، والتخبط بين التحول نحو القطاع الخاص (الخصخصة) والبقاء ضمن مركزية الدولة، وكذلك استشراء الفساد في معظم القطاعات، يؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة والفقر وغيرها من المشكلات الاجتماعية، وبالتالي كلها عوامل تدفع الشباب للهجرة والإبحار في المجهول.

د- الضغوط السكانية أو الديموغرافية: وهي أيضا من العوامل الدافعة للهجرة، وقد تكون الأكثر ثقلا وتأثيرا في موضوع الهجرة؛ لأنها وبالمحصلة ستكون عاملا حاسما في ديناميكية الهجرة[2]،

جدول رقم (4) الحجم السكاني المتوقع والضغوط السكانية في دول عينه المينا بالمليون (2010 -2050)

البلد/السنة	2010	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
الأردن	6.047	6.643	7.208	7.749	8.261	8.731	9.140	9.475	9.730
العراق	32.031	36.985	42.324	48.115	54.377	61.011	67.917	74.962	82.053
مصر	81.121	88.148	94.785	100.899	106.459	111.556	116.132	120.096	123.361
الجزائر	35.468	37.927	40.131	41.976	43.378	44.442	45.278	45.870	46.145
المغرب	31.951	33.549	35.020	36.305	37.335	38.029	38.441	38.648	38.643
لبنان	4.227	4.382	4.510	4.617	4.691	4.725	4.724	4.693	4.635
سوريا	20.447	22.344	24.271	26.194	28.029	29.654	31.023	32.157	33.081
تونس	10.549	11.095	11.591	11.998	12.285	12.460	12.573	12.648	12.667
الضفة والقطاع	2.107	2.424	2.771	3.139	3.517	3.896	4.279	4.663	5.045

المصدر: مجموعه البنك الدولي

(2) موقع مجموعه البنك الدولي الالكتروني، متوفر على الرابط:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTHEALTHNUTRITIONANDPOPULATION/EXTDATASTATISTICSHNP/EXTHNPSTATS/0,,contentMDK:21737699~menuPK:3385623~pagePK:64168445~piPK:64168309~theSitePK:3237118,00.html

وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول يلاحظ انه وبحلول عام 2050 سيكون معدل الزيادة السكانية المتوقع في دول العينة هائلا ، حيث أن معدل الزيادة السكانية المتوقعة لبعض دول العينة وبحلول العام 2050 . قد يصل إلى نسبة 120% . في منطقه الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى نسبة 90% . في حالة العراق، وإلى نسب تتراوح بين 60-70%. في كل من مصر والأردن وسوريا والجزائر، ونسب متواضعة في كل من المغرب وتونس. بعكس الحالة اللبنانية التي تظهر ركودا فيما يختص معدل النمو السكاني ، وهذا يوضح حجم هذه الضغوط الديموغرافيه في دول المينا، وبالتالي ستخلق هذه الزيادة ضغوطا هائلة على اقتصاديات الدول وترفع كذلك من معدلات الفقر والبطالة، وتكون الهجرة هي أهم الخيارات للخروج من هذه الضغوط ومن منطقة الفقر والبحث عن فرص عمل وحياة أفضل.

ثانيا: العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية:

يمكن القول بأن دول المينا هي من أكثر الدول التي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني[1]، يرافقها ضعف في المشاركة السياسية، نتيجة وجود أنظمة سلطوية أو شبه ديمقراطية (ديمقراطية كرتونية)، ويرافقها بالتأكيد ظواهر أخرى كالفساد، وإهدار المال العام، وانتهاك لحقوق الإنسان، وكذلك انتهاك لحقوق الأقليات بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، وغيرها الكثير من مظاهر عدم الاستقرار السياسي والأمني في دول هذه المنطقة. وتكون نتيجته أو أحد أسبابه، حركات الهجرة المتمثلة إما بالنزوح من مناطق إلى مناطق أخرى أكثر أمنا، أو إلى الهجرة الخارجية، والتي تكون بالمحصلة باتجاه دول الجوار الأوروبي، طلبا لحق اللجوء السياسي أو غيره.

([1]) موقع المفوضية الأوروبية على الانترنت ، متوفر على الرابط: http://ec.europa.eu/news/economy/120515_en.htm

فقد عرفت دول المينا الكثير من هذه المظاهر وغيرها، وسأوجزها من خلال ملف خاص لكل دوله من دول العينة.:

والمؤشرات ألاقتصاديه التي تقيسها المؤسسة هي كما يلي[1] :

1. التفاوت في التنمية الاقتصادية: ويندرج تحت هذا البند ما يلي: مقياس معامل جيني، نصيب الدخل لأكثر 10%، نصيب الدخل لأقل 10%، توزيع الخدمات على المناطق الريفية، الحصول على خدمات مناسبة، ونسبة سكان الأحياء الفقيرة.

2. الفقر وتدهور الأحوال الاقتصادية: ويندرج تحت هذا البند ما يلي: الدين الحكومي، ومعدلات البطالة، العجز الاقتصادي، وعجز الموازنة، القوه الشرائية، نسبة نمو الناتج الإجمالي المحلي، نسبه تشغيل الأطفال، نسبه التضخم، وأخيرا الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد .

أما فيما يتعلق **في المؤشرات الاجتماعية** التي تقوم المؤسسة بقياسها وتقييمها، فإن هناك أربع مؤشرات رئيسية، يندرج تحتها العديد من المؤشرات الفرعية وهذه المؤشرات الرئيسية هي:

1- الضغوط السكانية: وتتمثل في الأعباء والمظاهر المختلفة التي تؤثر على السكان، ومنها الكوارث الطبيعة، والأمراض، والضغوط البيئية، والتلوث، ونقص الغذاء، أو سوء التغذية، ونقص المياه، والنمو السكاني، والتضخم في الفئات العمرية الشبابية، وأخيرا نسبة الوفيات.

2- اللجوء خارج الإقليم والنزوح داخل الإقليم[2]، حيث أن الظواهر المختلفة مثل اللجوء والنزوح داخل الإقليم أو القطر، يصاحبها الضغوط على الخدمات العامة، وكذلك الأعباء الأمنية، وتتمثل المؤشرات الفرعية التي يقيسها هذا المؤشر الرئيسي في ما يلي:

([1]) Fund for Peace Organization , http://www.fundforpeace.org/global/?q=indicators .

([2])Ibid .

النزوح ومظاهره، وظهور مخيمات اللاجئين والنازحين، والأمراض التي تصاحب اللجوء والنزوح، ونسبة اللاجئين إلى عدد السكان، ونسبة النازحين إلى عدد السكان، وأخيرا قدرة الدولة على استيعاب هذه المظاهر.

3- وجود مجموعات أصابها الظلم و العنف التعسفي نتيجة الصراع بين المجموعات المتصارعة في الدولة، مع عدم قدرة الدولة على فرض النظام ورفع الظلم عن المتضررين، و يندرج تحت هذا المؤشر الرئيسي العديد من المؤشرات الفرعية و التي تتمثل في:

التمييز و التعسف في المعاملة، وهشاشة وضعف الدولة، وعدم قدرتها على توفير الأمن، وظهور الصراعات القائمة على أسس أثنية، وكذالك على أسس دينية أو طائفية، أو ظهور الصراعات على مستوى الأقاليم داخل القطر.

4 – الهجرة البشرية وهجرة العقول: فعندما يعجز الأفراد والجماعات في الحصول على الحد المقبول من مستوى المعيشة أو الحياة الكريمة، نتيجة لظروف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، أو غيرها من الأسباب، يكون الحل بالهجرة. وتقوم المؤسسة بقياس هذا المؤشر الرئيسي من خلال المؤشرات الفرعية التالية: حجم الهجرة بالنسبة لعدد السكان، وهجرة العقول والكفاءات ونسبتها، ورأس المال البشري، أي معدل التنمية البشرية.

أما بالنسبة إلى **المؤشرات السياسية والعسكرية** التي تقوم المؤسسة بقياسها فهي:

1- شرعيه الدولة أو النظام السياسي: حيث أن الفساد، وضعف التمثيل الشعبي والحزبي في الحكومة، والذي يوثر مباشره على العقد الاجتماعي بين الشعب والحاكم. وهناك تسع مؤشرات فرعيه تقوم المنظمة بدراستها وقياسها وتتمثل في: ظهور وانتشار الفساد على نطاق واسع، وكذلك فساد المسئولين والموظفين في الدولة، فعالية الحكومة، وحرية ونزاهة الانتخابات،

وآلياتها، ومراقبتها، ورصدها، وهل تتم بحرية وسلاسة[1]، والاستقرار الحكومي والبرلماني، ومستوى الديمقراطية، وكذلك تجارة المخدرات وانتشارها، ووجود مظاهرات ووجود مناهضين للحكم، وأخيرا الصراع على السلطة إن وجد.

2- حقوق الإنسان وسيادة القانون، فعندما تفشل الحكومة أو الدولة في القيام بواجباتها ومسؤولياتها، وذلك من خلال انتهاكها لحقوق الإنسان[2]، أو عدم قدرتها على حمايته. وهناك تسع مؤشرات فرعية تقوم المنظمة بدراستها وقياسها، وتتمثل في: حرية الصحافة والإعلام، والحرية الشخصية، والحرية السياسية والحزبية، ووجود ظاهرة الاتجار بالبشر، ووجود سجناء سياسيين، ووجود ظاهرة الاحتجاز أو الاعتقال الإداري، ووجود ظاهرة التعذيب، الإعدام، وأخيرا وجود ظاهرة الإقصاء الديني.

3- ارتفاع و ظهور النخب الحاكمة المبنية على الطائفية والعشائرية و الدينية ، وغياب القيادات الشرعية المقبولة على نطاق واسع، والممثلة للمواطنين، حيث ينخرط القادة والسياسيين في أعمال معينة من أجل الحصول على مكاسب سياسية، قد تؤدي إلى جمود أو مأزق في الحياة السياسية، وتحت هذا البند، هناك أربع مؤشرات فرعية تقوم المنظمة بدراستها وقياسها وتتمثل في: الصراع على السلطة، ووجود خارجين عن القانون (مارقين)، لهم قدرة على تجاوز القوانين، والمنافسة السياسية وشفافيتها، وأخيرا انسيابية الانتخابات وسلاستها ونزاهتها، ومدى تمثيلها لمعظم فئات الشعب.

4- أما في مجال الخدمات العامة: فالرقابة والإشراف على الصحة والتعليم والخدمات والمرافق العامة الأخرى، هي من الأدوار الهامة التي تقوم الحكومة بإنجازها، فإذا عجزت الحكومة عن

---

(1) Ibid .

(2) Ibid .

القيام بأدوارها في هذه المجالات، فإنها تكون قد فقدت الكثير من مصداقيتها وحتى مبرر وجودها، وهناك أكثر من عشره مؤشرات تقوم المنظمة بدراستها ومنها: الخدمات الصحية، والإشراف على التعليم و الأمن (الخدمات ألشرطيه وحفظ الأمن ومنع انتشار الجريمة) والبنية التحتية، والطرق، ووسائل المواصلات والاتصالات، كخدمات الهاتف والانترنت، وتوفير مصادر الطاقة المختلفة. وأخيرا نسبة الأمية.

5- الاستقرار الأمني، والذي يتم من خلال الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة، حيث أنه بموجب العقد الاجتماعي بين الشعب والسلطة فإن على النظام توفير الأمن والحماية للشعب، وهناك العديد من المؤشرات الفرعية، تقوم المنظمة بدراستها وقياسها وتتمثل في: الصراعات الداخلية، والظهور المسلح للأفراد، وأعمال الثورة والشغب، وتسجيل وفيات نتيجة الصراعات والظهور المسلح، والانقلابات العسكرية إن وجدت ، ونشاطات المعارضة العسكرية، وظهور المليشيات، ووقوع تفجيرات، ووجود سجناء سياسيين.

6- التدخل الخارجي: ويحدث هذا التدخل عندما تعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية أو المحلية، وتقوم بخرق القوانين الدولية، و انتهاك حقوق الإنسان؛ فإن التدخل الخارجي أو الأممي هو الذي سيحدث لإجبار الدولة المعنية على الوفاء بالتزاماتها وانصياعها للقانون الدولي، وهذا ما حدث في الكثير من دول العالم، وفي بعض دول الميناء، مثل العراق، وأفغانستان، وسوريا، وعليه فإن منظمة "صندوق السلام" تقوم بقياس هذا المؤشر الرئيسي من خلال المؤشرات الفرعية التالية: المساعدة الخارجية وطلبها[1]، وظهور قوات حفظ السلام،

([1])Fund For Peace Organization, Ibid .

ووجود مراقبين للأمم المتحدة، والتدخل العسكري الخارجي ، وفرض عقوبات ، وأخيرا تخفيض التصنيف الائتماني للدولة[1].

جدول رقم(5) نموذج تقييمات مؤسسة "صندوق السلام" لبعض دول العام 2011 ، حسب المـؤشرات الرئيسة الاثنتي عشرة وطريقة احتساب النقاط ومن ثم الترتيب .

التقييم	الدولة	المؤشرات الاجتماعية				المؤشرات الاقتصادية		المؤشرات السياسية						
1	الصومال	9.7	10.0	9.5	8.2	8.4	9.3	9.8	9.4	9.7	10.0	9.8	9.7	113.4
9	العراق	8.3	9.0	9.0	8.9	9.0	7.0	8.7	8.0	8.6	9.5	9.6	9.3	104.8
43	لبنان	6.5	8.5	8.7	6.6	6.8	5.7	7.0	5.8	6.6	8.7	8.8	8.0	87.7
48	سوريا	5.6	8.5	8.7	6.3	7.4	5.8	8.3	5.8	8.6	7.5	7.9	5.5	85.9
96	الأردن	6.4	7.6	6.7	4.7	6.9	5.8	5.7	4.9	6.8	6.0	6.3	6.8	74.5
136	رومانيا	5.1	3.2	6.0	5.0	5.8	5.8	5.9	4.5	4.0	4.1	5.2	5.2	59.8
139	بلغاريا	4.1	3.6	4.3	5.5	5.7	5.3	5.9	4.6	4.3	4.9	5.3	5.5	59.0
159	بريطانيا	2.9	3.3	4.4	2.1	4.2	3.3	1.4	2.2	2.0	2.7	3.6	1.9	34.1
161	فرنسا	3.3	2.8	5.9	1.8	4.9	3.5	1.6	1.9	2.5	1.9	1.9	2.0	34.0
162	المانيا	2.9	4.2	4.7	2.6	4.4	2.9	1.9	2.0	2.0	2.2	2.1	2.0	33.9
175	السويد	2.8	2.9	1.3	2.0	2.2	1.9	0.9	1.5	1.6	2.3	1.8	1.6	22.8

7- المصدر: مؤسسة "صندوق السلام"(FUND FOR PEACE)

([1]) جدول (5)، جدول(6) يوضحان المؤشرات الرئيسية التي تقوم المؤسسة بقياسها من خلال المؤشرات الفرعية وكيفية احتساب النقاط ومن ثم الترتيب

جدول رقم(6) نموذج تقييمات مؤسسة "صندوق السلام" لبعض الدول للعام 2012 حسب المؤشرات الرئيسة الاثنتي عشرة وطريقة احتساب النقاط ومن ثم الترتيب.

التقييم	الدولة	المؤشرات الاجتماعية				المؤشرات الاقتصادية		المؤشرات السياسية						
1	الصومال	9.8	10.0	9.6	8.6	8.1	9.7	9.9	9.8	9.9	10.0	9.8	9.8	114.9
9	العراق	8.0	8.5	9.7	8.6	8.7	7.7	8.4	7.8	8.3	9.9	9.6	9.0	104.3
23	سوريا	5.5	9.0	9.2	6.0	7.5	6.3	9.5	7.0	9.4	8.5	8.7	7.9	94.5
45	لبنان	6.2	8.2	8.4	6.3	6.5	5.5	7.5	5.5	6.5	8.4	9.1	7.7	85.8
90	الأردن	6.5	7.3	7.0	4.4	6.8	6.4	6.3	4.6	7.1	5.7	6.3	6.5	74.8
136	رومانيا	4.6	2.9	6.0	5.0	5.6	6.0	6.3	4.4	4.2	4.4	5.2	4.9	59.5
130	بلغاريا	4.0	3.3	4.9	5.2	5.4	5.0	5.1	4.3	4.0	4.6	5.3	5.2	56.3
158	بريطانيا	2.8	3.0	4.7	2.4	3.9	3.7	1.9	2.6	2.1	3.0	3.6	1.6	35.3
162	فرنسا	3.0	2.5	5.6	1.8	4.6	3.9	1.9	1.8	2.7	2.2	1.9	1.7	33.6
164	المانيا	2.5	3.9	4.4	2.5	4.1	2.6	1.7	1.8	2.0	2.5	2.1	1.7	31.7
176	السويد	2.6	2.6	1.0	1.8	1.9	1.6	0.8	1.8	1.6	2.5	1.8	1.3	21.3

8- المصدر: مؤسسة 'صندوق السلام'(FUND FOR PEACE)

ومن خلال الجدولين، جدول (5)، جدول(6)، أظهرت تقييمات مؤسسة "صندوق السلام " (FUND FOR PEACE)الدولية، التي تهتم بتقييم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول العالم[1]، مدى هشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول المينا. فمن خلال تناولها لكافة النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وشموليتها ولعدة سنوات، فإنها تعطينا تصورا حقيقيا وشاملا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. حيث تضع

[1] Fund for Peace Organization , http://www.fundforpeace.org/global/?q=indicators

المؤسسة 12 مؤشرا رئيسيا، تتراوح بين 4 مؤشرات اجتماعيه رئيسية، يندرج تحتها ما يقارب من26 مؤشرا فرعيا، و مؤشرين اقتصاديين رئيسيين يندرج تحتهما ما يقارب من 16 مؤشرا فرعيا، و6 مؤشرات سياسية وعسكرية رئيسية، يندرج تحتها ما يقارب من 49 مؤشرا فرعيا، حيث تحصل كل دولة على مجموع نقاط من عشره لهذه المؤشرات الرئيسية الاثنتي عشرة، حيث كلما كان وضع الدولة في هذا المؤشر سيئا، كلما حصلت على نقاط أكثر ، وبالتالي يتم تجميع النقاط من 120 نقطه، ويصار بعدها إلى ترتيب الدول تنازليا وهكذا، ومن هنا يتم تصنيف الدول الهشة أو الفاشلة (Failed States Index) وهكذا.ونلاحظ هنا، ومن خلال الجدولين أعلاه كيف تحصل الدول على النقاط ومن ثم التقييم والترتيب.فعلى سبيل المثال كيف حصلت الصومال على هذا التقييم والترتيب العالمي وتصدرته ولعدة سنوات،علما بأنها ليست من دول عينة الدراسة، حيث تعتبر الصومال من أكثر الدول الهشة أو الفاشلة، وعلى المقلب ألآخر، نلاحظ ترتيب السويد في هذا التقييم العالمي، وكيفية تصدرها له ، حيث تعتبر السويد من أكثر دول العالم استقرارا، وفي جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اما الملفات الخاصة بكل بلد من بلدان عينة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(دول المينا)، حيث توجز هذه الملفات معظم النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وعند إسقاط الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وكذلك المؤشرات التي تقيسها منظمه صندوق السلام (FUN FOR PEACE) فإننا سنلاحظ توافر العوامل الطاردة، في جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية في عينة دول المينا، وهذا ما سنجده من خلال كل ملف، وكذلك في تقييم "منظمه صندوق السلام"، حيث سنلاحظ ترتيب دول العينة من بين 178 دولة في هذا التقييم:

- الأردن:

ونتيجة لتلازم الأردن الجغرافي مع كل من: العراق وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وسوريا والضفة العربية، ووجود صراعات وحروب في معظمها، فقد أثر هذا بشكل كبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن[1]، نتيجة لحالة عدم الاستقرار في معظم هذه الدول، وكلها من العوامل الطاردة أو الدافعة والمؤثرة في الهجرة.

أما في الجانب السكاني أو الديموغرافي، فيقدر عدد السكان المملكة الأردنية الهاشمية وبحسب العام 2013 بـ6.482.000 مليون نسمة يتوزعون ضمن الفئات العمرية التالية[2]:

من 1-14 سنة 34.5% من إجمالي السكان، من 15-24 20% من إجمالي السكان، من 25-54 36% من إجمالي السكان، من 55-64 4.5% ، 65 سنة فما فوق 5%.

وعليه فأن المعدل العمري لسكان الأردن هم من الشباب وبمتوسط يعادل 22.6 سنة، وبمعدل ولادات لكل 1000/ 26.23. والملاحظ هنا صافي الهجرة في الأردن -22.2 لكل ألف، وترتيبه بين دول العالم هو 221 وتبلغ نسبة النمو السكاني في الأردن 0.14%.

أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة فإن الأردن يحقق مستويات عالية في هذا المجال، خاصة بين الفئة العمرية 15-24 سنة، حيث تبلغ نسبة البطالة 29.3%.

---

(1) Central Intelligence Agency,https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/jo.html.

(2) World Bank Group, http://data.worldbank.org/country/jordan.

ففي هذا الجانب نلاحظ أن الضغوط السكانية، والمعدل العمري لسكان الأردن والذي هو من الشباب، وارتفاع معدلات البطالة، هي من الأسباب الدافعة للهجرة.

أما في الجانب الاقتصادي، فالأردن من بين أصغر الدول في منطقة الشرق الأوسط مساحة، ويعاني من نقص في المياه ومصادرها، ويعتمد الأردن في تسيير اقتصاده على المساعدات العديدة التي تأتي من الدول الأجنبية والعربية، والمؤسسات الدولية الأخرى. تواجه الحكومات الأردنية المتعاقبة تحديات قد تكون مزمنة تتمثل بارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم، وعجز مزمن في الميزانية. ففي العام 2013 لجأت الحكومة الأردنية لطلب مساعدات وبشكل كبير من أجل مواجهة لجوء ما يقارب 600 ألف لاجئ سوري بفعل الأزمة والحرب الأهلية الدائرة في سوريا، وهذا ما أضاف عبئاً على الوضع الاقتصادي المتدهور في الأصل.

حيث وصل معدل البطالة في عام 2013 إلى ما يقارب 14.2%[1]، وهو في الترتيب العالمي 132، علما بأن هناك مصادر غير رسمية تشير إلى أن حوالي 30% هي نسبة البطالة الحقيقية في الأردن، وبلغ معدل التضخم في الأردن في عام 2013 بالتحديد 5.9%، وهو في المركز 165 عالمياً. وكما أسلفنا فإن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم والعجز المزمن في الميزانية، هي كلها عوامل تخلق ضغوطات على المواطنين، وتجعلهم يفكرون بالخروج من المأزق، ويكون أحد الخيارات، بل أهما، ويتمثل بالهجرة.

([1])Ibid .

جدول (7) ترتيب الأردن وفقا لتقييمات "منظمة صندوق السلام" في السنوات (2005-2013) [1].

السنة/البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	-	74	81	82	86	90	95	90	87

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على تقييمات "منظمه صندوق السلام" (FUND FOR PEACE)

فمن خلال دراستنا وتتبعنا لتقييمنا للأردن في السنوات الواردة، من خلال الجدول أعلاه، وكذلك الملف الخاص بها، نلاحظ التالي:

- التقييم المعتدل التي حصلت عليه الأردن في معظم الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تقيسها وتقيمها المنظمة،حيث أن معدلها وترتيبها يتراوح بين 86-87 من بين 178 دوله شملها التقييم، وهي من الدول المقبولة نسبيا في هذا التقييم لدول العالم.

وهو ما يفسر إلى حد ما قلة أعداد المهاجرين، وخاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ عدد المهاجرين الأردنيين في العالم 339.775 ألف، استنادا إلى تقارير مركز سياسات الهجرة Migration policy Centre [2]، كان منهم 34500 ألف، استقروا في دول الاتحاد الأوروبي.

---

(1) Fund For Peace Org, op.cit .

(2) Migration Policy Center,

http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Jordan.pdf.

- **الضفة الغربية وقطاع غزة (فلسطين المحتلة عام 1967):**

خضعت فلسطين للانتداب البريطاني، وجاء بعدها قرار الأمم المتحدة رقم (181) ، في العام 1947، والقاضي بإنشاء ثلاثة كيانات، أحداهما عربية، وأخرى يهودية؛ وأخرى تحت وصاية دولية (القدس،بيت لحم، والأراضي المجاورة لها) (1)، حيث كانت الدولة العربية آنذاك تضم أراضي الجليل الغربي، ومدينة عكا، والضفة الغربية، والساحل الجنوبي الممتد من شمال مدينة أسدود وجنوبا حتى رفح، مع جزء من الصحراء على طول الشريط الحدودي مع مصر، وقد رفضه الفلسطينيون، كونه يقوم بسلب الأراضي الفلسطينية ويعطيها لليهود، وعلى إثرها قامت إسرائيل بحرب عام 1948 واستولت على هذه المناطق، مما أضطر الأردن بعدها إلى إلحاق ما تبقى من هذه الدولة لسلطته الإدارية والسياسية مع بقاء هذه الدولة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي بحكم الواقع والقوة التي فرضته حرب الأيام الستة، أو حرب عام 1967(2). ولكن ونتيجة لأحداث متلاحقة وإنتفاضات وثورات عدة، و مستمرة قام بها الشعب الفلسطيني، قامت على إثرها مفاوضات بين الجانبين العربي والإسرائيلي، وأفضت إلى اتفاقية أوسلو، حيث نقلت إسرائيل بعض من صلاحياتها المدنية والأمنية إلى السلطة الفلسطينية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد

---

(1) جريدة الدستور الأردنية ، قرار تقسيم فلسطين منح 55% من أراضيها التاريخية "الدولة يهودية " 2013/11، متوفر على الرابط:
http://www.addustour.com/17049/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1+%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%80%D9%80%D9%85+%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%80%D9%80%D9%8A%D9%86+%D9%85%D9%86%D9%80%D8%AD+55%25++%D9%85%D9%86+%D8%A3%D8%B1%D8%B6%D9%87%D8%A7+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9+%C2%AB%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9+%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9%C2%BB.html

(2) Central Intelligence Agency , https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/we.html .

أن أعلن الأردن أيضا، فك ارتباطه القانوني والإداري عن هذه المناطق لمصلحة منظمة التحرير الفلسطينية.

وبعدها جاء الانقسام والاقتتال الفلسطيني المتمثل بالصراع على السلطة بين حركتي حماس وفتح، بعدما أفضت الانتخابات التشريعية إلى فوز حركة حماس الإسلامية في هذه الانتخابات، وهذا ما قابلة رفض من حركة فتح، نتج عنه انقسام واقتتال فلسطيني- فلسطيني أدى إلى سيطرة حماس على قطاع غزة، وبقي الحال إلى ما هو عليه، إلى أن حدثت مصالحة مؤخرا وتشكلت حكومة وحدة وطنية.

في عام 2012[1]، انهارت محادثات السلام المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي كان من المفترض أن تسير حسب خارطة الطريق الأمريكية (خطة سلام أمريكية). وأيضاً في عام 2012 حصلت دولة فلسطين على حقها في الانضمام إلى الأمم المتحدة بصفتها دولة مراقبة. وعادت المفاوضات في العام 2013 من خلال خطة السلام الأمريكية الجديدة (خطة كيري)، ولكن ولغاية إعداد هذه الدراسة،لا توجد بوادر لحل هذا الصراع المزمن.

من الجدير ذكره، أن إسرائيل قد شنت عدة حروب متلاحقة على قطاع غزة بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية هناك، وما نزال نشهد فصولها حتى إعداد هذه الدراسة، حيث تسببت هذه الحروب عن موت الآلاف وتدمير الممتلكات وتشريد مئات الألوف داخل هذا الإقليم المحاصر.

---

(1) Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/gz.html.

ففي هذا الجانب نلاحظ حالة عدم الاستقرار في هذه البقعة، حيث تعتبر القضية الفلسطينية جوهر المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط، وتداعياتها تطال دول وشعوب المنطقة بأكملها، وهذا ما يؤثر كثيراً في موضوع دراستنا، وهو الهجرة.

أما من الناحية السكانية أو الديموغرافية ، وحسب احصائات العام 2013، يبلغ عدد هذا الإقليم أو المنطقة ما يقارب 2.677.000 مليون نسمة، أما عدد سكان قطاع غزة فيبلغ 1.763.387 مليون نسمة، يتوزعون ضمن الفئات العمرية التالية:

من 0-14 سنة 34.4% من 15-24 سنة 21.8%، من 25-54 سنة 35.9% من 55-64 سنة 4.2% من 65 سنة فما فوق 3.8%.

وعليه فإن 75 % من الشعب الفلسطيني هم ضمن الفئة العمرية الشبابية، وبهذا يكون معدل أعمار الشعب الفلسطيني في هذا الإقليم هو 22 عاماً، ومعدل الولادة هو 23.82 لكل ألف، أما في قطاع غزة فيبلغ 18.1 لكل ألف، وفيما يتعلق بصافي الهجرة، فهو 80 من الترتيب العالمي، وفيما يختص بمعدلات البطالة فإن هذا الإقليم يحقق معدلات عالية من البطالة حيث يسجل 38.8%، وترتيبه بين دول العالم هو 15 .

ففي هذا الجانب نلاحظ أن الضغوط السكانية، والمعدل العمري لسكان الضفة الغربية وقطاع غزه، والذي هو من الشباب، وارتفاع معدلات البطالة، كلها من الأسباب الدافعة للهجرة.

وفي الجانب الاقتصادي، وبسبب الظروف العسكرية والسياسية والاجتماعية الخانقة في هذا الإقليم، وبسبب القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي؛ فإن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على المساعدات من الدول المانحة، علما بأن 18.3% يعيشون تحت خط الفقر وهو 18.3% ، وبلغ عجز الميزانية في العام 2011 ، -16.6%.

واستنادا إلى تقارير وبيانات مركز سياسات الهجرة Migration policy Centre ، فقد بلغ عدد المهاجرين الفلسطينيين في العالم 7.000.000 مليون[1]، استقر منهم 26.000 ألف في دول الاتحاد الأوروبي. وهو ما يظهر حجم العوامل الطاردة في هذه البقعة من الوطن العربي*.

- **لبنان**: حصل لبنان على استقلاله في عام 1943 بعد أن كان يخضع للانتداب الفرنسي، ومنذ الاستقلال وحتى عام 1975، كان لبنان يتمتع باستقرار سياسي واقتصادي، وكان يعتبر مركزا تجاريا وإقليميا في المنطقة[2]، ولكن ونتيجة لعدة أحداث وظروف مر بها لبنان منها الحرب الأهلية التي دارت بين الأطراف السياسية المتصارعة في هذا البلد، والتي امتدت من العام 1975 إلى العام1990، نتج عنها موت و تشريد الألوف من المواطنين اللبنانيين، وجاء بعدها التأثير السوري أيضاً ووضع هذا البلد تحت ما يشبه الاستعمار من دولة شقيقة، أو الوصاية من دولة شقيقة، حيث كانت القرارات السياسية والعسكرية والأمنية تخضع للسلطة السورية، حتى جاء العام 2005 وانتهت هذه الوصاية السورية، إلا أنه وبالرغم من هذا الحدث الهام، ما تزال المسألة الطائفية تطفو على السطح من حين لآخر، وتأتي بصراعات وعدم استقرار سياسي وأمني.

وأخيرا، كان لظهور حزب الله، المليشيا الشيعية في جنوب لبنان أثرا كبيرا في عدم استقرار هذا البلد أيضا، حيث قامت في عام 2006 حرب بين حزب الله وإسرائيل، واستطاع هذا الحزب

---

(1) CARIM, http://www.carim.org/public/migrationprofiles/MP_Palestine_EN.pdf.

* لم تدخل مناطق السلطة الفلسطينية وقطاع غزة ضمن تقييمات منظمة صندوق السلام، كون هذه المناطق تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، علما بأن المنظمة تقوم بتقييم الدول المستقلة فقط.

(2) Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/le.html.

بعدها وكنتيجة أيضا لتحالفات طائفية -إن جاز التعبير- الاستيلاء على القرار السياسي والعسكري في هذا البلد-. بقي أن نقول أن مسألة الحدود اللبنانية مع كل من سوريا وإسرائيل ما تزال عالقة، وهذا ما يعطي توترا وعدم استقرار، فالصفة الغالبة على هذا البلد هو عدم الاستقرار السياسي والأمني، وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي.

في الجانب الجغرافي، نلاحظ أن وجود الحدود الجغرافية للبنان مع كل من سوريا وإسرائيل، قد أثر أيضا وبشكل كبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان، فنتيجة عدم الاستقرار في هذه الدول المجاورة له، ووجود صراعات وحروب ، قد اثر بمجمله على المشهد اللبناني، وكلها من العوامل الطاردة أو الدافعة.

في الجانب الديموغرافي أو السكاني، يبلغ عدد سكان لبنان 4.131.583 مليون نسمة حسب الإحصاءات العامة لعام 2013، ويتميز هذا البلد بتشكيلة طائفية تتمثل بـ 59.7% من المسلمين يتوزعون على الطوائف التالية: (السنية، الشيعية، الدرزية، الإسماعيلية، العلوية) و39% من المسيحيين ينتمون لطوائف مختلفة (الأرمن والسريان والكاثوليك والرومان الكاثوليك والقبطيين والبروتستانت وغيرهم). ويتوزعون على الفئات العمرية التالية:

من 0-14 سنة 22.1% من 15-24 سنة 17.5% من 25-54 42.4% من 55-64 سنة 8.7% من 65 سنة فما فوق 9.4%، وبهذا يكون المعدل العمري لسكان لبنان هو 30.9 سنة، ومعدل مواليد يصل إلى 14.79 لكل ألف ولادة من عدد السكان، وأيضاً بمعدل صافي الهجرة -8.480 لكل ألف من عدد السكان. وقد حققت معدلات البطالة بالفئة العمرية 15-24 سنة معدل 16.8%.

ففي هذا الجانب نلاحظ أن المسألة الطائفية، والضغوط السكانية، وارتفاع معدلات البطالة، هي من الأسباب الدافعة للهجرة. وهناك أسباب أخرى، منها أن الشعب اللبناني هو من أكثر الشعوب التي تحب السفر وتعشق الترحال، بدليل وجود الجاليات اللبنانية في معظم بقاع الأرض.

في الجانب الاقتصادي: الاقتصاد اللبناني اقتصاد مفتوح، ولا يوجد قيود على الاستثمارات الأجنبية، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار وتنمية الاقتصاد[1]، إلى أن الاستثمارات تواجه في أغلب الأحيان، الخطوط الحمراء بفعل عوامل سياسية أو طائفية أو غيرها، ويعاني الاقتصاد اللبناني من الفساد، وقرارات ترخيص تعسفية وعشوائية، وضرائب معقدة ومرتفعة. ولقد أضرت الحرب الأهلية والظروف اللاحقة بها على الاقتصاد اللبناني، حيث لجأت الحكومات المتعاقبة إلى إعادة أعمار لبنان، أو ما دمرته الحروب، وذلك من خلال لجوئها إلى المانحين، مثل مؤتمر باريس للمانحين وغيرهم. وبشكل عام يعاني الاقتصاد اللبناني من عجز دائم في الميزانية، وبحسب العام 2013 فقد بلغ العجز في الميزانية -9.4%، وبلغ معدل الفقر في هذا البلد حسب إحصائيات العام 1999، 28% من عدد السكان، وبنسبة تضخم عالية تصل إلى 5%.

جدول (8) ترتيب لبنان وفقا لتقييمات"منظمه صندوق السلام" في السنوات (2005-2013) [2].

السنة/البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
لبنان	37	65	28	18	29	34	43	45	45

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على "منظمه صندوق السلام" (FUND FOR PEACE)

---

(1) World Bank Org, op.cit .

(2) Fund For Peace.Org, op.cit .

فمن خلال دراستنا، وتتبعنا لتقييم لبنان في السنوات الواردة من خلال الجدول أعلاه، وكذلك الملف الخاص بلبنان، نلاحظ التالي:

- التقييم المنخفض للبنان في معظم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقيسها وتقيمها المنظمة، حيث أن معدلها وترتيبها يتراوح بين 38-39 من بين 178 دوله شملها التقييم، وهي من الدول الفاشلة أو الهشة.

- نلاحظ أيضا انهيار تصنيفها وتقييمها في السنوات 2007- 2009، وهي السنوات التي تلت حرب 2006، وكذلك المسألة الطائفية وتأثيرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومجمل هذه الأسباب وغيرها، تعتبر من الأسباب الدافعة والمحفزة للهجرة، وهو ما انعكس على حجم الهجرة من هذا البلد. وعلى أعداد المهاجرين اللبنانيين، خاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ عدد المهاجرين اللبنانيين في العالم 602.280 ألف[1]، استنادا إلى تقارير مركز سياسات الهجرة Migration policy Centre ، كان منهم 149.300 ألف استقروا في دول الاتحاد الأوروبي.

• **سوريا:** شهدت سورية في العام 2011، اضطرابات تمثلت باحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وكانت هذه الموجه من الاحتجاجات بتأثير من موجات الربيع العربي التي اجتاحت هذه المنطقة العربية، حيث طالب المحتجون السوريون برفع حالة الطوارئ المعمول بها، وتحسين الظروف السياسية والاقتصادية والمعيشية وغيرها. ونتيجة لذلك استجابت الحكومة لبعض

---

(1) Migration policy centre, http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Lebanon.pdf .

مطالب المحتجين في ذلك الوقت، وذلك برفعها لحالة الطوارئ، وكذلك حزمة إجراءات أخرى[1]، ولكن هذه الاستجابات من الحكومة لم تلق استساغة واستحسان من قبل المحتجين؛ نتيجة عدم وصولها إلى الحالة المثلى، وبعدها لجأت الحكومة السورية لسلسلة إجراءات أمنية وعسكرية، أدت إلى انتشار العنف والاقتتال في كل المدن السورية، وبلا استثناء ، وهذا ما نشاهده حتى إعداد هذه الدراسة. وعلى الرغم من الجهود الدولية لاحتواء هذه الأزمة، إلا أنها لا تزال تراوح مكانها، ونتج عنها تشريد وتهجير ملايين السوريين، وقتل ما يزيد عن مائة ألف شخص. هناك جهود دولية لاحتواء الأزمة، تتمثل في محاولة عقد مؤتمر جنيف (1)، وجنيف (2)؛ وذلك لإرساء السلام في هذا البلد، ولكن كما أسلفنا فجميع هذه الجهود ما تزال تراوح مكانها.

كذلك أثرت الحرب العربية الإسرائيلية، والحرب الأهلية في لبنان، وانخراط سوريا في هذا الصراع على الأوضاع السياسية والأمنية في سوريا، وكذلك مسألة تداول السلطة، وكما هو الحال في باقي دول العالم الثالث .وتمركزها في يد فئة معينة، أو شخص واحد، حيث ارتفاع و ظهور النخب الحاكمة المبنية على الطائفية والعشائرية والدينية، وغياب القيادات الشرعية المقبولة على نطاق واسع، والممثلة للمواطنين، حيث ينخرط القادة والسياسيين في أعمال معينة، من أجل الحصول على مكاسب سياسية أو مادية، قد تؤدي إلى جمود أو مأزق في الحياة السياسية، وهو الذي أوصل سوريا إلى الوضع الحالي، وقيام حرب أهليه.

من الناحية الجغرافية، نلاحظ أنه و لوجود حدود جغرافية لسوريا مع كل من : العراق وإسرائيل ولبنان، فلقد أثر هذا وبشكل كبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سوريا، وذلك نتيجة عدم الاستقرار في هذه الدول، ووجود صراعات وحروب فيها، هذا كله اثر

---

(1) Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sy.html.

على المشهد السوري وفي جميع المناحي، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكلها من العوامل الطاردة أو الدافعة والمؤثرة في ظاهرة الهجرة.

في الجانب السكاني أو الديموغرافي، يقدر عدد السكان الجمهورية العربية السورية، وحسب إحصاءات العام 2013 بـ 22.457 مليون نسمة، ويتألفون من 74% من السنة، و16% من العلويين والدروز، و10% من الطوائف المسيحية المختلفة.

و تتكون الفئات العمرية للشعب السوري حسب الآتي(1):

من 0-14 سنة 33.9% ، 15-24سنة 20.8% من 25-54 سنة 36.1% من 55-64 سنة 4.6% من 65 سنه فما فوق 3.9%. وبمعدل عمري للسكان 22.7 سنه ، وبمعدل نمو سكاني 0.15% وبمعدل صافي هجرة -17.9 مهاجر لكل ألف، ومعدل خصوبة 2.77 لكل امرأة، ومعدل البطالة للفئة العمرية 15-،24 ليصل إلى 19.2% .

ففي هذا الجانب نلاحظ أن المسألة الطائفية، والضغوط السكانية، وارتفاع معدلات البطالة، هي من الأسباب الدافعة للهجرة في الحالة السورية.

في الجانب الاقتصادي، فعلى الرغم من النمو المتواضع للاقتصاد السوري، وسياسات إعادة الإصلاح التي قامت بها الحكومة السورية(2)، إلا أن حالة الانفلات الأمني، والاضطراب السياسي، أديا إلى تدهور الاقتصاد السوري، كما أن العقوبات التي فرضت على سوريا مؤخراً أدت أيضاً إلى تعميق أزمة الاقتصاد السوري، وأدت إلى نقصان في الاستهلاك المحلي، وكذلك

---

(1) World Bank Group, http://www.worldbank.org/en/region/mena.

(2) Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sy.html.

في الإنتاج؛ مما تسبب في نقصان حاد في قيمة الليرة السورية، وارتفاع حاد في معدل التضخم. يبقى القول أن الاقتصاد السوري مسيطر عليه من قبل الحكومة، بالرغم من سياسات الإصلاح الاقتصادي، ومحاولة تحرير الاقتصاد باتجاه اقتصاد السوق الحر، وفتح بنوك خاصة، والتعامل بالعملات الأجنبية في سوق الصرف، وإنشاء سوق لتداول الأسهم (البورصة)، فمحدودية التعاملات السورية مع الخارج قد قلل من عمليات إنتاج النفط السوري، وأدى ذلك كله إلى ارتفاع معدلات البطالة، وعجز في الميزانية، وكذلك الضغوط على مصادر المياه والطاقة، بسبب الإفراط في استخدام المياه الجوفية وغيرها للزراعة. أما فيما يتعلق بالبطالة، فقد سجلت معدلات البطالة ما يقارب 17.8% حسب تقارير العام 2013، وحسب العام 2006 فإن ما يقارب من 11.9% من مجموع السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر، وأيضاً حسب العام 2013، فإن هناك عجزا في الميزانية يقارب -8% من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ معدل التضخم في العام 2013 بسبب الأوضاع في سوريا، حيث وصل إلى معدلات قياسية قاربت 60%.

جدول (9) ترتيب سوريا وفقا لتقييمات"منظمة صندوق السلام" في السنوات (2005-2013) [1].

السنة/البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سوريا	29	33	40	35	39	48	48	23	23

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على تقييمات "منظمه صندوق السلام" (FUND FOR PEACE).

فمن خلال دراستنا، وتتبعنا أيضا لتقييم سوريا للسنوات الواردة، من خلال الجدول أعلاه، ومن خلال الملف الخاص بسوريا ، نلاحظ التالي:

---

(1)Fund For Peace Org, op.cit.

- التقييم المنخفض لسوريا في معظم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقيسها وتقيمها المنظمة، حيث أن معدلها وترتيبها يتراوح بين 35-36 من بين 178 دولة شملها التقييم، وهي من الدول الفاشلة أو الهشة.

- نلاحظ تحسن في ترتيب سوريا في السنوات 2010، 2011. ومرده إلى سياسات الإصلاح التي قامت بها الحكومة السورية، كما أسلفنا سابقا.

- نلاحظ أيضا انهيار تصنيفها وتقييمها في السنوات 2012،2013 ويعزى ذلك للحروب والصراعات التي عاشتها وتعيشها سوريا.

وهذا ما يفسر تزايد أعداد المهاجرين، وخاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ عدد المهاجرين السوريين في العالم **1.387.806 مليون**[1]، استنادا إلى تقارير وبيانات مركز سياسات الهجرة Migration policy Centre ، منهم **214.200 ألف** استقروا في دول الاتحاد الأوروبي.

(1) Migration Policy Centre,
http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Syria.pdf.

- **العراق**: حكم العراق العديد من الرجال الأقوياء ذوو السلطة، وكان آخرهم الرئيس صدام حسين. وشهد العراق عدة صراعات وحروب خارجية؛ ففي البداية كانت هناك نزاعات على الحدود مع إيران، حيث أسفر هذا النزاع عن حرب طويلة الأمد بين العراق وإيران، امتدت من العام 1980 – 1988. وفي عام 1990 غزا العراق الأراضي الكويتية[1]، ولكنه اضطر للانسحاب منها بفعل التحالف الدولي، حيث تدخلت قوات التحالف لإخراج العراق من الكويت، وبعد ذلك حصلت حملة محمومة على العراق من أجل ما سمي تخليص أو نزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، واستمرت حملات التفتيش الدولي على هذه الأسلحة المزعومة، ولكن في عام 2003 قامت الولايات المتحدة وحلفائها بغزو العراق، وأنهت حكم الرئيس العراقي صدام حسين ونظامه. وبقيت القوات الدولية والأمريكية في العراق بموجب قرارات أممية، ولاحقا بموجب اتفاقات أمنية ثنائية مع الحكومة العراقية الجديدة.

في عام 2005 أقر دستور جديد للعراق، وأجريت انتخابات نيابية ومحلية، باستثناء ثلاث محافظات هي المحافظات الكردية التي تتمتع بحكم ذاتي، وفي نهاية عام 2011 أعلنت الولايات المتحدة عن انتهاء العمليات الحربية في العراق، معلنة عن انتهاء 9 سنوات من حرب الخليج الثانية.

ففي هذا الجانب نلاحظ أن الحروب التي خاضها العراق قد أثرت على مجمل الأوضاع السياسية والأمنية، وكذلك الاقتصادية في هذا البلد، وكذلك، وبما أن نظام الحكم في العراق هو

---

(1) Central Intelligence Agency ,https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html .

نظام سلطوي، فإن مسألة تداول السلطة غير واردة كما هو حال معظم دول العالم الثالث، وهو ما أثر بالمجمل في موضوع رسالتنا.

في الجانب السكاني أو الديموغرافي، يبلغ عدد سكان العراق حوالي 31.858 مليون نسمة، حسب تقديرات عام 2013 ، وتتراوح معدلات الفئات العمرية في الجمهورية العراقية على النحو الآتي[1]: من 0-14 سنة 37.2%، من 15-24 سنة 19.6%، من 25-54 سنة 35.8% من 55-64 سنة 4.2%، من 65 سنه فما فوق 3.2%. 97% هم مسلمون، يتوزعون على 60% من الشيعة، و32% من السنة، و 3% من المسيحيين. ويبلغ المتوسط العمري للشعب العراقي بـ 21.3 سنة، وبمعدل نمو سكاني 2.29% حسب عام 2013، وبمعدل خصوبة هو 3.5 طفل لكل امرأة.

ففي هذا الجانب نلاحظ أن الضغوط السكانية، والمعدل العمري لسكان العراق، والذي هو من فئة الشباب، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة، هي من الأسباب الدافعة للهجرة، ولا يجب أن ننسى المسألة الطائفية وتأثيرها على الاستقرار في العراق.

في الجانب الاقتصادي: 90% من الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، يعتمد على البترول وإنتاجه، حيث يمثل 90% من الدخل القومي، و80% من معدل تداولات العملات الأجنبية، ويتمثل الاقتصاد العراقي في القطاعات التالية[2]: الزراعية وتمثل 3.3% من إجمالي الناتج المحلي، 64.6% من إجمالي الناتج المحلي، و القطاع الصناعي وخاصة البترول والغاز، أما قطاع الخدمات فيمثل 32.1% من إجمالي الناتج المحلي.وبالرغم من هذا الاقتصاد الذي

.([1]) World Bank Group, http://data.worldbank.org/country/iraq.

([2]) IBID.

يعتمد على البترول والمصادر الطبيعية الأخرى، إلا أن معدلات البطالة في العراق في العام2013 وصلت إلى ما يقارب 16%، وبحسب العام 2008 فإن 25% من إجمالي السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

جدول (10) ترتيب العراق وفقا لتقييمات "منظمة صندوق السلام" في السنوات (2005-2013) (1).

السنة/البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العراق	4	4	2	5	6	7	9	9	11

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على "منظمه صندوق السلام" (FUND FOR PEACE).

فمن خلال دراستنا، وتتبعنا لتقييم العراق في السنوات الواردة في الجدول أعلاه، وكذلك الملف الخاص بها، نلاحظ التالي:

- التقييم المنخفض جدا للعراق في معظم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقيسها وتقيمها المنظمة، حيث أن ترتيب العراق تراوح بين 9-10 من بين 178 دولة شملها التقييم، وهي من أكثر الدول الفاشلة أو الهشة.
- نلاحظ أيضا انهيار تصنيف العراق في معظم السنوات، ويعزى ذلك للحروب والصراعات التي عاشها ويعيشها العراق .

(1) Fund For Peace Org , op.cit .

- **مصر**: في عام 2011 وبإلهام من الثورة التونسية قامت المعارضة المصرية والشعب المصري (بما عرف بثورة ميدان التحرير)، واستطاعت الثورة أن تنهي حكم الرئيس حسني مبارك الذي استمر أكثر من 40 عاماً. نجحت الثورة، وأجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية، وكان ذلك في عام 2012[1]، ولكن في منتصف عام 2013 قام الجيش بعزل الرئيس المنتخب محمد مرسي، وتعيين رئيس جديد، و بعدها دعا الجيش والقوى السياسية الأخرى إلى إعادة تشكيل الدستور والقيام بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة، وفي بداية 2014 أجريت انتخابات رئاسية ، فاز فيها المشير السيسي "قائد الجيش السابق".

ولا يزال الحال على ما هو علية حتى إعداد هذه الدراسة، حيث المد والجزر، والصراع على السلطة، وعدم القدرة على الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية هو حال هذا البلد. ويسود الآن أشبه بما تكون حرب أهلية في مصر نتيجة لهذا الصراع على السلطة.

في الجانب الديموغرافي أو السكاني [2]، يبلغ تعداد سكان مصر حسب عام 2013 بما يقارب 85.294.000 مليون نسمة، 90% من المصرين هم من المسلمين السنة، و 9% من المسيحيين الأقباط، و 1% من المسيحيين غير الأقباط، ويتوزعون على الفئات العمرية التالية:

من 0-14 سنة 32.3% ، من 15-24 سنة 18% ، من 25 - 54 سنة 38.3% ، من 55-64سنة 6.6% ، 65 سنه فما فوق سنة 4.8%.

---

(1) CIA , https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html

(2) world bank org, http://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-republic.

ويبلغ متوسط أعمار الشعب المصري 24.8 سنة، ويلغ معدل النمو السكاني في مصر وحسب العام 2013، 1.88% من إجمالي السكان، ومعدل ولادات 23.79 / 1000، وبمعدل صافي هجرة -0.2% من مجموع السكان، ويبلغ معدل الخصوبة في مصر 2.9 طفل لكل امرأة.

وحسب بيانات العام 2013 ، بلغ معدل البطالة في مصر وخاصة في الفئة العمرية 15-24 سنة ليسجل معدلات عاليه، تصل إلى نسبة 24.8%.

ففي هذا الجانب، نلاحظ أن الضغوط السكانية الهائلة، والمعدل العمري لسكان مصر، والذي هو من فئة الشباب، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، هي من الأسباب الدافعة للهجرة.

أما في الجانب الاقتصادي [1]، فلقد كان الاقتصاد المصري في زمن الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر اقتصاداً مركزياً وليس منفتحاً، ويعتمد على نهر النيل بوجه خاص في الزراعة والاستثمارات الأخرى التي تقع على أطرافه ، ولكن في عهد الرئيسين الأسبقين أنور السادات، وحسني مبارك، بدأ هناك عصر اقتصادي جديد يعتمد على الانفتاح، واقتصاد السوق، وجلب الاستثمارات الأجنبية، وهذا كله حقق معدلات نمو ملحوظة حتى لعام 2008. ولكن بقي الشعب المصري يقع تحت مستوى خط الفقر بشكل عام. في عام 2011 وبعد ثورة الربيع العربي، وخصوصاً في مصر، جاءت الحكومات وحاولت زيادة الإنفاق العام على المشاريع الاجتماعية والخدمية والبنية التحتية، ولكن؛ ولعدم وجود استقرار أمني؛ فقد أثر هذا بشكل كبير على الاقتصاد المصري، وأثر أيضاً على النمو الاقتصادي في هذا البلد، حيث أثر على مدخولات الحكومة في عدة قطاعات، كالقطاعات السياحية والإنتاجية، وكذلك في مجال الأعمار، مما رفع معدلات البطالة في مصر، حيث وصلت نسبة البطالة في عام 2013 إلى 13.4% ، مما اضطر

---

(1) Central Intelligence Agency, op.cit .

الحكومة المصرية إلى طلب مساعدات خارجية، لدعم اقتصادها المنهار، وهذا كله أدى إلى تراجع قيمة الجنيه المصري، وإلى وجود تضخم وصل إلى 9%.أما فيما يخص الفقر ومعدلاته، فإن 22% من مجموع السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر لعام 2008[1]، وقد بلغ العجز في الميزانية المصرية في عام 2013 ، -13.3% من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ إجمالي الدين العام 92.9%.

جدول (11) ترتيب مصر وفقا لتقييمات "منظمة صندوق السلام" في السنوات (2005-2013) [2].

السنة/البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مصر	38	31	36	40	43	49	45	31	34

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على "منظمة صندوق السلام" (FUND FOR PEACE)

فمن خلال دراستنا وتتبع التقييم الخاص بمصر للسنوات من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ التالي:

- التقييم المنخفض لمصر في معظم الجوانب، حيث أن معدلها وترتيبها يتراوح بين 38-39 من بين 178 دولة شملها التقييم.
- نلاحظ أيضا انهيار تصنيفها وتقييمها في العامين 2012، 2013، ويعزى ذلك إلى حالة عدم الاستقرار التي عاشتها مصر، نتيجة الربيع العربي "ثورة ميدان التحرير" وما تلاها من أحداث.
- الضغوط السكانية (الانفجار السكاني) وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وكذلك مسألة احتكار السلطة، وهي من العوامل الدافعة والهامة في موضوع الهجرة في هذا البلد، ويظهر ذلك جليا في حجم الهجرة وأعداد المهاجرين من هذا البلد العربي.

(1) World Bank Org, op.cit.

(2) Fund For Peace Org , op.cit.

وهذا ما يفسر أعداد المهاجرين، حيث بلغ عدد المهاجرين المصريين في العالم **6.500.000 مليون**[1]، وذلك استنادا إلى بيانات مركز سياسات الهجرة Migration policy Centre، كان منهم **790.645 ألفا** استقروا في دول الاتحاد الأوروبي.

- **تونس:** بدأت احتجاجات مناهضة للرئيس التونسي زين العابدين بن علي في عام 2010 ، بسبب تفشي الفساد، والارتفاع غير المسبوق في نسب البطالة، وتفشي الفقر، وازدياد معدلاته، وكذلك صاحبه ارتفاع حاد في أسعار الغذاء.

وفي عام 2011 بدأت مظاهرات واحتجاجات عمت كل المناطق والميادين والشوارع، وتسببت في وفاة المئات من المواطنين، وفي 14 من الشهر الأول من العام نفسه تنحى زين العابدين عن الحكم وفر إلى السعودية. وبعدها أجريت في شهر أكتوبر في نفس العام انتخابات نيابية ورئاسية، وأقر إعادة صياغة دستور جديد للبلاد في عام 2012، وقد واجه إعادة صياغة الدستور أزمة في تونس كادت أن تؤدي إلى نشوء أزمة حادة.

وفي الحالة التونسية، فإن احتكار السلطة، والظلم والقمع، و تفشي الفساد، وارتفاع نسب البطالة، وتفشي الفقر، وغيرها، كانت من الأسباب الدافعة للهجرة.

ومن الناحية الجغرافية [2]، حيث لعب عامل القرب الجغرافي مع دول الاتحاد الأوروبي دورا هاما كمحرك لعملية الهجرة ، حيث حدودها الشاطئية مع المتوسط والتي تقدر بـ 1148 كيلو

([1]) Migration policy centre,
http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Egypt.pdf.
([2])Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html.

متر، وكما لعب العامل التاريخي أيضا دورا هاما في الهجرة التونسية، وهو ما يظهر في بيانات الهجرة التونسية.

أما في الجانب السكاني أو الديموغرافي [1]، فيبلغ عدد سكان تونس 10.835.873 مليون نسمة حسب إحصاءات عام 2013، **98%** من المسلمين، و 1% مسيحيين، و 1% من اليهود، يتوزعون على الفئات العمرية التالية: من 0-14 سنة 23% ، من 15-24 سنة 16% ، من 25-54 سنة 44.7%، من 55-64 سنة 8.1%، 65 سنه فما فوق 7.7% ، وبهذا يكون المعدل العمري للشعب التونسي حوالي 31 سنة. وتصل نسبة النمو السكاني في تونس إلى 0.95% ،ومعدل ولادات يصل إلى 17.12/ 1000 من السكان، ومعدل صافي الهجرة - 1000/1.76، ويقدر معدل الخصوبة في تونس بـ 2.01 طفل لكل امرأة، وتسجل معدلات البطالة وخاصة بين الفئة العمرية 15-24 سنة رقماً قياسياً يصل إلى 42.3% حسب عام 2011.

أما في الجانب الاقتصادي[2]، وعلى الرغم من النجاحات الاقتصادية التي حققتها تونس مقارنة بنظيراتها في دول الشمال الأفريقي؛ حيث ركزت على التصدير والسياحة وجذب الاستثمارات الخارجية، إلا أن الفساد الذي صاحب هذا النمو أدى إلى هبوط حاد في حجم الاستثمارات الخارجية، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع في معدلات البطالة، وبلغ حجم الذين يعيشون

([1]) World Bank Org, http://data.worldbank.org/country/tunisia.

([2]) Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html.

تحت خط الفقر ما نسبته 38%، وبلغ عجز الميزانية – 7.5%، وبلغت نسبة التضخم 6.1% في عام 2013/2012، وبلغت نسبة الدين العام ما يقارب 51%.

جدول (12) ترتيب تونس وفقا لتقييمات "منظمة صندوق السلام" في السنوات (2005–2013)[1].

السنة/البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تونس	71	100	121	122	121	118	108	94	83

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على "منظمة صندوق السلام" (FUND FOR PEACE)

فمن خلال دراستنا وتتبع تقييم السنوات الخاصة بتونس من خلال الجدول أعلاه، وكذلك الملف الخاص فيها، نلاحظ انهيار تصنيفها وتقييمها في العامين 2012؛2013، ويعزى ذلك إلى حالة عدم الاستقرار التي عاشتها تونس نتيجة الربيع العربي "ثورة الياسمين"، وكذلك حجم العوامل الطاردة في هذا البلد العربي وهو ما توضحه البيانات حول أعداد المهاجرين، خاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ عدد المهاجرين التونسيين في العالم 1.000.000 مليون نسمة[2]، استنادا إلى تقارير مركز سياسات الهجرة Migration policy Centre ، كان منهم 911.400 ألف استقروا في دول الاتحاد الأوروبي.

(1) Fund For Peace Org , op.cit.

(2)Migration policy centre,
http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Tunisia.pdf.

- **الجزائر**: حكم الفرنسيون الجزائر مدة قرن من الزمان، واستعمروها، وقام الجزائريون بحرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي آنذاك، واستطاعوا الحصول على استقلالهم التام في العام 1962[1]، وكان لحزب التحرير الوطني الجزائري الدور الأكبر في طرد هذا الاستعمار ونيل الاستقلال.

تواجه الحكومات الجزائرية المتعاقبة مشكلة الكبرى تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، وعدم القدرة على توفير السكن وعجزها عن مكافحة الفساد.

في العام 2006 حدثت بعض الاضطرابات الدموية في الجزائر، حيث استهدف السلفيون أو ما سمي بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي عدة مقرات وأهداف حكومية وأجنبية، وقاموا بخطف العديد من الأجانب. وفي عام 2011 قامت الحكومة بسلسلة حزم وإجراءات وقائية تجنباً لموجة الربيع العربي الذي اجتاحت المنطقة، وكان من أبرزها رفع حالة طوارئ، وتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية من خلال الكوتات النسائية، ومن المتوقع في هذا العام 2014 أن يقوم البرلمان بمراجعة الدستور. يبقى القول أن هناك هيمنة للرئيس بوتفليقة وحزبه على مقاليد الحكم.

جغرافياً، يلعب العامل الجغرافي دوره في العوامل المحفزة للهجرة؛ حيث حدودها الشاطئية التي تقدر بـ 998كم علي المتوسط، وحيث سهولة الوصول إلي الشواطئ الأوروبية.

أما في الجانب السكاني أو الديموغرافي [2]، يبلغ عدد سكان الجزائر، وحسب عام 2013، 38.087.812 مليون نسمة، يتوزعون على الفئات العمرية على النحو التالي: من 0-14 سنة

([1]) Central Intelligence Agency. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html.

([2]) World Bank Org , http://data.worldbank.org/country/algeria.

28.1% ، من 15-24 سنة 18.1%، من 25-54 سنة 42.7% ، من 55-64 سنة 6%، سنه 65 فما فوق 5.1%.

يبلغ متوسط أعمار الشعب الجزائري 27 عاماً، ويحقق معدل ولادات تصل إلى 24.25 طفل لكل ألف من السكان، ويبلغ معدل النمو السكاني 1.9%، ويبلغ أيضاً معدل الخصوبة لكل امرأة جزائرية 2.78 طفل لكل امرأة.

أما فيما يتعلق بصافي الهجرة: فإن -0.93% هو معدل الهجرة في الجزائر. وتحقق معدلات البطالة مستويات مرتفعة في الجزائر تصل إلى 28.4% وخاصة بين الفئة العمرية 15-24 سنة.

ففي هذا الجانب نلاحظ أن الضغوط السكانية والمعدلات العمرية الشبابية لسكان الجزائر وارتفاع معدلات البطالة، هي من الأسباب الدافعة للهجرة.

أما في الجانب الاقتصادي[1] ، فالاقتصاد الجزائري تهيمن عليه الحكومة بشكل عام، بالرغم من تحولها باتجاه اقتصاد السوق والخصخصة، إلا أن الدولة تضع الكثير من القيود والعقبات في وجه دخول الاستثمارات الأجنبية. علما بأن الجزائر غنية بالمصادر الطبيعية، مثل: البترول، والغاز، والحديد، واليورانيوم، والزنك، حيث يعتبر الهيدروكربون، العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل 60% من دخل الميزانية الجزائرية، و 30% من إجمالي الناتج القومي، و 95% من حجم الصادرات. ويعتبر الجزائر عاشر دولة في العالم لديها مخزون من الغاز الطبيعي، وسادس دولة مصدرة له.

([1]) Central Intelligence Agency , https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html.

بقي القول أن جهود الحكومة في خفض نسب البطالة ومستوياتها لم تنجح بعد؛ بسبب إهدار المال العام، وعدم الاستفادة الكاملة من المصادر الطبيعية التي تملكها، وبسبب الفساد وسوء الإدارة الحكومية. في عام 2011 قامت مظاهرات واحتجاجات مطالبة بزيادة الرواتب، وزيادة الإنفاق العام على الخدمات، ومشاريع البنية التحتية، إلا أن جهود الحكومة ما تزال تراوح مكانها. حيث يبلغ معدل البطالة في الجزائر وحسب عام 2013، بـ 10.3%، مع العلم أن 23% من السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر، ويبلغ معدل التضخم في الجزائر 3.9%.

جدول (13) ترتيب الجزائر وفقا "لمنظمة صندوق السلام" في السنوات (2005-2013) [1].

السنة/البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	61	72	88	80	73	71	81	77	73

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات "منظمة صندوق السلام" (FUND FOR PEACE)

فمن خلال دراستنا وتتبعنا للتقييم الخاص بالجزائر للسنوات المذكورة في الجدول أعلاه، وكذلك الملف الخاص بها، نلاحظ التالي:

- التقييم المتواضع للجزائر في معظم الجوانب، حيث أن معدلها وترتيبها يتراوح بين 75-76 من بين 178 دولة شملها التقييم.

- نلاحظ أيضا انخفاض تصنيفها وتقييمها في العامين 2012 و2013، ويعزى ذلك إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي عاشتها الجزائر، والمنطقة العربية، وكذلك احتكار السلطة من قبل حزب واحد أو شخص واحد.

([1]) Fund For Peace org, http://www.fundforpeace.org/global/?q-indicators, op.cit .

- يلعب العامل الجغرافي، وكذلك العامل التاريخي، والعوامل الطاردة الأخرى أدوارا هامة في الحالة الجزائرية، فيما يتعلق بموضوع الهجرة، بالإضافة للعوامل المحفزة الأخرى، وهو ما يظهر في الأرقام والمعطيات المتعلقة ببيانات الهجرة الجزائرية، وهذا ما يفسر أعداد المهاجرين الجزائريين، وخاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ عدد المهاجرين الجزائريين في العالم 961.850 ألف استنادا إلى بيانات مركز سياسات الهجرة Migration policy Centre ، كان منهم 877.398 ألف[1]، استقروا في دول الاتحاد الأوروبي.

([1]) Migration policy centre,
http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Algeria.pdf.

- **المغرب (المملكة المغربية):** ففي الحالة المغربية تؤثر مسألة الصحارى المتنازع عليها مع جبهة البوليساريو على الأوضاع السياسية والأمنية في المغرب.

وفي العام 2011، وتحسباً للاحتجاجات التي سادت المنطقة العربية في العام 2011، قامت الحكومة بحزمة من الإصلاحات، كتغيير الدستور، وإعادة صياغته من خلال استفتاء في العام 2011، وأيضاً إعطاء بعض الصلاحيات لرئيس الحكومة، ولمجلس النواب، مع بقاء السلطة والصلاحيات الفعلية بيد الملك. في العام 2012 أجريت انتخابات برلمانية، وفاز حزب الوسط الإسلامي بأغلبية مقاعد مجلس النواب، وأصبح أول حزب إسلامي يقود الحكومة المغربية.

ففي هذا الجانب نلاحظ أن مسألة الصحارى المتنازع عليها قد أثرت على الأوضاع السياسية والأمنية في المغرب .

أما من الناحية الجغرافية، فالمغرب لها حدود بحرية مع المحيط الأطلسي والبحر المتوسط [1]، ولها حدود برية مع كل من الجزائر، والصحراء الغربية المتنازع عليها، و إسبانيا.

وهنا يلعب العامل الجغرافي في الحالة المغربية دوره في العوامل المحفزة للهجرة، حيث حدودها الشاطئية على المتوسط والمحيط الأطلسي، حيث سهولة الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، وكذلك الحدود البرية مع إسبانيا.

ومن الناحية السكانية أو الديموغرافية [2]، يقدر عدد سكان المغرب، وحسب الإحصاء في عام 2013 بـ 32.649.000 مليون نسمة، 99% من العرب البربر المسلمين، و1% من

([1]) Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/mo.html.

([2]) World Bank Group, http://www.worldbank.org/en/region/mena.

المسيحيين، وهناك أيضاً ما يقارب 6000 من الديانة اليهودية، أما من حيث التصنيفات العمرية. فالشعب المغربي يتوزع حسب الفئات العمرية التالية:

0-14 سنة 27.1%، 15-24 سنة 18%، من 25-54 سنة 41.7%، من 55-64 سنة 7%، من 65 سنه فما فوق 6.3%. وعليه يكون المتوسط الحسابي لأعمار الشعب المغربي 27.7 سنة وبمعدل ولادات 18.73 /1000 ومعدل صافي هجرة تصل نسبتها إلى – 3.56 /1000 من مجموع السكان، أما فيما يتعلق بمعدل الخصوبة في المغرب فيقدر ب 2.17 طفل لكل امرأة مغربية. ويحقق المغرب نسبا عالية من البطالة حيث بلغت معدلات البطالة في المغرب 18.6%، وخصوصاً في الفئة العمرية من 15-24 سنة، حسب إحصاءات العام 2013.

في هذا الجانب، نلاحظ أن الضغوط السكانية، والمعدل العمري لسكان المغرب والذي هو من الفئة الشبابية، وارتفاع معدلات البطالة، كلها من الأسباب الدافعة للهجرة.

أما في الجانب الاقتصادي [1]، فلقد كانت المغرب من الدول ذات المديونية المرتفعة، لكن، ولتدخل صندوق النقد الدولي، وإعادة جدولة الديون، وتولي محمد السادس الحكم، لوحظ أن هناك نوع من الانتعاش والاستقرار الاقتصادي شهده المغرب، فكان ذلك من خلال البحث عن مصادر الطاقة وغيرها من مصادر الدخل، حيث الفوسفات المغربي. وقطاع السياحة من أبرز القطاعات النشطة في الاقتصاد المغربي. وبالرغم من هذا النجاح في المجال الاقتصادي إلا أن المغرب سجل معدلات مرتفعة من البطالة، ومستويات مرتفعة من الفقر، وهذا ما حدا بالحكومة إلى إجراءات مثل مكافحة الفساد، والترهل الحكومي، وإصلاح النظام التعليمي والقضائي [2]، حيث

---

(1) Central Intelligence Agency ,op cit.

(2) world bank group ,http://www.worldbank.org/en/region/mena, op cit .

وصل العجز في الميزانية إلى نسبة 8%، ووصل الدين العام إلى 77%، وذلك حسب تقديرات عام 2013.

ففي الحالة المغربية هناك مجموعة من العوامل والأسباب، تفسر تضخم حجم ظاهرة الهجرة، وأعداد المهاجرين، منها عوامل تاريخية، كون الاستعمار الفرنسي قد مكث لفترة طويلة، و كذلك عامل القرب الجغرافي، بالإضافة إلى أسباب أخرى ذكرناها.

جدول رقم (14) ترتيب المغرب وفقا لتقييمات "منظمة صندوق السلام" في السنوات (2005-2013) [1].

السنة/البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المغرب	67	76	85	88	92	90	87	87	93

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على بيانات "منظمة صندوق السلام" (FUND FOR PEACE)

فمن خلال دراستنا وتتبعنا لتقييم المغرب للسنوات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ التالي:

- التقييم المتواضع للمغرب في معظم الجوانب، حيث أن معدلها في الترتيب يساوي (85) من بين 178 دولة شملها التقييم.
- نلاحظ أيضا انخفاض تصنيفها وتقييمها في العامين 2011 ، 2012 ، ويعزى ذلك لحالة عدم الاستقرار التي عاشتها المنطقة العربية في هذه الفترة، و لعب العامل الجغرافي وكذلك العامل التاريخي دورا هاما في الحالة المغربية، فيما يخص موضوع الهجرة، بالإضافة للعوامل السابقة الأخرى، وهو ما يظهر في الأرقام والمعطيات، وما توضحه البيانات حول أعداد المهاجرين، وخاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ عدد المهاجرين المغربيين في العالم

---

[1] Fund For Peace Org, http://www.fundforpeace.org/global/?q=indicators, op.cit .

3.400.000 مليون[1]، استنادا إلى تقارير مركز سياسات الهجرة Migration policy Centre ، كان منهم 3.056.109 مليون استقروا في دول الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم (15) ترتيب دول عينة الاتحاد الأوروبي وفقا لتقييمات "منظمة صندوق السلام" (2013-2005) .

السنة/البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
فرنسا	-	129	156	158	158	159	161	162	161
بلغاريا	-	103	127	131	128	126	130	130	132
بريطانيا	-	130	156	160	161	161	159	158	160
السويد	-	145	174	175	175	175	175	176	177
ألمانيا	-	124	153	155	157	157	162	164	165
ايطاليا	-	127	155	154	150	149	147	145	147
اسبانيا	-	125	152	150	151	151	151	153	149
رومانيا	-	102	125	128	129	128	126	126	130

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على تقييمات "منظمة صندوق السلام" (FUND FOR PEACE)

ولو قارنا المعطيات السابقة التي أظهرت لنا العوامل الطاردة لدى دول المينا مع ما هو موجود في الجانب الأوروبي، لوجدنا أن الكثير من العوامل الجاذبة للهجرة، تظهر وبشكل ملحوظ لدى دول العينة في الشق الأوروبي[2]، وبرز من خلال التقييمات المرتفعة لدول عينه الاتحاد الأوروبي، مقارنة بدول عينة المينا، التي أظهرت كما لاحظنا مستويات متدنية.

---

(1) Migration policy centre, http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Morocco.pdf.

(1) Fund For Peace Org, http://www.fundforpeace.org/global/?q=indicators, op.cit

وتظهر كذلك الفروق في الترتيب والتقييم بين الدول الأوروبية نفسها، وخصوصا في حالة رومانيا وبلغاريا، وهذا ما يفسر قلة أعداد المهاجرين لهذه الدول.

وهو ما يفسر أيضا الزيادة في أعداد المهاجرين لدول العينة الأخرى ذات التقييم المرتفع مثل السويد وفرنسا وألمانيا وكذلك بريطانيا. حيث تراوح ترتيب هذه الدول بين 130 (رومانيا) و 177 (السويد) لعام 2013، والجدول رقم(15) يوضح ذلك.

المبحث الرابع

سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه ظاهرة الهجرة

وافقت دول الاتحاد الأوروبي على وضع سياسة عامة للهجرة للتأكد من التحكم بشكل جيد في الهجرة الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي، وتحسين تدابير الاندماج بالنسبة للمهاجرين وعائلاتهم وتعزيز التعاون مع الدول التي يأتي منها المهاجرون.

ويمكن اعتبار النهج العالمي للهجرة[1]، أو السياسة العالمية للهجرة، هي البعد الخارجي لسياسات الاتحاد الأوروبي، وهو إطار للحوار والتعاون مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة، وهو أيضا بمثابة أحد أهم مكونات وأهداف برنامج ستوكهولم (وهو خارطة طريق لتطوير سياسات الهجرة لدول الاتحاد الأوروبي خلال فترة (2009–2014)، والذي يهدف إلى بناء قارة أوروبية ذات "مسؤولية وتضامن وشراكة في مجال الهجرة واللجوء" من خلال "سياسة هجرة ديناميكية وشاملة". حيث يشجع برنامج ستوكهولم على التماسك بين سياسة الهجرة وجوانب سياسة الاتحاد الأوروبي الأخرى ، مثل المساعدة في عمليات التنمية من خلال تعزيز العلاقات مع الدول الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي.

ولإدارة ملفات الهجرة وبفعالية، يعمل الاتحاد الأوروبي في شراكة وثيقة مع الدول التي يأتي منها المهاجرون، والدول التي يمر بها العديد من المهاجرين للوصول إلى الاتحاد الأوروبي. ومن خلال نهج الشراكة هذا، يعمل الاتحاد الأوروبي جاهدًا للموازنة بين أهداف السياسة الرئيسية الثلاثة المتمثلة في:

---

(1) European commission: Eu immigration portal , ec.europe.eu/immigration.

- تشجيع القدرة على التنقل و الهجرة الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي، مع تعزيز التنمية في دول المهاجرين الأم وذالك لتحسين مستويات المعيشة و تقليل هجرة العقول.

- التأكد من وضع سياسة متماسكة داخل الاتحاد الأوروبي، حتى يتسنى التأكد من دمج النهج العالمي للهجرة بشكل كامل في مبادرات الاتحاد الأوروبي.

- تعزيز الهجرة الشرعية، ومنع ومكافحة الهجرة غير النظامية.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي قواعد وخطط للهجرة والقدوم للاتحاد الأوروبي[1]، من خلال إدخاله قوانين وتوجهات شاملة للعمل بها داخل دول الاتحاد، للمواطنين الراغبين في المجيء إلى دول الاتحاد ومن الفئات التالية:

- العمال ذو المؤهلات العليا، والطلاب، من خلال إصدار بطاقة الاتحاد الأوروبي الزرقاء الخاصة بهم.

- المتدربون غير مدفوعي الأجر، وتلاميذ المدارس، والأشخاص المتطوعين.

- وكذلك الحال بالنسبة للعمالة الموسمية.

- الموظفون في الشركات المتعددة الجنسيات، الذين يرغبون في الانتقال إلى أحد مكاتب الفروع داخل دول الاتحاد [2].

([1]) European commission, http://ec.europa.eu/immigration/showContent.do?id=16262.

([2]) European commission , Eu immigration, ec.europe.eu/immigration.

وضع الاتحاد الأوروبي سياسات تتعلق بالإقامة في دول الاتحاد من المواطنين الذين يرغبون في الإقامة بطرق شرعية، وأن يتم معاملتهم بشكل جيد، وأن يحتفظوا بكافة حقوقهم، وهم الأشخاص المقيمين لفترة طويلة .

– اعتمد الاتحاد الأوروبي كذالك سياسة أو آلية خاصة به ، تتعلق بسياسة التأشيرات، حيث أنشأ منطقة سفر فردية، حيث لا توجد حدود أو عوائق بين بلدانه في التنقل، وأطلق عليها (منطقة شنجن) وهي تشمل معظم دول الاتحاد الأوروبي عدا (ايرلندا و بريطانيا) ، واللتان اختارتا عدم الانضمام إليها، وذالك لتمكين الأفراد من السفر بحرية، حيث تم الاتفاق على سياسة مشتركة للتأشيرات (common visa policy) بالنسبة لفترات الإقامة القصيرة التي تصل إلى ثلاثة أشهر. وكجزء من هذه السياسة، تُصدر كل دول منطقة شينغن التابعة للاتحاد الأوروبي نفس تأشيرة شينغن القصيرة المدى التي تسمح للمسافرين بالتنقل بحرية داخل منطقة سفر واحدة..

من هنا نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي سعت و تسعى منذ عشرات السنين، للتوصل إلى سياسة موحدة بخصوص قضايا الهجرة و التنقل و اللجوء[1].

إلا أن هناك تباينا واضحا في سياسات دول الاتحاد الأوروبي المحلية المتعلقة بالهجرة و اللجوء. حيث تتبع بعض الدول سياسات محلية خاصة بها، تتراوح من صارمة أو معتدلة إلى لينة.

فعلى سبيل المثال تستقبل سبع دول من دول الاتحاد الأوروبي ال28 ، ما يقارب 80-90% من المهاجرين و اللاجئين، وهذا يكشف مدى التفاوت في السياسات المحلية، حيث أن المهاجرين وطالبي اللجوء يفضلون الذهاب والإقامة إلى دول الاتحاد التي تكون فيها القوانين أكثر

([1]) موقع مجلس حقوق الإنسان الالكتروني، إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان ، متوفر على الرابط: .www.ipjj.org/file admin/data/documents/eu

تساهلا، فعلى سبيل المثال، تقوم كل من السويد وألمانيا بإعطاء حق اللجوء الفوري لطالبيه من المواطنين السوريين وكذلك من حملة الوثائق الفلسطينية السورية[1]، بسبب الحرب الأهلية الدائرة هناك، بعكس بعض دول الاتحاد التي تتشدد في منح هذا الحق، وذلك لأسباب ودواعي داخلية. ومن جهة أخرى، تتحمل دول العبور الأوروبية مثل :اسبانيا وايطاليا ومالطا و كذلك الحال بعض دول الاتحاد التي انضمت حديثا، مثل هنجاريا ورومانيا وغيرها(كونها تمثل طرق عبور بري) أعباء من جراء استقبال المهاجرين والنظر في طلباتهم ومن ثم استيعابهم، أو توزيعهم على دول الاتحاد.

فمن هنا، تهدف السياسة الجديدة إلى توزيع المسؤولية على كل الدول، من خلال توحيد سياسات الهجرة. فعلى سبيل المثال تعتبر السويد وألمانيا من أكثر الدول التي استقبلت مهاجرين ولاجئين من سوريا، بفعل الأزمة الحالية، وكذالك الحال سابقا إبّان أزمة الخليج، وذلك للأسباب التي أسلفناها سابقا، من حيث مرونة هذه الدول في التعاطي مع قضايا اللاجئين وخصوصا الإنسانية منها.

يبقى القول أن هناك عدة عوامل ومحددات تلعب دورا في تحديد سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة، خاصة السياسات المحلية منها، كتأثير الرأي العام فيها، ودور وسائل الإعلام، وكذالك القضايا المتعلقة بالإرهاب ومكافحته، وفشل أو نجاح الدول في تحقيق تقدم في مسائل الاندماج.

([1]) موقع العربية نت ، سوريون على " قوارب الموت" إلى أوروبا، متوفر على الرابط:
/http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2014/07/31

حيث أن مدى فشل أو نجاح مسائل الاندماج تخلق تعقيدا وضغوطا، وتؤثر في الرأي العام داخل دول الاتحاد، كذالك لا بد من الإشارة إلى ظهور وارتفاع الخطاب المعادي للمهاجرين من قبل الأحزاب اليمينية المتطرفة، مستفيدة من ما يعرف بالحرب على الإرهاب، والإسلام فوبيا، وكذالك ظهور نزعات التشدد الديني في المجتمعات المهاجرة، وكذلك في مجتمعات الدول الأم وخاصة في دول المينا.

تجدر الإشارة إلى أن هناك جهودا إضافية تدار لإدارة ملفات الهجرة، وخصوصا الهجرة غير الشرعية، ومن ضمن هذه الجهود، القيام بأخذ بصمات جميع المتقدمين للتأشيرات لدول الاتحاد الأوروبي القادمين من دول المينا[1]، وبما يعرف (BIOMATRIC DATA) وكذلك تشديد الإجراءات في منح التأشيرات لغايات السفر العادية[2]، ناهيك عن إقامة جدار عازل بين المغرب وإسبانيا[3]، وكذالك بين اليونان وتركيا، وتشديد المراقبة على الشواطئ الأوروبية.

من هنا نلاحظ النهج الأمني في التعامل مع ملف الهجرة، وهذا ما يخلق صعوبات على كثير من مواطني الدول في السفر إلى دول الاتحاد، وبالتالي يضطرهم إلى اللجوء إلى وسائل أخرى، وبطرق غير شرعية، وهو ما نشهده الآن، حيث السفن والقوارب التي تحمل آلاف المهاجرين من مواطني دول المينا، وموت المئات منهم غرقا. وهنا يبرز الملف الإنساني، وكيفية إدارة هذا الملف.

---

(1) European commission ,http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/visa-information-system/index_en.htm

(2) Anna lindh foundation, http://www.ansa.it/ansamed/ar/notizie/stati/turchia/2011/08/05/visualizza_new.html_732394843.html

(3) موقع مدينة النادور المغربية على الانترنت، متوفر على الرابط: http://www.nadorcity.com/ تفاصيل-الجدل-الدائر-بإسبانيا-حول-السياج-الشائك-الفاصل-بينهما.

ختاما، إن الخوض والتعامل مع ملفات الهجرة من خلال السياسات الأوروبية، هو من الملفات الصعبة والمعقدة جدا، فهناك حاجة ماسة للأيدي العاملة، وحتى لغير المهرة، بسبب التغير النوعي في الجانب السكاني، حيث مسائل الشيخوخة، وانخفاض معدلات الولادة، وضعف الفئات العمرية الشبابية العاملة، وهناك بعد إنساني في التعامل مع قضايا المهاجرين، حيث الظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية تعصف بدول المينا. وهناك مئات المؤسسات والهيئات الدولية وغير الدولية التي تراقب إدارة الملفات الإنسانية المتعلقة بالمهاجرين وقضاياهم.

ولا ننسى الضغوطات الداخلية من رأي عام وأحزاب[1]، والملفات الانتخابية، وتأثير موضوع الهجرة عليها، وهناك بعد أمني يكمن في مكافحة الإرهاب، وكذلك آثار سياسية واقتصادية واجتماعية على دول الاتحاد الأوروبي ومجتمعاته، وهناك.. وهناك... وهذا ما سنناقشه في الفصل الثاني من الرسالة.

(1) Weiner ,Myron, The Global Migration Crises, Harper Collins College Puplisher,Colorado,1995,page,18.

الفصل الثاني

آثار الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي

يؤثر موضوع الهجرة وتداخلاته في مجمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء على الدول المستقبلة للمهاجرين و المصدرة للمهاجرين؛ وذلك نتيجة لتعقيدات موضوع الهجرة، وتداخلاته وتفاعله مع مواضيع أخرى، وأيضا لصعوبة الفصل بين الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هذه الأيام، وأيضا بفعل العولمة وأدواتها، وصعوبة التحكم في مخرجات النظام العالمي، وغيرها الكثير من الأسباب.

وفي هذا الفصل سنقوم بتفصيل وشرح ومناقشة الكثير منها، فبعضها آثار ايجابية تصب في مصلحة الإنسانية بشكل عام، وفي مصلحة التوجه العالمي نحو عالم واحد دون تفرقة، عالم يسوده الأمن والاستقرار والعيش المشترك، والقيم الواحدة، واحترام كل ما يخص الآخر، وبطبيعة الحال تصب أيضا في مصلحة الدول المستقبلة للمهاجرين.

وأخرى سلبية تكون نتاجا لعدة عوامل وظروف، وكذلك للتباينات والفروق بين الأمم والحضارات، أو قد تكون كردة فعل لبعض الأفراد، وحتى المجتمعات، على المظاهر والقيم الواحدة (العولمة)، وحسب" روبرتسون "أحد علماء علم الاجتماع"، وأحد منظري العولمة: "فالعالم يتماثل من جانب ويتفتت من جانب آخر، فقد دفعت العولمة بالمجتمعات إلى التماثل، فقد تماثلنا اقتصاديا، وسياسيا، وحتى اجتماعيا، ولأن الفرد يأبى أن يذوب تماما، فلذلك فهو يسعى للبحث عن ما يميزه، فلم تجد المجتمعات والأفراد ما يميزها إلا بالبعد الديني أو القومي، وهذا ما يفسر العودة إلي الروابط الدينية، وظهور الحركات الدينية، أو القومية من جديد، في الساحة السياسية". وسيتم تناول هذه الآثار في ثلاث مباحث.

المبحث الأول

الآثار السياسية للهجرة من دول المينا إلى دول الاتحاد الأوروبي

يطلق بعض علماء الاجتماع والعلوم الإنسانية الأخرى على هذا العصر" عصر الهجرة" لما تشهده هذه الظاهرة من حركة واطراد، ولما تقدمه وتصنعه من فرص وتحديات، وما تتركه من آثار على كافة الأصعدة ، وسنختص هنا في هذا المبحث بالآثار السياسية التي تتركها هذه الظاهرة .

المطلب الأول: الآثار السياسية الإيجابية:

سأتناول في هذا المطلب بعض الآثار الإيجابية للهجرة من دول "المينا" على دول الاتحاد الأوروبي، والتي تتمثل في :

أولاً: تنامي التعاون السياسي بين الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة :

فبداية، لقد سمحت عملية برشلونة بنوع من الاستقرار على المستوى الكلي، وخلق نوع من الانفتاح في الأسواق في المجال الاقتصادي، وكذلك لبعض الإصلاحات السياسية المحدودة ، ولتعاون بين الدول فيما بينها، وفي مجالات عدة، وأعطت أيضا فرصة لمنظمات المجتمع المدني وغيرها للعمل في ظروف مناسبة.

كل هذا لا يمكن إنكاره، ولكن، ولعدم قدرة مشروع برشلونة من مواجهة الصعوبات والتحديات التي يفرضها المجال المتوسطي، من خلال محاولته خلق فرص عمل، والحد من الفقر،

وإصلاح التعليم، و كذلك الإصلاحات السياسية والمؤسساتية، والحد من الهجرة، ومعالجة الضغوط الديموغرافية في دول المينا (1).

فنتيجة لهذا، جاء التقييم الأوروبي لمسار برشلونة، وأظهر العديد من المعوقات وكذلك الملاحظات (2)، مما حدا بالاتحاد الأوروبي للشروع في مسار جديد، وسياسة جديدة، وهو يندرج ضمن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، التي تم الاتفاق عليها في 12-12-2003، وكان أحد أهدافها الرئيسية بناء علاقات جيدة مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، وتحت ما سمي بسياسة الجوار الأوروبي.

وتهدف هذه السياسة "سياسة الجوار" إلى تعزيز التعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، منطلقة من ركيزة أساسية هامة وهي أن الجوار الجغرافي يخلق فرص أكبر للتعاون.

وقد تزامن هذا كله مع عقد أول قمة أورومتوسطية في نوفمبر 2005، فمن خلال الشق السياسي والأمني فإن الوثيقة تضمنت عدة أفكار منها:

- تدعيم الحوار السياسي بين ضفتي المتوسط، والتأكيد على أهمية التعاون، ومناقشة موضوعات هامة، مثل التهديدات للأمن المتبادل أو المشترك، والتي تتمثل في التأثيرات البيئية، و الحد من انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية وغيرها، وكذلك الهجرة غير الشرعية والتهريب البشري والجريمة المنظمة.

([1]) خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط : من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2010 ، ص184.

([2]) خضر، بشارة ، أوروبا من أجل المتوسط ، مرجع سابق، ص189.

- التأكيد على أن الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الدينية هي الشرط المسبق لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة والعالم.
- ضرورة انخراط الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر في منع الأزمات وإدارتها في حال حدوثها.
- أهمية عدم إغفال الأثر السلبي للصراعات، وتأثيرها على النمو الاقتصادي و السياسي في المنطقة.

وبعدها جاء التعاون السياسي مجددا من خلال مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، والذي تقدم به كل من الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي، والمستشارة الألمانية ميركل، وجمع هذا الاتحاد كل الدول المحاذية للمتوسط بحيث تكون الرئاسة مشتركة بين دولة من الجنوب و دولة من الشمال، ويتم مساعدتها من قبل سكرتارية الاتحاد من خلال تتبع المشاريع، وتنظيم مؤتمر قمة كل سنتين(1).

ويقوم هذا المشروع بتبني مقارنة شاملة لمفهوم الأمن، ويركز على التنمية المشتركة بين أعضاءه، مما يقلل من التناقضات، وكذلك على ضرورة تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين البلدان.

وللتدليل على حجم التعاون السياسي، وأهميته بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المينا، وكمؤشرات عليه، فإن هناك عدة مؤتمرات عقدت لاحقاً، وذلك من أجل تعزيز التعاون الأوروبي المتوسطي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان هذا على أعلى المستويات، ونذكر منها:

([1]) صارم ، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دمشق، دار الفكر، ط1، 2000، ص 215.

1. مؤتمر فاليتا (مالطا) (1): وعقد في العام 1997، وبحضور جميع وزراء خارجية الدول المتوسطية، ودول الاتحاد الأوروبي، وكان هدف مؤتمر مالطا إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم، ولتحديد السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها بين الدول الأعضاء، وكذلك الدول المرشحة أيضاً للشراكة.
2. مؤتمر باليرمو (ايطاليا): وعقد هذا المؤتمر في عام 1997، وبمشاركة 27 دولة أوروبية ومتوسطية، وأكد المؤتمر على أهمية الالتزام بالشراكة الحقيقة التي تخدم مصالح جميع الأطراف، وكذلك مراجعة النتائج المحصلة على أرض الواقع، وتقييمها، والتركيز على أولويات العمل المشترك، والتعهد بمراعاة توفير السلام والاستقرار والأمن في المنطقة.
3. مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا): وتم عقد هذا المؤتمر في عام 1999(2)، ومشاركة جميع الأعضاء "الأورو- متوسطيين" من الدول، وأكد المشاركون فيه على الشمولية فيما يختص بتنفيذ الشراكة، وضمان الأمن الشامل والدائم، وتدعيمه؛ وذلك للوصول إلى تحقيق الاستقرار، وأكدوا أيضاً على ضرورة إنشاء منطقة أورو-متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة 2010، وأيضاً أكدوا على أهمية تدعيم الشراكة الاجتماعية والإنسانية، وكذلك تدعيم دور الشباب ودور المرأة، ومشكلة الهجرة، والحوار بين الثقافات والأديان، وكذلك مكافحة الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات والعنصرية، وكراهية الأجانب، و كذلك تفعيل وتقييم ومراقبة الانجازات والمبادرات المعتمدة في إطار برشلونة(3).

([1]) European union external action,
http://www.eeas.europa.eu/euromed/conf/malta_conc_en.pdf.

([2]) موقع منظمه "المتوسط بيت السلام" الايطالية (Euromedi org) على الانترنت، متوفر على الرابط :
http://www.euromedi.org/attivita/dettaglioattivita.asp?idevento=397&lingua=eng

([3]) European union external action,
http://www.eeas.europa.eu/euromed/conf/palermo_conc_en.pdf

4. مؤتمر مرسيليا (فرنسا): وكان ذلك في عام 2000 ، وقد طغت عليه وعلى أجوائه انتفاضة الأقصى في عام 2000(1)، ثم تلته عدة مؤتمرات لوزراء خارجية الدول العربية والمتوسطية والأوروبية منها في بروكسل عام 2001، وفلنسيا 2002، وباريس 2004، ولوكسومبورغ 2005، ولاحقاً أخذت الشراكة الأورو– متوسطية صفة وطابعاً جديداً من خلال إعلان مشترك لقمة باريس حول الاتحاد من أجل المتوسط، وهو بمثابة مولود جديد لمسار برشلونة.

5. قمة باريس (فرنسا) : وتم عقد هذا المؤتمر في عام 2008، حيث اجتمع رؤساء الدول والحكومات، و كانت تجمعهم الإرادة السياسية المشتركة في إطلاق الجهود مجدداً من أجل تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام وديمقراطية وتعاون ورخاء، وتم إطلاق عملية "الاتحاد من أجل المتوسط"، وتضم كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية كما تضم الدول الأخرى في عملية برشلونة، ودعيت جامعة الدول العربية لحضور اجتماع عملية برشلونة "الاتحاد من أجل المتوسط" .

6. قمة مرسيليا 2008 (فرنسا) (2): حيث مثلت قمة باريس في نفس العام تقدماً هاماً بالشراكة الأورو– متوسطية، وبينت التصميم الثابت للاتحاد الأوروبي، حيث أعقب اجتماع مرسيليا إعلان الوزراء الاتحاد من أجل المتوسط بدل عملية برشلونة.

حيث أكد الوزراء في هذه القمة على إرادتهم بالوصول إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي حسب مرجعية مدريد (مؤتمر السلام العربي– الإسرائيلي)، كما أكد الوزراء تطلعهم المشترك لتحقيق الأمن والسلام الإقليميين طبقاً لإعلان برشلونة.

---

(1) Euro med café , www.euromedcafe.org/doucuments.asp.?lang=ara.

(2) موقع الاتحاد الأوروبي على الانترنت، متوفر على الرابط:
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/misc/103733.pdf

فمن هنا نلاحظ أن هناك العديد من المؤتمرات التي عقدت وتعقد، وعلى مستوى القمة، وكلها تعكس مدى التعاون السياسي بين الدول الأورو- متوسطية في المجال السياسي وغيرها من المجالات الأخرى، وكان موضوع الهجرة والمسائل المرتبطة فيها، من المحركات الرئيسية في هذا التعاون.

ثانياً: الدخول في شراكات ومعاهدات بين الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة

حيث ومنذ العام1990 بُدأ بإعادة تنظيم العلاقات من نوع "شمال- جنوب " من جديد، وفي هذا الإطار دخل المشروع الذي أعلن عنه في قمة برشلونة سنة 1995 ، والذي يهدف إلى خلق منطقة تبادل حر بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط (MENA)، حيث يرى الأوروبيين أن دورهم في منطقة البحر المتوسط هو دور رئيسي وأساسي، و يجب السعي دائماً إلى ترسيخ وتقوية هذا الدور في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لعوامل ثابتة وهامه كالجوار الجغرافي، والموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة، وكذلك المركز الحضاري لأوروبا، بالإضافة إلى العوامل المستجدة الأخرى مثل الهجرة وتحدياتها، ومكافحة الإرهاب، والانفجار السكاني في دول المينا، والأصولية الإسلامية، وكذلك النزاع العربي الإسرائيلي[1].

علاوة على ذلك يجتذب البحر المتوسط ومنطقته سدس التجارة العالمية، وثلث تجارة النفط العالمية أيضاً.

([1]) سمير أمين ، فيصل ياشير، البحر المتوسط في العالم المعاصر، (ترجمة ظريف عبد الله) مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988، ص 125.

فمن خلال إطار أو مشروع برشلونة، فقد دخلت مجموعة من الشراكات والاتفاقيات حيز التنفيذ نذكر منها:

- الشراكة في المجال السياسي والأمني:

وهذا ما تناولناه في بداية الفصل من حيث تنامي التعاون السياسي والأمني بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الميناء[1]، من خلال مجموعة نقاط ومعايير، مع الإشارة إلى إمكانية عقد ميثاق أوروبي متوسطي لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية(2).

- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية:

حيث أكد المشاركون في المؤتمر بأن تقارب الثقافات والحضارات على جانبي البحر المتوسط، وكذلك الحوار بين الثقافات المختلفة والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية: كتقاسم المعرفة والتكنولوجيا والخبرات، تشكل عنصراً رئيسياً في التقارب والتفاهم بين الشعوب، وتحسين الإدراك المتبادل، وفي هذا السياق، وافقت الدول المشاركة على ضرورة إيجاد وخلق شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية تتأتى من خلال عدة نقاط ومحاور وأهمها:

- التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط وما يتطلبه هذا الحوار من احترام الثقافات والأديان كشرط لازم لتحقيق التقارب، وتوثيق التفاهم بين الشعوب.
- التأكيد على أهمية قطاع الصحة كأساس للنمو المستدام(3).

([1]) نص إعلان برشلونة، متوفر على الرابط: http://www.eeas.europa.eu/euromed/docs/bd_en.pdf .

(1) تركماني،عبدا لله، العرب والشراكات في عالم متغير (الشراكة الأورو – متوسطية وأبعادها وأسئلتها)، متوفر على الرابط: http://hem.bredband.net/dccls2/s202.htm

([3]) نص إعلان برشلونة. مرجع سابق.

- ضرورة تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتأهيل وتشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات.

- الاعتراف بدور المجتمع المدني في التنمية في كل جوانب الشراكة.

- الاعتراف بأن معدلات النمو السكاني تشكل تحدياً يجب مواجهته من خلال سياسات سكانية، وكذلك تسريع النمو الاقتصادي.

- التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والفساد.

- **الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي.**

حيث أكد بيان برشلونة وما تلاه من مؤتمرات على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون وحلها لدى الجهات المعنية بها، وذلك من أجل خلق منطقة ازدهار مشترك(1). وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية نذكر منها:

- تسريع عملية النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورو-متوسطية.

- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

ولبلوغ هذه الأهداف أتفق المشاركون على إقامة منطقة تجارة حرة، وتم تحديد سنة 2010 كتاريخ لبدء إنشاء منطقة للتبادل الحر، حيث يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدة. وبعدها وخلال فترة انتقالية أقصاها 12 عاماً يصار إلى إلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء على المنتجات الصناعية والزراعية للدول الأعضاء.

---

(1) تركماني،عبدا لله، مرجع سابق.

أما في مجال التعاون المالي، ومن أجل إنجاح هذه الشراكات في جميع المجالات، فقد أكد بيان برشلونة على أهمية التعاون المالي في إنجاح الشراكة وإعطائها الاهتمام الأكبر؛ لأن كل مجالات التعاون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لن يكتب لها النجاح إذا لم تكن مرفقة بدعم ومعونة مالية يقدمها الاتحاد الأوروبي لشركائه، إضافة إلى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي(1)، فقد خصص الاتحاد الأوروبي برنامجيين في هذا المجال وهما "ميدا (1)، ميدا (2)" (2)، وكذلك الاعتماد المخصص من البنك الأوروبي للاستثمار، حيث خصص مبلغ 6.5 مليار يورو للفترة 2005-2007.

الاتفاقيات والشراكات من خلال المشروع الجديد (سياسة الجوار الأوروبي):

وهو الوليد الجديد من مشروع برشلونة، وكما أسلفنا في مبحث سابق، فإن هدف هذا المشروع هو تعزيز التعاون مع دول الجوار في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والبناء على ما أنجز في مشروع برشلونة، وقد ركز هذا المشروع على نقطتين رئيسيتين وهما(3):

- العمل مع الشركاء على تقليص الفقر، وخلق منطقة رخاء مشترك قائمة على التكامل الاقتصادي، وعلاقات ثقافية وسياسية مميزة ، وتكثيف التعاون عبر الحدود، وكذلك المسؤولية المشتركة بالدول الأعضاء لمنع النزاعات بين دول الجوار.

([1]) تركماني،عبدا لله، مرجع سابق.

([2]). نص إعلان برشلونة. مرجع سابق.

([3]) أبو طالب، حسن ، الاتحاد الأوروبي والمتوسط، التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004 ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 160.

- ربط عروض الاتحاد الأوروبي بمزايا وعلاقات تفضيلية لدول الجوار بمدى التقدم الذي يحرزه الشركاء في المجالين السياسي والاقتصادي.

الاتفاقيات من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

حيث جاءت الفكرة لهذا المشروع من خلال تبني الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي له، وكانت فكرته في البداية (الاتحاد المتوسطي) و كان ذلك من خلال عزمه على وضع منطقة الشرق الأوسط على طريق إعادة التوحيد، ومركزاً على مصطلح التنمية المشتركة من خلال تقاسم المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات.

ولكن كانت هناك رؤية ألمانية مخالفة، لأن دول شمال أوروبا بالمجمل متخوفة من أن دورها سيكون فقط في ضخ الأموال والمساعدات المالية لجنوب المتوسط، وبهذا تحتكر دول أوروبا الجنوبية العلاقات التعاونية معها وتستفيد من فرص الاستثمار[1].

فمن خلال ردود الأفعال لبعض الدول الأوروبية، والتي جاءت من خلال نداء روما للإتحاد من أجل المتوسط في 2007، جاءت مقاربة جديدة من خلال الاجتماع الذي عقد في هذه القمة والذي كان فيه الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء الإسباني ورئيس الوزراء الايطالي، وأكدوا فيه أن هذا المشروع سيقوم على مبدأ التعاون، وليس الاندماج، وهو لن ينافس بالضرورة المسارات الأخرى من التعاون، بحيث أن مساري برشلونة والسياسة الأوروبية للجوار سيظلان مركزين على عملية التعاون الأورو- متوسطي[2].

([1]) الجزيرة نت ، متوفر على الرابط: http://aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/4/18/.

([2]) EU Neighborhood Info Center ,UFM, http://www.enpi-info.eu/medportal/content//400/.

ويركز هذا المشروع على تبني مقاربة شاملة لمفهوم الأمن، حيث يركز على التنمية المشتركة بين أعضاءه، ويقلل من التباينات والتناقضات الحاصلة في حوض المتوسط، كما يقوم على أساس تقاسم التكنولوجيا والمعرفة بين البلدان.

يبقى القول بأن أهمية هذه المبادرة الأوروبية، أو المشروع الأوروبي "الجديد"، في أنها تجعل منطقة الحوض المتوسطي ودوله، في عمق الانشغالات الإستراتيجية لدول الاتحاد الأوروبي، بعدما كانت أوروبا الشرقية والوسطى تستحوذ على اهتمام الأوروبيين.

وهي تسلط على القضايا المصيرية والتحديات المشتركة في المنطقة المتوسطية مثل الأمن[1]و التنمية، والهجرة غير الشرعية، والإرهاب، وحماية البيئة، والتلوث، ومكافحة الجريمة المنظمة، والطاقة، وندرة المياه، والصراعات الإقليمية، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي.

وكذلك لأنهم على قناعة راسخة بأنه لا يمكن ضمان الأمن والاستقرار في أوروبا بدون تأمين الاستقرار والتنمية في دول الجنوب، فقد أصبحوا يدركون ضرورة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية في دول جنوب المتوسط، لأنها السبيل الوحيد للحد من الهجرة غير الشرعية والقضايا الأخرى المتداخلة معها، كالإرهاب، والتطرف الديني، والصراعات الدينية والثقافية، وكذلك الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات ... الخ من المظاهر.

([1]) Ibid.

المطلب الثاني: الآثار السياسية السلبية للهجرة من دول المينا إلى دول الاتحاد الأوروبي

من الطبيعي أن يؤثر ملف الهجرة والقضايا المتعلقة فيها، ومع الصخب والضجيج الإعلامي الذي يركز على أثر المهاجرين في رفع معدلات البطالة، وكذلك الهالة الإعلامية التي اجتاحت العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وخصوصاً أن قضايا الهجرة والمهاجرين قد تتداخل وتتشابك مع قضايا الإرهاب والتشدد الديني وغيره، فقد أثرت مجمل هذه المواضيع والقضايا المرتبطة بالهجرة في عدة نواحي ومجالات وقضايا منها:

أولاً: التحول في اتجاهات الناخبين الأوربيين

يمكن اعتبار مشكلة الاندماج والأمن، وكذلك الأزمة المالية العالمية، من أهم العوامل التي أثرت في تحول اتجاهات الناخبين، ونظرتهم السلبية للمهاجرين وللبلاد المصدرة لهم، ولكل من ينتمي لهم، سواء في دين أو عادات أو تقاليد وغيرها.

ولقد أسهمت أيضا الظروف المعيشية للمهاجرين، وخاصة من ذوي الأصول العربية والإسلامية؛ وكنتيجة لعوامل ثقافية ودينية واجتماعية، وكغيرهم من المجتمعات الأخرى المهاجرة "كالمجتمعات الصينية واليهودية واللاتينية" ، في أن يعيشوا -إن جاز التعبير- على أطراف المدن، أوفي ضواح مستقلة، إلى زيادة الفجوة مع المجتمعات الأوروبية، وخلقت نوعاً من المجتمعات المستقلة أو الموازية للمجتمعات الأوروبية " إن جاز التعبير".

كما أن تصاعد الحملة العالمية ضد ما يسمى بالحرب على الإرهاب، وما صاحبها من صخب إعلامي ودعايات إعلامية مسيئة في تعميق المشاعر السلبية ضد المهاجرين، وخصوصاً من ذوي الأصول العربية والإسلامية[1].

ولابد من الإشارة أيضاً إلى القلق الأوروبي من موضوع الأمن الثقافي ،أو "أمن الهوية " في الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث يمكن اعتبار أعمال الشغب والعنف في فرنسا وبعض الدول الأوروبية، وكذلك تفجيرات لندن ومدريد هي تجسيد لمعضلة الأمن والاندماج وفشل السياسات الأوروبية في استيعاب المهاجرين.

وهناك أيضاً رافداً اجتماعياً آخر، قد أثر على التحول في اتجاهات الناخبين الأوروبيين وآرائهم المتطرفة ضد المهاجرين وبلدانهم، وارتبط هذا بحالة الانكماش والركود الاقتصادي في أوروبا؛ نتيجة للأزمة المالية العالمية 2008، وهو ما ولد شعوراً بأن العمالة المهاجرة المقيمة في أوروبا، قد أصبحت عبئاً على الدول الأوروبية ومجتمعاتها وترفع من معدلات البطالة و الجريمة.

وفي هذا المجال تشير استطلاعات الرأي الأوروبية وبوضوح و من مختلف البلدان الأوروبية أن هناك مناخاً عاماً معادياً للهجرة والمهاجرين، فحسب استطلاع صحيفة الفاينانشال تايمز في 8/ 2010 ، حيث عبر نسبة كبيرة من المشاركين فيه عن رؤية سلبية لتداعيات وجود المهاجرين في بلادهم. فقد عبر 48% من الفرنسيين المشاركين في الاستطلاع عن اعتقادهم بأن وجود المهاجرين له تداعيات سلبية على الاقتصاد[2]، وكذلك 36% من الأسبان عبروا عن

---

(1) حامد، ناصر ، المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج، مجلة الأهرام الرقمية، المصدر: السياسة الدوليه،متوفر على الرابط:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221612&eid=5050 .

(2) كارن أبو الخير، ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام، مجلة الأهرام الرقمية،المصدر: السياسة الدولية، عدد 182، 10 /2010، متوفر على الرابط:.http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362575

انتقادهم، بأن عمليات الهجرة إلى بلادهم تصعب من إمكانية الحصول على عمل، وأظهرت استطلاعات أخرى للرأي بأن هناك شعوراً للعداء تجاه الرموز والتقاليد الإسلامية، فحسب استطلاع للرأي أجرته منظمة (PEW) في 2010، عبر 82% من الفرنسيين عن مساندتهم لقرار منع ارتداء الحجاب في الأماكن العامة وساندهم أيضاً 59% من الأسبان، و أيضا وحسب منظمة المسح الاجتماعي الأوروبي (European Social Survey org) في عام 2002، فقد أجرت مسحاً شاملاً تضمنه 20 مؤشراً في 50 سؤال، حول الهجرة وقضاياها، وشمل المسح معظم الدول الأوروبية، وسيصار إلى إعادته في عام 2014 "هذا العام" ، ولكن ما يهمنا في هذا المسح، أن المنظمة الأوروبية استخدمت مؤشراً واحداً يتضمن ثلاث أسئلة لموضوع دراستنا وهذه الأسئلة هي:

1. ما هو تقييمك للهجرة، وهل هي سيئة أو جيدة على الاقتصاد ؟
2. ما هو رأيك في ما إذا كانت الهجرة ستأخذ البلد إلى الأفضل أو الأسوأ ؟
3. ما هو تقييمك في ما إذا كانت الهجرة تهدد ثقافة البلد أو تغذيها وتغنيها ؟

فحسب الاستطلاع والمسح[1]، تبين أن المواقف ضد المهاجرين قد تباينت من بلد إلى آخر، وأظهرت الدراسة والمسح، بأن السويديين والفنلنديين قد أخذوا مواقف مؤيدة وإيجابية وبعدها جاء الدنمركيون والنرويجيون، وأظهرت بلدان أوروبا الشرقية وكذلك اليونان وقبرص مواقف سلبية ضد المهاجرين، بينما جاء مواطنو إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا وأظهروا مواقف متوازنة.

---

(1) موقع منظمة المسح الاجتماعي الأوروبي على الانترنت، متوفر على الرابط:
http://www.europeansocialsurvey.org/data/themes.html?t=immigration.

وفي الختام لابد من أن نذكر موقف الناخبين السويسريين مؤخرا[1]، والذين أيدوا بنسبة 50.2% بإعادة نظام الحصص لتقنين هجرة الأوروبيين إلى بلادهم، وتلزم نتيجة هذا الاستفتاء الحكومة بالعمل فيها، علماً بأن حزب الشعب السويسري اليميني "المتطرف" هو الذي قدم هذه المبادرة.

وتعكس هذه النتيجة قلقاً متزايداً بين الشعب السويسري؛ بأن المهاجرين يقوضون ثقافة البلد ويساهمون في ارتفاع الأجور وازدحام وسائل النقل وازدياد معدلات الجريمة.

تجدر الإشارة بأن ربع تعداد سكان سويسرا البالغ عددهم 8 ملايين نسمة هم من الأجانب ففي العام 2013 فقط وصلها 80 ألف مهاجر.

وفي سياق متصل [2]، أظهرت استطلاعات حديثة في بريطانيا بأن أكثر من 77% من البريطانيين يؤيدون الحد من الهجرة، كما كشفت بذلك الدراسة السنوية لمعهد ناتكان في شهر يناير 2014، علما بأن مسألة الهجرة تطرح نفسها أيضاً في الانتخابات الأوروبية في كل من هولندا والنمسا وفنلندا، حيث يرى بعض النواب الأوروبيين (الفرنسيين) أنه إذا نظم في فرنسا استفتاء مثل الذي نظم في سويسرا، لكانت النتيجة أسوأ مع فوز" لنعم" بنسبة أكبر، قد تصل الى60%.

ثانياً: تنامي الأحزاب اليمينية المتطرفة و تزايد حالات التمييز العنصري

يلاحظ وبشكل لافت أن أحزاب اليمين وخصوصاً "اليمين المتطرف" تغزو أوروبا، ويجمعهما رفض التعددية (MULTI CULTURAL)، فقد أصبح الخوض في اليمين المتطرف

---

(1) BBC News, www.bbc.co.uk/2014/02/140209-swiss-immigration -vote-shtml.

(2) موقع جريده إيلاف اليومية الالكتروني، متوفر على الرابط:
http://www.elaph.com/Web/news/2014/2/876144.html.

شكلاً من أشكال الحديث عن العنصرية الثقافية، وارتبط جزءاً كبيراً منه بشكل تلقائي بفكرة رفض المسلمين، والعمل على منع أسلمه أوروبا كما يقولون(1).

وترتكز المخاوف الأوروبية وكما يشير كالدويل "الكاتب والمحلل في "كتابه" عن قضايا الهجرة والإسلام، من أن تفرض الجاليات المسلمة في أوروبا قيمها وعاداتها وأفكارها على المجتمع الأوروبي، حتى وإن كانت لا تشكل أغلبية عددية، ولكن، وحسب رأيه ، أنه ونتيجة لتماسكها الشديد، وكذلك لانخراط الأجيال الجديدة منها في العمل السياسي فسيكون لها تأثيرا هاما.

ويمكن وللتدليل أيضاً على تزايد هذه الظواهر "المتطرفة" إلى الهجوم الإرهابي الذي وقع في أوسلو، فهو خير دليل على هستيريا استطاعت أن تبرر لنفسها القتل بمجرد القول "أنني أفعل ذلك لأوقظ الجماهير".

حيث تلاقي الحركات اليمينية "الشعبوية" تحديداً في أوروبا الغربية والبلاد الاسكندنافية، نجاحات ملحوظة سواء أكان ذلك من خلال الانتخابات البرلمانية المحلية أم انتخابات البرلمان الأوروبي(2).

وهي اليوم، أي "الأحزاب اليمينية" تشارك في العمل السياسي وفي السلطة، وليس لديها أي مشكلة مع الأنظمة الاقتصادية الليبرالية "الأنظمة السياسية الأوروبية" ولكنها تجتمع تحت سقف واحد، يتمثل في عدم قبولها التعددية الثقافية في بلدانها، وبالتالي، شن حرب ضروس للحد من الهجرة، حيث يُعد النرويجي "أندريس برايفيك" منفذ جريمة النرويج مقرباً من رابطة الدفاع

---

(1) أبو الخير، كارن، مرجع سابق.

(2) أبو درغم، ليديا ، الأحزاب اليمينية والعنصرية الدينية تغزو أوروبا، متوفر على الرابط: .fateh83.webgoo.us/t3224tobic

الإنجليزية، وهي رابطة تجمع عدداً من الإنجليز يناهضون الإسلام المتطرف حسب قولهم في بريطانيا وفي الدول الأوروبية.

- ففي بريطانيا هناك الحزب الوطني البريطاني بزعامة نيك جريفين[1]، حيث استطاع هذا الحزب الفوز بمقعدين في البرلمان الأوروبي في عام 2009، ويرى هذا الحزب أن البريطانيين أصبح يُتعامل معهم كمواطنين من الدرجة الثانية، فيما يُدفع بالمنفيين والمهاجرين إلى الصفوف الأولى، ويرى هذا الحزب أن المهاجرين هم ضيوف دائمون.
- في النرويج هناك حزب التقدم، ويعد ثاني أكبر حزب في البلاد، حيث أن سياساته وخطاباته المتعلقة بموضوع الهجرة هي التي تؤثر وتزيد في تصنيفه.
- أما في السويد فهناك حزب الديمقراطيين[2]، حيث حقق نجاحات انتخابية مؤخراً، ومن شعاراته "حافظوا على السويد سويدية".
- في الدنمارك، حيث حزب الشعب الدنمركي بزعامة بياكيار سغارد، ويحظى هذا الحزب بشعبية عالية، واستفاد الحزب من عجز الحكومات المتعاقبة في إيجاد حلول مناسبة لإدماج المهاجرين، الذين يمثلون 7.4% من السكان، حيث أضحى هذا الحزب يحتل المركز الثالث بين القوى السياسية في الدنمرك.
- وفي فرنسا هناك حزب الجبهة الوطنية بزعامة ماري لوبين، ويرى هذا الحزب أن أساس العلل التي تعانيها فرنسا هي في سياسات الهجرة المتبعة منذ ثلاثين عاماً، وتدعو هذه الجبهة إلى

([1]) أبو درغم، ليديا ، الأحزاب اليمينية والعنصرية الدينية تغزو أوروبا،مرجع سابق.

([2]) موقع جريدة القبس الكويتية الالكتروني، شبح هتلر يطوف في سماء أوروبا، متوفر على الرابط: .www.alqabas.com.ku/node/76003

سياسة واقعية لإيقاف هذا المد، واعتماد سياسة استيعاب لكل من يحترم القوانين والأعراف الفرنسية.

- في ألمانيا هناك الحزب الوطني الديمقراطي، وتكمن قوته أكثر في شرق ألمانيا، وقد حقق نجاحات في العامين 2006-2008 ، علماً بأن الحزب يتميز بأعلامه وشعاراته القريبة من النازية والفاشية .

وكذلك ينطبق الحال على باقي الدول الأوروبية[1]، حيث تظهر هناك الأحزاب اليمينية في هولندا مثل حزب الشعب اليميني، وفي النمسا (يورغ هايدر)، وفي سويسرا (كريستون بلوشير)، وهناك في إيطاليا رابطة الشمال، وعشرات الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى، وعلى رأسها التحالف الوطني الإيطالي بزعامة "جيان فيني"، حيث حصل على أصوات 12% من أصوات الناخبين في عام 2006، ويفتخر هذا الحزب بأبيه الروحي موسيليني، وكذلك حزب "ليغا نورد"، وحصل على 4% من الأصوات، حتى أن رئيسه "إمبورتو بوسي"[2]، طالب وفي حوار صحفي بإطلاق النار على المقيمين بطريقة غير شرعية في إيطاليا.

ولم تسلم أيضاً الدول الأوروبية التي انضمت حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي، ففي كرواتيا هناك الحزب الديمقراطي الكرواتي، وبات يطالب بشعار كرواتيا للكرواتيين، وفي هنجاريا حزب جوبك، ثالث أكبر حزب سياسي في البلاد، وفي بولندا، وصربيا، وسلوفاكيا، وروسيا، ولتوانيا، ورومانيا، والنمسا، هناك عشرات الأحزاب والتيارات السياسية اليمينية، التي تحمل على الإسلام، بحجة الحفاظ على الهوية الوطنية المُهددة.

([1]) زغوني، رابح ، الإسلام فوبيا، وصعود اليمين المتطرف في أوروبا، مركز دراسات الوحدة العربية، متوفر على الرابط: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_rabhzagoni.pdf.

([2]) موقع جريدة القبس الكويتية الالكتروني، مرجع سابق

ثالثاً: الهجرة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب

فمنذ أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، وبداية ما سمي بالحرب على الإرهاب، أصبحت ظاهرة الإسلام فوبيا واقعاً معاشاً في الغرب وفي أوروبا خاصة[1].

فمن خلال منظومة القوانين التي تنتهك حقوق المسلمين، مثل حظر الحجاب في فرنسا وبلجيكا، وقانون حظر المآذن في سويسرا ، بل تعداه أيضا إلى الخطاب السياسي والإعلامي السائد، حيث أصبح مشروعاً ومقبولاً انتقاد المجموعات المسلمة من المهاجرين في الغرب تحت غطاء القيم الليبرالية، وأصبح هذا التمييز ضد المسلمين جزءاً غير خافٍ من المناخ السياسي في أوروبا[2]، حيث شهد عام 2005 صعود ملف الهجرة إلى واجهة الأحداث السياسية في أوروبا إثر تفجيرات لندن ومدريد، وكذلك انتفاضة المهشمين في الضواحي الفرنسية، وبعض المدن الأوروبية الأخرى، نحو التشدد تجاه قضايا الهجرة والمهاجرين، وفرض المزيد من الإجراءات والقيود بحقهم، وإقرار وتنفيذ قوانين لمكافحة الإرهاب، والتي أثارت جدلا واسعا بين مؤيد ومعارض، على أرضية الأمن وحقوق الإنسان والحريات المدنية، فلقد شملت الإجراءات الأوروبية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف ما يلي:

- صدّق البرلمان الإيطالي في بداية أغسطس 2005 على قانون لمكافحة الإرهاب، والذي يشمل مراقبة شبكة الإنترنت وشبكات الاتصالات التليفونية.
- أصدر وزير الداخلية البريطاني آنذاك تشارلز كلارك، بتاريخ 24 أيلول 2005 قائمة بحظر بعض التصرفات في إطار مكافحة التطرف الإسلامي عقب تفجيرات لندن، وتشمل

---

(1) Human Rights Watch , http://www.hrw.org/ar/world-report-2013/2013

(2) حامد، ناصر، المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج،مرجع سابق.

حظر التحريض، وتبرير وتمجيد العنف والإرهاب، ودفع الآخرين لارتكاب أعمال إرهابية، وترسيخ الكراهية التي تقود إلى العنف، سواء عن طريق الكتابة، أو من خلال إنتاج وتوزيع المواد المطبوعة، أو من خلال الخطب العلنية، أو مواقع الإنترنت، كما أعلن رئيس الوزراء البريطاني آنذاك توني بلير عن سلسلة من الإجراءات لمكافحة الإرهاب، تتضمن رفض منح اللجوء السياسي لكل من هو متورط بالإرهاب، وإسقاط الجنسية البريطانية عن الأشخاص الذين يعملون ضد المصالح البريطانية، وتوسيع صلاحيات القضاء، وإعداد قانون جديد لمكافحة الإرهاب، والإعلان عن التشاور مع الدول الأوروبية لمراجعة قانون حقوق الإنسان لتسهيل طرد من يحرضون على الإرهاب، ومراجعة شروط الحصول على الجنسية البريطانية، وإنشاء لجنة تضم ممثلين عن مسلمي بريطانيا من أجل تأمين دمج أفضل لهم في المجتمع البريطاني[1].

- اعتقال إسبانيا نحو 63 شخصا مشتبها بهم خلال عام 2005 في إطار مكافحة الإرهاب.
- قيام الدنمرك بمراجعة القوانين الخاصة بالأمن والحريات المدنية، رغم أنها قد أصدرت قانونها لمكافحة الإرهاب عام 2002.
- اتفاق خمس دول أوروبية هي:- فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وبريطانيا على تكثيف إجراءات التعاون الأمني، وإنشاء قوة أوروبية للتدخل السريع على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وإعادة وضع مراكز مراقبة داخل الحدود في إطار إنشاء قوات الأمن الحدودية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير المشروعة إلى دول الاتحاد.
- لقد ساهمت تفجيرات لندن ومدريد، وأحداث العنف في فرنسا، و كذلك مقتل المخرج الهولندي فان جوخ على يد شاب مغربي، في تصاعد السلوكيات العنصرية تجاه المهاجرين من ذوي

---

(1) حامد ، ناصر،المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج، مرجع سابق.

الأصول العربية والإ سلامية ، وتزايد حالات الاعتداء على بعض المساجد والمراكز الإسلامية في عدد من الدول الأوروبية. ووفقا لبعض الإحصاءات، فإنه في الشهرين التاليين لتفجيرات لندن، زادت الممارسات العنصرية بنسبة 50%، وسجلت شرطة لندن نحو 70 حادثا للاعتداء على الأقليات، تراوحت بين حرائق متعمدة، واعتداءات جسدية، وإهانات لفظية ومكالمات تهديد، كما تلقى المجلس الإسلامي في بريطانيا نحو 30 ألف رسالة كراهية عبر البريد الإلكتروني للمجلس، كما تعرضت بعض المراكز الإسلامية والمساجد في عدد من الدول، مثل ألمانيا وهولندا وفرنسا، لحالات اعتداء وقذف قنابل حارقة، وكذلك الهتافات العنصرية ضد لاعبي الكرة من أصول عربية وإفريقية خلال مباريات بعض الأندية الأوروبية، مثلما حدث في إسبانيا وبريطانيا.

هنا تجدر الإشارة إلى بعض التحليلات والكتابات والتي تفضي إلى أنه، وبسبب صعوبة الاندماج التي يواجها المهاجرين، وكذلك حالات التمييز ضدهم، فإن الجيلين الثاني والثالث منهم أصبحوا أكثر عرضة للتأثر بالأفكار السلفية، لتعويض مشكلة الاغتراب في مجتمعات الدول الأوروبية، في ظل قصورها في التعامل مع ملفات المهاجرين.

رابعاً: المشاركة السياسية للمهاجرين في الدول المضيفة:

تلعب عدة عوامل هامة في مسألة المشاركة السياسية للمهاجرين في الدول المضيفة، وخصوصاً المهاجرين من دول المينا إلى دول الاتحاد الأوروبي[1]، فمنها عوامل هيكلية تتعلق بالقوانين المحلية لكل دولة.

حيث تعلب دوراً هاماً في هذا الموضوع ، فمسألة الجنسية واكتسابها على سبيل المثال، حيث تتباين القوانين من دولة لأخرى داخل الاتحاد الأوروبي، فهناك دول تشترط خمس سنوات من الإقامة كالسويد وبريطانيا، وهناك دول تشترط عشر سنوات من الإقامة للحصول على الجنسية، وهناك دول تسمح بازدواجية الجنسية، وهناك دول لا تسمح ، وكذلك مسألة اللغة، حيث تلعب اللغة واكتسابها عاملاً هاماً.

أما العوامل غير الهيكلية فتتعلق بمسائل الاندماج ومدى انخراط المهاجرين في الدول المضيفة وفي مؤسساتها المختلفة والصعوبات التي يواجهونها، وخصوصاً المهاجرين من دول المينا، مثل التجريم والكراهية وغيرها من القضايا.

وكذلك التخوف من أن يكون للجسم الانتخابي للمهاجرين دور في الحياة السياسية، وبالتالي في سنّ القوانين والتشريعات.

وكذلك لابد من الإشارة إلى المستوى التعليمي للمهاجرين، حيث أن نسبة كبيرة من مهاجري دول المينا هم ليسوا من المؤهلين علمياً.

---

(1) Goran ,Adamson, immigrants and political participation ,London school of economics and political science : http://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/221-Immigrants_and_political_participation_2006.pdf.

وهناك عامل آخر ومهم وهو عدم وجود خبرات سابقة لدى المهاجرين، تتعلق بمشاركتهم السياسية في بلدانهم الأصلية، وعدم اكتراثهم بهذه المشاركة؛ لقناعتهم بعدم جدواها، وخصوصاً أن خبراتهم في المجال الانتخابي ودخول معترك الحياة السياسية قد يكون معدوماً "بسبب نسبة ال "90-99%" التي يفوز فيها رؤساء دولهم في الانتخابات الرئاسية"، ولابد من الإشارة في هذا الجانب إلى أن سياسات الهجرة التي تتبعها البلدان الأوروبية، وفشل هذه السياسات وعدم فعاليتها، تلعب أيضا دورا هاما.

يبقى القول أن الجيل الثاني والثالث من المهاجرين قد سجلوا نجاحات خجولة في الحياة السياسية الأوروبية بفعل العوامل التي سبق ذكرها، وعوامل أخرى قد أغفلناها.

لابد من الإشارة أيضاً إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما، والتي تعود جذوره إلى أفريقيا، وكذلك الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي الذي هو ابن لمهاجر هنجاري، فيكفي هذين المثالين للتدليل على إمكانية أن يكون للمهاجرين أثر كبير في الجسم الانتخابي، والمشاركة السياسية، مما يجعل فرصهم في الاندماج أكبر، ويعطي فرصاً لهم ولغيرهم من أبناء جاليتهم لحياة أفضل، وكذلك إمكانية الوقوف على قضايا ومشاكل دولهم الأصلية.

وفي الختام، إن ضعف المشاركة السياسية للمهاجرين بفعل العوامل السابقة هو دليل ومؤشر سلبي على عدم اندماجهم في المجتمعات الأوروبية، وبقائهم كجسم عازل في المجتمع، وهذا بحد ذاته من الآثار السياسية السلبية التي يخلقها واقع الهجرة.

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية للهجرة من دول المينا إلى دول الاتحاد الأوروبي

تتباين وتتعدد الآراء والأبحاث حول أثر المهاجرين على دول المقصد، فمنهم من يعتبرها أنها تحقق فائضاً إيجابياً على الاقتصاد، ومنهم من يعتبرها أنها تحقق فائضاً سلبياً على الاقتصاد، ففي هذا المبحث سنحاول أن نوجز بعض الآثار الإيجابية والسلبية التي تفرزها ظاهرة الهجرة والمهاجرين على دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية الإيجابية

أولا :الاستفادة من الطاقة العمالية الوافدة:

يمكن اعتماد بعض الدراسات والأدبيات التي تشير إلى الأثر الايجابي للمهاجرين على الدول المستقبلة لهم وخاصة في دول الاتحاد الأوروبي حول أثر الهجرة والمهاجرين في تحقيق السعادة والرعاية الاجتماعية في دول المقصد[1]، ومثال ذلك ألمانيا، حيث أُخذ المؤشر الاجتماعي الاقتصادي الألماني، وهذا ما قد ينطبق أيضا على باقي الدول الأوروبية الأخرى.

وتخلص الدراسات إلى أن المهاجرين يوفرون الرعاية الاجتماعية إلى مواطني الدول الأوروبية الأصليين.

([1]) London school of economics and political science,
http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2013/07/03/immigration-makes-natives-happier/

مع الأخذ بالاعتبار الآثار السلبية للمهاجرين، التي تتمثل في هامش بسيط من فروق في الرواتب التي يحصلون عليها، وكذلك أثر البطالة على مواطني الدولة المحليين.

وهذا الفارق الإيجابي يتحصل من خلال عدة قنوات وآليات، فمنها أنهم يمثلون عوامل مكملة للإنتاج، وخاصة في المجالات التي يعزف عنها مواطنو الدولة الأصليين[1]، وكذلك تدني ورخص الأسعار للبضائع والخدمات التي ينتجها المهاجرون، وبالتالي فهي تحسّن أداء سوق العمل بشكل واضح؛ ولأن النمو الاقتصادي في أي بلد يتأتى من خلال ارتفاع الطلب على البضائع والخدمات، وبالتالي يخلق فرص عمل جديدة، وهذا بدوره يرفع من معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الأوروبية.

والدراسات شملت دولاً تحدث فيها تدفقات هجرة عالية وأخرى منخفضة[2]، فمثال على الدول ذات التدفقات المنخفضة للمهاجرين (لوكسمبورغ، فنلندا) أما الدول التي تحدث فيها تدفقات مرتفعة من المهاجرين، (إسبانيا، ألمانيا، فرنسا). وخلصت الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين زيادة أعداد المهاجرين، ورفاه المواطنين الأصليين- إن جاز التعبير- فالزيادة بالرفاهية والسعادة لدى الدول التي تكون فيها تدفقات من المهاجرين أكبر، مقارنة بالدول ذات التدفقات القليلة من المهاجرين.

وحسب الدراسات أيضاً فإن الأهم من ذلك في هذا الموضوع، أن المهاجرين لن يؤثروا سلباً بالشكل الذي يتحدث عنه الكثيرون، كاستغلالهم لنظام الرعاية الاجتماعية الأوروبية؛ لأن

---

(1) National bureau of economic research ,economic impact of immigration, http://www.nber.org/papers/w16736.pdf.

(2) Philippe , Legrain, Immigrants: Your Country need Them ,Princeton University Press,Princton,2007,Page 66

المهاجرين بشكل عام ليس لديهم نية للبقاء في دول المقصد ولفترات طويلة، وبالتالي التأثير على المواطنين، و مزاحمتهم في سوق العمل.

والناحية الأخرى المهمة في هذا الموضوع هي عدم مرونة السوق الأوروبي وانكماشه، وهذا يؤثر أيضاً على فترات مكوث المهاجرين في دول المقصد؛ لأن حركية المهاجرين تذهب دائماً باتجاه أسواق العمل المفتوحة والمرنة.

ومن جانب آخر، وفيما يتعلق بمسائل الشيخوخة أو الفئات العمرية الأوروبية[1]، وتأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي، والميزانيات الأوروبية، حيث أن التطور العلمي الهائل في المجال الطبي، وكذلك التغيّر الإيجابي في سلوك الأفراد في المجتمعات الأوروبية (المتقدمة)، وانهماك النساء بالعمل، سيؤدي بالمحصلة، وحسب المتوقع، إلى إطالة أعمار الأفراد، وكذلك التغير في النمط المعيشي والاجتماعي، و هو بالتالي؛ سيقود أيضاً إلى الإقلال من معدلات الولادة، وبالمحصلة سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الشيخوخة لدى السكان الأوربيين، وهذا هو الاتجاه العام والمتوقع في هذا المجال، واحتمالية تزايده هي الغالبة.

وحيث أن بعض الدول الأوروبية بل غالبيتها بدأت تعاني من انخفاض النمو السكاني، وبالتالي القوى العاملة، وإن حدث هذا فإنه سيؤدي إلى أن تكون نسبة القوى العاملة قليلة أو منخفضة، مما سيقلل من الإنتاجية، وبالمحصلة؛ سيؤثر حتماً على النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، وحسب إحصائيات الأمم المتحدة، فإنّ حجم السكان ونموه في إسبانيا لن يتغير في الخمسين سنة القادمة، وبالتالي؛ فإن أعداد المتقاعدين، في العام 2050 سيزداد بنسبة 2% من حجم السكان، وهذه الشيخوخة، أو هذه الفئة العمرية المتكونة في المجتمع الإسباني، ستؤدي إلى

([1]) National bureau of economic research ,economic impact of immigration, op.cit.

زيادة في تكاليف الرعاية الاجتماعية والصحية وغيرها لهؤلاء، وحسب المتوقع فإن حجم وتكاليف الإعالة سيتضاعف عند العام 2050 من 8.4% من إجمالي الناتج القومي الأسباني الآن، ليصبح 10.7% من إجمالي الناتج القومي، وفي نفس المجال والرعاية الصحية ستزداد من 6%، لتصبح 8% في العام 2050، وهذا كله من إجماليّ الناتج القومي الإسباني. وبطبيعة الحال فإن تراجع وانخفاض النمو السكاني سيقلل من حجم القوى العاملة، وبطبيعة الحال سيقلل أيضاً من حجم الاستثمارات في الصناعة، وهذا سيقلل بدوره من التقدم التكنولوجي في المجال الصناعي بسبب ضعف الأداء في الصناعات، ولعدم وجود قوى عاملة، وسيؤثر أيضاً في خفض الإنتاجية بشكل عام، ما يجعل الدول المتقدمة أو دول الشمال أمام خيارات صعبة، نتيجة ارتفاع حجم الإعالة الاجتماعية والصحية وغيرها من وسائل الرفاهة الاجتماعية لرعايا هذه الدول، وكذلك أيضاً نتيجة ضعف وانخفاض النمو الاقتصادي[1]. فمن هذه الخيارات، رفع نسبة الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة، وهذا الحل أيضاً سيضع أصحاب الأعمال أمام خيار وحيد، وهو تخفيض الوظائف لتجنب دفع مزيد من الضرائب، فالبطالة هي التي ستحل، أو بتخفيض ساعات العمل، وكلها خيارات ستؤدي إلى انكماش اقتصادي، وهذا ما يضع الدول أمام خيارات أخرى، مثل زيادة الهجرة، أو ضغط المصاريف الحكومية، وخاصة المصاريف المتعلقة بالأمن والتسلح.

ولتفادي هذه الإشكالية يكون الحل الأمثل بزيادة أعداد المهاجرين الشباب ذوي الفئات العمرية المتوسطة، ودخولهم مجالات الأعمال المختلفة؛ ولأن هؤلاء المهاجرين سيقومون بالطبع بدفع الضرائب، وبالتالي سيجنّب الحكومات الأوروبية الخيارات الصعبة السابقة، فمثال إسبانيا – كما أسلفنا– ينطبق على باقي الدول الأوروبية، فلو تدفق 2 مليون مهاجر من العمالة الشابة، فإنه

([1]) National bureau of economic research , op.cit.

سيكون موازياً لـ 10% من حجم القوى العاملة الإسبانية، ويساوي 54% ، زيادة على حجم الأجانب من السكان الموجودين أصلا. وهذا سيخلق فائضاً بنسبة 2% من إجماليّ الناتج القومي الإسباني، حيث تنفق إسبانيا في الوقت الحاضر على الضمان الاجتماعي والإعالة الصحية والعائلية ما يقارب 14% من إجمالي الناتج القومي، وبحلول عام 2050 سيصل إلى نسبة 24% من إجمالي الناتج القومي، وبالتالي فإن 2% من الفائض المتأتي من المهاجرين سيغطي تكاليف 10% من الإعالة والرعاية الاجتماعية المتوقعة[1].

وعليه فإنّ زيادة أعداد المهاجرين، وبنسب معينة، وضمن قنوات وآليات معينة، سيقلل من التكاليف التي تقوم الحكومات بدفعها على مواطنيها الأصليين.

النقطة الأخيرة والهامّة تتمثل في النظرة التقليدية عن المهاجرين في المجتمعات المضيفة، باعتبارهم عمالاً يزوّدون هذه الدول بالعمالة الرخيصة غير المؤهلة، ولكن حدث تغير في هذا المفهوم الآن، لأن نسبة كبيرة من المهاجرين يشرعون في إقامة مشاريع خاصة بهم سواء أكانت كبيرة أو صغيرة، وبالتالي يقومون بتشغيل أنفسهم ويوفرون الكثير من الفرص لأبناء المهاجرين، وكذلك المواطنين الأصليين [2]،خاصة من أبناء المهاجرين الذين عجزوا عن إيجاد مكان لهم في السوق المحلي في الدول المضيفة، إمّا لعدم خبراتهم الكافية، أو لضعفهم في إتقان لغة البلد المضيف، أو لعدم اندماجهم في شبكة التفاعلات الاجتماعية، أو لأمور تتعلق أيضاً بالعنصرية والكراهية.

([1]) National bureau of economic research ,op.cit.

([2]) European commission site , http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/networks/european_migration_network/reports/docs/emn-studies/illegally-resident/de-finalstudy-eng_en.pdf.

والمهم أيضاً أنه ومن خلال المصالح الخاصة التي ينشئها المهاجرون، فإنهم يوفرون البضائع والخدمات التي ما كان بإمكان المواطنين الأصليين توفيرها، مثل بعض السلع، والخضار، والمواد الغذائية، كما أنه يوسع في مجال اختيارات المستهلكين وأذواقهم، حيث بحكم خبراتهم في بلدانهم المرسلة والمستقبلة، فإنهم يوفرون مثل هذه البضائع والخدمات.

أما من ناحية أخرى، فإن المهاجرين يضفون حيوية على الشوارع والأحياء والمدن، وهذا يوفر الأمان أيضاً لأصحاب المصالح ورؤوس الأموال، ويشجعهم في إنشاء مصالح ومؤسسات جديدة، حيث كانوا يعزفون عن إقامة مثل هذه المشاريع من قبل، إما بسبب انعدام الأمن، أو بسبب عدم الجدوى الاقتصادية. وهذا ما أحدثه المهاجرون من خلال تواجدهم في هذه المناطق، فعلى سبيل المثال فإن غالبية المهاجرين ينخرطون في إقامة المصالح مثل البقالات والمطاعم.....الخ، وفي جميع المجالات.

وفي ألمانيا فإن 22% من أصحاب المطاعم هم من الأجانب، وأصبحت الأطباق التركية والشاورما واللحم الحلال من الأكلات المفضلة لدى الشعب الألماني وغيرها من الشعوب الأوروبية الأخرى، وهي تحقق مداخيل عالية، مقارنة بالماكدونالدز، والبرغر كينج ، وكذلك دخول المهاجرين وانخراطهم في مجال التصنيع ومجال الإنشاءات، حيث بدأت الأجيال الجديدة من المهاجرين بالدخول في هذه المجالات[1].

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بمسائل التبادل التجاري (الاستيراد والتصدير) وآثارها الإيجابية التي يخلقها المهاجرون في بلدانهم المضيفة، وكذلك الأصلية نتيجةً للانفتاح العالمي في

([1]) German national contact point, the impact of immigration on European societies, http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we.

المجال التجاري، واندماج الاقتصاد العالمي بفعل العولمة. فهناك مشكلات تبرز، مثل تكلفة الشحن، أو صعوبات أخرى تتعلق بالأمور التجارية، قد تعيق تدفقات هذه السلع[1]. فهنا يقوم المهاجرون بدور هام في هذا، سواء في الدول المستقبلة أو المرسلة، حيث أن المهاجرين وبجلبهم لبضائع وسلع معينة من دولهم، فإنهم يخلقون تنوعاً في البضائع، ويخلقون أيضا طلباً عليها، وبالتالي فهو يزيد من حجم النمو التجاري، وكذلك فإنهم يقللون من قيمة وأسعار البضائع ، من حيث تكلفة شرائها كونهم على دراية بالأسعار في بلادهم الأصلية، وكذلك يوفرون من خلال معرفتهم بالإجراءات الأسهل و بتكلفة أقل في نقل هذه البضائع والمواد، بعكس المستورد الأجنبي، الذي لا يكون على دراية بطرق الشراء وإجراءات جلب البضائع. وبهذا فإنهم يقللون من التكاليف المتعلقة بالاستيراد على دولهم المستقبلة.

أما فيما يتعلق بالمهاجرين كونهم مستهلكين، فمن المؤكد بأن المهاجرين يخلقون زيادة في حجم الاستهلاك على البضائع والخدمات والمنتجات، من خلال وجودهم في مجتمعات الدول المضيفة، فعلى سبيل المثال فإن حجم استهلاك الجالية التركية في ألمانيا للمواد والخدمات والسلع بلغ 10 مليار مارك ألماني في عام 1990، وهناك نسبة لا يُستهان بها من المهاجرين يقومون بشراء شقق أو منازل خاصة بهم، حيث أن المؤشرات ومن دول عدة تشير بوضوح إلى أن المهاجرين لديهم رغبة أكثر من المواطنين الأصليين في امتلاك شقة أو منزل، كما تشير نفس

(1) European commission, http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/networks/european_migration_network/reports/docs/emn-studies/illegally-resident/de-finalstudy-eng_en.pdf.

المؤشرات بأن المهاجرين لديهم نزعة استهلاكية على المواد المنزلية، وبهذا فهم يخلقون قوة شرائية، ويزيدون من النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة لهم[1].

وفي نفس السياق، فإنّ غالبية المهاجرين لديهم نزعة في التوفير أكثر من المواطنين في الدول المستقبلة أو الأصلية، وهذا مردّه إلى خوفهم من المستقبل، وخوفهم أيضاً من العودة إلى موطنهم الأصلي لأسباب لا إرادية، فهم بالتالي يقومون بتحويلات مالية إلى بلادهم الأصلية، وهذه التحويلات بدورها ستقوم بدور إيجابي أكثر من الدور الذي تقوم به الدول الصناعية والمتقدمة في مجال مساعدة دول الجنوب في مسائل التحديث والتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي[2]، حيث أن هذه التحويلات ومن خلال خلقها فرص عمل واستثمار في الدول المستقبلة للمهاجرين، قد تؤثر في خفض معدلات الهجرة وخاصة غير الشرعية منها باتجاه الدول المتقدمة، وهذا عامل مهم جداً لاقتصاديات الدول بشكل عام، سواء الدول المستقبلة أو المرسلة للمهاجرين.

ثانياً: الدخول في شراكات ومشاريع من أجل التنمية في الدول المصدرة للهجرة، والاستفادة من الطاقة العمالية، والمواد الأولية في هذه الدول.

ونتيجة للضغوطات التي تولدها الهجرة، والمسائل المتداخلة معها على الدول المستقبلة في دول الاتحاد الأوروبي، قام الاتحاد الأوروبي بمجموعة إجراءات ومشاريع ومبادرات من أجل وضع حل، أو تخفيف لضغوطات الهجرة وأعداد المهاجرين إليها. حيث يرى الاقتصاديين وعلماء الاجتماع أن الدافع الاقتصادي وانخفاض معدلات التنمية البشرية في الدول المصدرة للهجرة من

---

(1) German national contact point, the impact of immigration on European societies, http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/networks/european_migration_network/reports/docs/emn-studies/illegally-resident/de-finalstudy-eng_en.pdf

(2) Philippe , Legrain, Immigration, op.cit.

أهم الأسباب التي تدفع الشباب للهجرة، وعليه، فإنه ومن خلال إقامة مشاريع تنموية في حوض البحر المتوسط ودوله، وكذلك الدول المستهدفة الأخرى (المينا) من هذه المشاريع

(برشلونة،الجوار الأوروبي، والاتحاد من أجل المتوسط) فإنها ستخلق فرص عمل جديدة للمواطنين الأوروبيين، وستقلل من مستويات البطالة في بلدانهم، وذلك من خلال المشاريع في المجالات السياحية والصناعية والزراعية وغيرها، وكذلك الاستفادة من المواد الأولية والخام في دول المينا، وسيكون لها مردود إيجابي على الاقتصاديات الأوروبية، علاوة على أنها تعمل أيضا على رفع معدلات التنمية البشرية في دول المينا، من خلال إعداد وتأهيل الشباب وتشغيلهم، وستخفف من تدفقات الهجرة إليها، وبالتالي من الأعباء الاقتصادية التي تتكبدها الدول الأوروبية من جراء ازدياد أعداد المهاجرين.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية السلبية

وتتمثل الآثار الاقتصادية السلبية في:

أولاً: زيادة الأعباء الاقتصادية جراء استيعاب المهاجرين.

إن أعداد المهاجرين خارج بلدانهم يزداد ويتضاعف[1]، نتيجة عوامل وظروف عدة أسلفناها سابقاً، وحسب آخر إحصائيات الأمم المتحدة، فإن عدد المهاجرين في العالم يبلغ 232 مليون مهاجر دولي ، منهم 72.4 مليون شخص يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي من 27 جنسية أجنبية مختلفة.

وتكمن الأعباء الاقتصادية والمالية في الدول المستقبلة للمهاجرين في:

أولا: استيعابهم في سوق العمل والحياة العملية، فمن خلال عمليات الاندماج التي تحاول دول الاتحاد القيام بها، ويبدأ ذلك بتأمينهم بمكان إقامة (سكن)، حيث أن معظم دول الاتحاد يتوفر لديها نظام رفاه اجتماعي، فيكون لزاما على الدول المستقبلة أن تقوم بتوفير سكن مناسب للمهاجرين، وهذا يرتب أعباء مالية، وبعدها تبدأ مسائل الاندماج في المجتمع من خلال تأهيلهم للدخول في معترك الحياة العملية، من خلال إرسالهم للمدارس والمعاهد المتخصصة لاكتساب اللغة والتدريب على المهن المختلفة، وهذا يكلف الدولة أعباءً مالية، ناهيك عن التأمين الصحي الذي يوفر لهم رعاية صحية[2]، فعلى سبيل المثال، وفي صحيفة التلغراف اللندنية، وفي عددها

([1]) IOM INT, http://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/SG-report-Intl-Migration-and-Development-2013-A_68_190-AR.pdf.

([2]) Telegraph newspaper,www.telegraph.co.uk/new/worldnews/europe/10375358.

الصادر يوم 2014/4/7 فإن هناك دراسة تشير إلى وجود 6000 ألف عاطل عن العمل من المهاجرين في بريطانيا، يكلفون الدولة ما مقداره 1.5 مليار جنيه.

ثانيا : لابد من الإشارة إلى الآثار السلبية التي يخلقها المهاجرون، وذلك من خلال ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة الطلب على المواد الاستهلاكية، في ضوء الزيادة السكانية التي يفرزونها، وكذلك يصاحبها ارتفاع في أسعار السكن.

ثالثا : هناك بعض الدراسات تشير إلى أن الكثير من المهاجرين يستغلون نظام الرفاه الاجتماعي الموجود في أوروبا، والمعروف "بالبنسيون" (الدعم الاجتماعي للعاطلين عن العمل) [1]، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن هناك نسبة مرتفعة منهم، يقومون باستغلال هذا النظام، من خلال عدم ذهابهم للعمل واعتمادهم على الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الحكومة للمواطنين العاطلين عن العمل.

والذي لا يجب إغفاله أيضاً أن هناك نسبة قد تصل إلى 25% من المهاجرين[2]، هم من طالبي اللجوء السياسي، والذين توجد عليهم قيود في العمل، حيث أنهم ينتظرون مسألة الرد على طلبهم في حق اللجوء السياسي أو الإنساني، وبالتالي فأنهم يمثلون قطاعا لا يستهان به من المهاجرين، وهم أيضاً يشكلون أعباءً اقتصادية على الدول المضيفة، حيث وصل عددهم في العام 1995 إلى 284 ألف، وفي العام 2000 إلى 393 ألف، وفي العام 2004 إلى 246ألف حسب إحصاءات (UNCHR)، وهذه الأعداد في تزايد مستمر.

([1]) Philippe , Legrain, Immigrants, op.cit .

([2]) The Un Refugee Agency "UNCHR", population data unit.

ثانياً: ارتفاع معدلات البطالة

قد تكون المنهجية أو السياسات التي تنتهجها الدول المضيفة للمهاجرين في التعامل معهم، وكذلك مسائل الاندماج وآلياتها من العوامل الحاسمة التي تجعل من المهاجرين يؤثرون سلباً أو إيجابا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي فإن اهتمام السياسيين وعلماء الاجتماع ينصب على كيفية إكساب هؤلاء المهاجرين لغة الدول المضيفة، وكذلك انخراطهم في التعليم، حتى يستطيعوا أن يتواصلوا مع مجتمعاتهم الجديدة، ويكون مردودهم إيجابيا، ويكفي أن نأخذ مثال ألمانيا وقوانينها التي تتعلق بالإقامة والجنسية، حيث أنه حتى يحصل المهاجر على إذن إقامة أو تصريح عمل، فلابد له من اجتياز امتحان لغة أولي، قراءة ، وكتابة، مما يساعده في عملية الاندماج، وكذلك تنهج بعض الدول الأوروبية هذه السياسة، مثل السويد، وفرنسا، وغيرها من الدول الأوروبية.

ولابد من الإشارة إلى أن معظم المهاجرين في العادة يفضلون الإقامة في المدن الكبيرة، وفي تجمعات معينة خاصة بهم، وهم يشكلون مجتمعات موازية أو بديلة عن المجتمعات المضيفة لهم، وهذا يؤثر سلباً على هذه المجتمعات من حيث سوق العمل، ومسائل الاندماج الأخرى ويضعفها.

كل هذه إضاءات قد تسهل لنا في بحثنا عن كيفية تأثير المهاجرين على المجتمعات المستقبلة لهم.

أما في موضوع أثر الهجرة في رفع معدلات البطالة في الدول المستقبلة، فهناك مقولة علمية: بأن هناك علاقة ارتباطيه بين ازدياد الهجرة "أعداد المهاجرين" في البلدان المضيفة، وارتفاع معدلات البطالة. ففي هذا الموضوع هناك جدل دائم، فهناك دراسات تؤكد هذه العلاقة

وهذا الأثر، وهناك دراسات لا تؤكدها، يبقى القول أن هناك عوامل تلعب دوراً مهماً في رفع معدلات البطالة، نتيجة للهجرة ، فمنها وكما أسلفنا المستوى التعليمي للمهاجرين، والوضع القانوني لهم في الدول المستقبلة، وشروط سوق العمل، و كذلك حجم اقتصاد الدولة المضيفة، ولابد من الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت مؤخراً، وأحدثت ركوداً وانكماشاً في الأسواق العالمية، هذه كلها عوامل تؤثر في موضوع البطالة ومعدلاتها.

أخيرا، أجمعت معظم الدراسات، أن الهجرة ترفع معدلات البطالة لدى مواطني الدول المضيفة غير المؤهلين، أو المهرة؛ لأن المهاجرين بطبيعتهم غير المؤهلة في الغالب ينافسون هذه الفئة من المجتمع. وكذلك لابد من الإشارة أيضاً إلى أن هناك أصحاب رؤوس الأموال والتجار الذين يفضلون ضغط وتقليل التكاليف، فيكون ذلك من خلال توظيفهم لعمال برواتب أقل، ويكون ذلك في الغالب من المهاجرين، وهذا بدوره يرفع من معدلات البطالة لدى فئات معينة.

والجدول التالي يوضح أنه لا توجد مؤشرات على وجود علاقة بين ازدياد أعداد المهاجرين وبين ارتفاع معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي. حيث يُظهر الجدول التالي الفئة العمرية العاملة (20-64) والتي تمثل 75 % من مواطني دول الاتحاد الأوروبي العاملين[1]، ونسب تشغيلها في الأعوام (2005-2013).

([1])European commission,
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/refreshTableAction.do?tab=table&plugin=1&pcode=tsdec420&language=en

جدول(16) نسب تشغيل مواطني الاتحاد الأوروبي في الفئة العمرية العاملة 20-64. للأعوام (2005-2013)

السنة	2005	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التشغيل	67.9	68.9	68.5	68.5	68.4	68.3

المصدر: European commission

حيث تظهر الأرقام الواردة في الجدول أعلاه ، أن معدلات تشغيل الفئة العمرية العاملة لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر، وبالتالي فانه لا يوجد تأثير للمهاجرين في رفع معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي، علما بان بيانات الهجرة الأوروبية تشير إلى اطراد أعداد المهاجرين إلى هذه القارة.

ثالثاً: زيادة تكاليف الأعباء الأمنية

يمكن تناول هذا الموضوع من زاويتين أولهما:

- الإجراءات الوقائية أو الاحترازية التي تقوم بها الدول الأوروبية :

وبحسب النظريات الأمنية المتعددة لعدة مختصين عالمين في المجال الأمني، فإنه يمكن احتواء ظاهرة الهجرة، وخصوصاً غير الشرعية في موطنها الأصلي، وذلك من خلال عدة إجراءات ومحاور، منطلقين من محاولة فهمهم للأسباب المؤدية للهجرة، والمولدة لها، وهي العوامل الطاردة، والعمل على تخفيف هذه العوامل، ويتأتّى ذلك ضمن الجهود والشراكات والمعاهدات التي أقامتها وتقيمها الدول الأوروبية مع الدول المعنية بالمهاجرين أو المصدرة لهم، ويمكن اعتبار معاهدة برشلونة، وكذلك سياسة الجوار الأوروبي، والاتحاد من أجل المتوسط، وكذلك الاتفاقات الأمنية الثنائية، مع مجمل دول المينا، وغيرها، تصبّ في خانة زيادة تكاليف الأعباء الأمنية .

حيث أن هذه الاتفاقيات تتضمن التعاون والدعم الفني والتقني، وتبادل الخبرات، وكذلك الأجهزة والمعدات المتطورة، وحتى الطائرات، وتقديمها كمساعدات ومنح للدول المصدرة للهجرة، وهي تصب في خانة زيادة التكاليف والأعباء على اقتصاديات الدول المستقبلة للمهاجرين في دول الاتحاد. فعلى سبيل المثال فإن برنامجي ميدا 1 وميدا 2 وميزانياتهما التي وصلت إلى 10 مليار يورو في الفترة الواقعة من 1995 – 2006، وكذلك القروض التي قدمها بنك الاستثمار الأوروبي، والتي وصل إجمالي قيمتها إلى 9.5 مليار يورو من الفترة الواقعة 1995 – 2003، [1]وكذلك ميزانيات المشروع الجديد (سياسة الجوار)، فعلى سبيل المثال، خصصت ميزانية جديدة ل (ENI) للفترة من2014–2020، قدرها 2 .18مليون يورو، بزيادة نسبتها 9,3% عن الميزانية السابقة، والتي هي امتداد ل (ENPI) سياسة الجوار الأوروبي، وكذلك مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، والشق المالي فيه، كلها أدلة على النفقات المترتبة على دول الاتحاد الأوروبي، ومن المعروف، ومن خلال البنود والجوانب المتعلقة بمؤتمر برشلونة، وسياسة الجوار، والاتحاد من أجل المتوسط، أنّ هناك شقاً أمنياً يتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية من دول الميناء، والحد من تدفقات الهجرة لدول الاتحاد الأوروبي.

- أما من الناحية الداخلية، أو في الجبهة الداخلية، وبمواجهة الهجرة وتدفقاتها، كان إنشاء وكالة الحدود الأوروبية فرونتكس وميزانيتها الضخمة [2]، وكذلك تخصيص قسم لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وهي البوليس الأوروبي (Europol)، وغيرها من المؤسسات الأمنية المتخصصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية وميزانياتها، ولابد أيضا من الإشارة إلى التكاليف المالية الهائلة

([1]) European neighbourhood and partnership instrument , http://www.enpi-info.eu/medportal/news/latest/23620/EU-2011-budget-provides-9.3-per-cent-increase-for-ENPI-programmes.

([2]) Frontex, http://frontex.europa.eu/about-frontex/governance-documents/

المترتبة على إنشاء جدار عازل بين اليونان وتركيا، وبين المغرب وإسبانيا لمواجهه تدفقات الهجرة.

- وكذلك وفي مواجهة استيعاب المهاجرين في الداخل، فمن الطبيعي وجود جهود إضافية، وكوادر أمنية وشرطية، لمعالجة المشاكل الأمنية المترتبة على وجودهم.

المبحث الثالث

الآثار الاجتماعية للهجرة من دول المينا إلى دول الاتحاد الأوروبي

لا بدّ أن تترك هذه الظاهرة آثارا وبصمات على طرفي المعادلة، خصوصا وأن هذه الظاهرة هي ظاهرة إنسانية واجتماعية بامتياز، فمن البديهي والمنطقي أن يكون هناك آثارا إيجابية، وأخرى سلبية بفعل هذه التفاعلات الإنسانية.

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية الايجابية، ويمكن تلخيصها فيمايلي:

أولاً: زيادة التلاقح الثقافي والاجتماعي:

بدايةً لابد من الإشارة إلى أنه قد يصعب في بعض الأحيان، وإلى حد كبير، التمييز بين الآثار الاجتماعية التي تخلقها الهجرة الدولية، وبين تأثير العولمة، وخصوصاً أن تسارع وتيرة الهجرة الدولية وحركيتها، قد يكون نتاجا أو أداة من أدوات العولمة الحالية. فمن الطبيعي أن يكون هناك تلاقح وامتزاج للثقافات والحضارات، وكذلك للأعراف، وهذا لا يمكن إنكاره من خلال عدة صور نلاحظها في المجتمعات التي يكون فيها المهاجرين، والتي يمكن إذا استُغلّت بطريقة سليمة، أن تساعد في عملية الاندماج واستيعاب المهاجرين، وعدم جعلهم مجتمعات بديلة في حال فشل التعددية الثقافية والحضارية، ويتمثل هذا الاندماج والتلاقح الثقافي والاجتماعي والديني في عدة نواح منها:

- الناحية الدينية : فالمجتمعات التي يكون فيها نسب لا بأس بها من إثنيات مختلفة، يلعب العامل الديني دوراً هاماً في هذا الجانب، فنلاحظ ظهور مساجد المسلمين، وكذلك معابد البوذيين أو الهندوس، وكذلك الكنس بالنسبة لليهود، وهذا يكون حاضراً للعيان في المناطق

والمدن التي يكون فيها نسبة من المهاجرين من تلك الأديان، ناهيك عن المؤسسات الدينية الأخرى، كالمدارس والمراكز الدينية، وحتى المقابر الخاصة بهم، وهذا يعطي نوعاً من التلاقح الثقافي والديني وقبول الآخر(1)، وللتدليل على هذا التلاقح الديني ،هناك ما يقارب من 6000 مسجد في دول الاتحاد الأوروبي.

- الرياضة: حيث تلعب الرياضة دوراً هاماً في الجانب الثقافي والاجتماعي، حيث يتم هذا التلاقح والاندماج من خلال اندماج الشباب المهاجرين وانخراطهم في الألعاب الرياضية المختلفة و الأندية، فعلى سبيل المثال: " فإن عدداً كبيراً من المهاجرين الآن يمثلون بعض المنتخبات القومية لبلادهم المضيفة (الجديدة) في ميادين الرياضات المختلفة، سواء في كرة القدم، أو غيرها، ونلاحظ ذلك جلياً في المنتخب الفرنسي والألماني والإنجليزي والهولندي والبلجيكي، ومثال ذلك "زين الدين زيدان، في المنتخب الفرنسي" وكذلك " كريم بن زيمة" اللذان تعود أصولهما إلى الجزائر، وكذلك في المنتخب الألماني"هناك سامي خضيرة ، ومسعود اوزيل... والقائمة تطول. ناهيك عن الرياضات الأخرى، كألعاب القوى، وغيرها. وهذا جزءٌ هام من التلاقح الثقافي والحضاري، وقبول الآخر، أفرزه وعززه وجود المهاجرين من دول المهجر المختلفة.

- في مجال الأزياء: حيث يظهر المهاجرين بملابسهم التقليدية الخاصة بهم، ومن إثنيات مختلفة، وهذا يعطي تنوعاً ويفيد في تبادل الأذواق والأزياء(2) ، حيث استطاع العديد من المصمّمين العرب وخصوصا اللبنانيين الوصول إلى العالميّة، وتحقيق شهرة واسعة تخطّت

---

(1) islamcity.com, http://www.islamicity.com/forum/printer_friendly_posts.asp?TID=12812

(2) مجلة ياسمينا على الرابط: http://www.yasmina.com/موضة/top-10/7-

حدود بلادهم، ومن بينهم المصمّم إيلي صعب، وزهير مراد، وجورج حبيقة، وقاسم القاسم، وجميل الخنسا وغيرهم.

- في مجال الأطعمة والأغذية: فالعادات المتعلقة بالطعام، وكذلك وجود أنواع عدة من المطاعم والمطابخ المختلفة، كل هذا يعطي غنا وتنوعاً في مجتمعات الدول المضيفة، حتى أنه أصبح يؤثر في العادات المتعلقة بالطعام بالنسبة لكلٍ من المجتمعات المستقبلة للمهاجرين والمرسلة لهم، وكذلك بالنسبة للمهاجرين أنفسهم، فعلى سبيل المثال في ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية، فقد أصبح إنتاج أطعمة غير وطنية جزءًا عادياً من حياة المواطنين الأوروبيين، فنلاحظ على سبيل المثال الأطعمة التركية " دونر كباب" وانتشارها في معظم المدن والأحياء الأوروبية ،وكذلك انتشار المحلات والمطاعم التي تبيع منتجات كتب عليها كلمة "حلال"، وهي تعني الأطعمة التي تنتج وفقاً للشريعة الإسلامية، وكذلك انتشار" البيتزا الإيطالية" في مجتمعات الدول المرسلة للمهاجرين ، ولا يجب أن ننسى الأطعمة اليابانية "كالسوشي"، والأكل الهندي بأنواعه، والفيتنامي والتايلندي وغيرها، حتى أصبح ما يقارب من 50-70% من مجتمعات هذه الدول المستقبلة للمهاجرين هم من روّاد هذه المطاعم والمحلات.

- أما في مجال وسائل الإعلام (الميديا): فنلاحظ الكثير من المجلات والصحف، وحتى بعض قنوات التلفزيون والراديو، التي أصبحت منتشرة في معظم الدول الأوروبية، التي يتواجد فيها المهاجرون، وهذا يعني وبالضرورة أن العديد من مواطني الدول المضيفة يقومون برؤية وسماع وسائل الإعلام، وهذا يعطي نوعاً من التلاحق الثقافي والحضاري، ويغذي مناخ التعددية الثقافية والحضارية (Multi cultural)، وكذلك لابد من ذكر انخراط المهاجرين من أصول مختلفة في عدة مجالات إعلامية، كصحفيين، و فنانين "راقصين، ومغنيين، ومقدمي

برامج" ناهيك عن وجود العديد من المراكز والأندية والبارات والمراقص الخاصة بهؤلاء المهاجرين من ذوي الأصول المختلفة، حيث يرتادها مواطنو الدول المضيفة المهاجرون.

أما ما يخص الغناء والأغنية، فهناك العديد من المغنيين من ذوي الأصول المهاجرة، قد أغنوا هذا التنوع الثقافي، حيث نلاحظ تأثير الأغنية المستوردة من قبل المهاجرين على نمط الأغنية التقليدية في المجتمعات المضيفة، وكذلك العكس، ومثال ذلك "الشاب خالد، داليدا.... وغيرهم.." ، ونلاحظ أيضاً مدى تأثير الأغنية التركية والعربية على الموسيقى الأجنبية.

– أما فيما يتعلق بالرقص، فنلاحظ العديد من المجتمعات الأوروبية تتجه الآن لتعلم أنواع الرقص المختلفة التي تعود أصولها إلى المهاجرين، مثال ذلك " البيلي دانس" الرقص العربي، وكذلك "Al– salsa" اللاتينية، وغيرها، كالرقص الأفريقي، والكردي، واليوناني ...إلخ، ونلاحظ هنا أن الحضارة والثقافة الأوروبية قد زادت غنى وتعددية من ثقافات وحضارات دول العالم المختلفة، وخصوصاً من حضارات دول المينا.

- وفي مجال الأفلام وصناعة السينما: فقد دخلت حياة المهاجرين في الكثير من الأفلام الأوروبية، حيث تقوم تلك الأفلام بتوضيح كيفية عيش هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الجديدة، والمشاكل التي يواجهونها، وكذلك تشرح الظروف المعيشية في بلادهم ، وأصبح هناك أفلام مشتركة مثل:" أفلام ألمانية– تركية" ،" وفرنسية –جزائرية" وغيرها الكثير، حتى أن بعضها قد نال السعفة الذهبية في عام 2004 ، ومثال ذلك الفلم التركي "لفاتح أكنيز".
- ولابد من ذكر أدباء المهجر وكتاباتهم ورواياتهم وبلغتهم الأم، وكذلك بلغة الدول المضيفة، فقد قدم هؤلاء الأدباء دفعة قوية في مجال التلاقح الثقافي والحضاري، ومثال ذلك: " جبران خليل جبران، وإيليا أبو ماضي، والطاهر بن جلون، و كان ذلك أيضا من خلال نقلهم

وترجمتهم للعديد من أشعار وروايات الكتاب والشعراء العرب، كأشعار محمود درويش، ونزار قباني، وغيرهم ."

ثانياً: الهجرة والحوار بين معتنقي الأديان

إن للزيادة المضطردة لأعداد المهاجرين في العالم وحركيتهم، وانخراطهم في مجتمعات جديدة وكذلك التطور العلمي والتكنولوجي الهائل في وسائل الاتصالات والمواصلات، جعل موضوع الحديث عن الحوار بين معتنقي الأديان ذو أهمية عظمى وبالغة، وأُنشأت من أجل هذا الموضوع العديد من المؤسسات، وأقيمت الندوات والمؤتمرات.

تبرز أهمية هذا الحوار في أن الكثير من مجتمعات الدول أصبحت تتداخل في ما بينها بفعل العوامل السابقة الذكر، وأصبح من الضروري إتباع سياسة حوار الأديان بدل سياسة ازدراء الأديان أو تجاهلها، وعدم فهمها وتقبلها.

فقد لعبت أحداث وعوامل عدة في جعل المسائل الدينية تؤثر في العلاقات بين المجتمعات حتى أنها أصبحت تهدد الوحدة الوطنية في الكثير من الدول، وكذلك أصبحت تهدد الأمن العالمي بالمطلق.

فقد لعبت وسائل الإعلام المختلفة وخصوصاً التي تحمل اتجاهات معادية للمهاجرين دوراً هاماً في زيادة التوتر الاجتماعي، وإذكاء مسائل الكراهية، وصولا إلى الإقصاء لأسباب دينية، أو عرقية، وكذلك لعبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر دوراً في ذلك.

والدور الهام والبالغ الأثر للمهاجرين في ما يتعلق بالحوار بين معتنقي الأديان وأهميته، يتمثل في أنهم أصبحوا يمثلون قطاعا ًهاماً، وجزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي للدول المضيفة، حيث أصبحوا يمثلون نسبةً لايستهان بها من التعداد السكاني لهذه البلدان، ومثال ذلك: "

الإجراءات التي قامت بها الحكومة الألمانية لتأهيل الأئمة في المساجد المتواجدة في ألمانيا، وكذلك لابد من ذكر دور الفاتيكان والمؤسسات الدينية المختلفة كالأزهر، وكذلك زيارات البابا المتعددة للمنطقة، وما تخلقه هذه الزيارات من أهمية في مجال هذا الحوار، وتركيزها على أهمية المنطقة، وشعوبها، وأهمية العيش المشترك.

ومن هنا يبرز مفهوم الحوار بين معتنقي الأديان وقبول الأخر وتقبله، وعدم استبعاده، كجزء من مسألة اندماج المهاجرين، والتي تحاول الكثير من الدول المضيفة للمهاجرين حلها بكافة الطرق والوسائل، ولابد من الإشارة إلى المؤسسات الحكومية والمدنية، ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال، والتي تلعب دوراً هاماً، وإلى دور مؤسسات الأمم المتحدة في مسألة هذا الحوار ، نذكر منها: منظمة تحالف الأمم المتحدة من أجل الحضارة (UNAOC)[1].

([1]) United Nation alliance of Civilizations (UNAOC), http://www.unaoc.org/.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية السلبية

وتتمثل الآثار الاجتماعية السلبية بالآتي:

أولاً: التغير في الجانب الكمي لسكان المجتمعات المضيفة.

استناداً للمؤشرات والبيانات الصادرة من معهد الإحصاء الأوروبي، وكذلك منظمة التعاون والأمن وغيرها من المؤسسات المعنية بهذا الموضوع، والتي تشير بشكل واضح إلى المعدل السلبي، أو الجمود في معدل النمو السكاني في القارة الأوروبية، والجدول التالي يوضح هذه الجانب.

جدول (17) أعداد سكان الاتحاد الأوروبي "عينة الدراسة" (2002-2013) بالمليون نسمة[1].

الدولة/السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
دول(eu) 28	489	490	492	494	496	498	500	502	503	504	504	505
المانيا	82.4	82.5	82.5	82.5	82.4	82.3	82.2	82	81.8	81.7	80.3	80.5
بلغاريا	78.9	78.4	78	77.6	77.1	75.7	75.1	74.6	74.2	73.6	73.2	72.8
إسبانيا	41	41.8	42.5	43.2	44	44.7	45.6	46.2	46.4	46.6	46.8	46.7
إيطاليا	56.9	57.1	57.4	57.8	58	58.2	58.6	59	59.1	59.3	59.3	59.6
فرنسا	61.4	61.8	62.2	62.7	63.2	63.6	64	64.3	64.6	64.9	65.2	65.5
رومانيا	21.8	21.6	21.5	21.3	21.2	21.1	20.6	20.4	20.2	20.1	20	20
السويد	8.9	8.9	8.9	9	9	9.1	9.2	9.2	9.3	9.4	9.5	9.5
بريطانيا	59.2	59.5	59.7	60	60.6	61	61.5	62	62	63	63.4	63.8

المصدر: European commission

---

(1) European commission,
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&language=en&pcode=tps00001&tableSelection=1&footnotes=yes&labeling=labels&plugin=1.

واستناداً لهذه الأرقام والمؤشرات فإن هناك حالة ركود أو سكون في معدلات النمو السكاني أو الديموغرافي في القارة الأوروبية، حتى أصبح يطلق عليها البعض "بالقارة العجوز؛ وذلك لأن معدلات النمو السكاني تكون في الغالب سالبة، أو تراوح مكانها، وهذا سيرفع من معدلات الفئات العمرية الكبيرة (AGING)، والتي مردها إلى أسباب أسلفناها سابقاً، كالتغير في نمط الحياة المعيشية لدى المجتمعات الأوروبية ، وكذلك عمل المرأة ، حيث تشارك المرأة الأوروبية وبقوة في معظم جوانب الحياة، ما يمنعها من التفكير بالإنجاب.

وبالرجوع إلى الجدول والنظر في حجم هذه الظاهرة داخل دول الاتحاد الأوروبي، نلاحظ أيضاً أن هناك تحسناً طفيفاً لا يذكر، طرأ على معدلات النمو السكاني في بعض الدول، ويردّه الكثيرون لسببين وهما:

1. زيادة أعداد المهاجرين الذين أصبحوا نسبة لا يستهان بها من عدد السكان في هذه القارة، فهم يرفعون هذه النسبة أو المعدلات؛ حيث أنه من المعروف أن الغالبية الكبرى من هؤلاء المهاجرين هم من الفئات العمرية الشبابية، فهم أتوا من مجتمعات ذات خلفية ثقافية واجتماعية ودينية تحبذ التكاثر، كما هو حال المجتمعات العربية والإسلامية، وكذلك الأفريقية.
2. التوسع الذي حدث في الاتحاد الأوروبي نتيجة انضمام بعض دول شرق أوروبا إلى دول الاتحاد، مثل رومانيا، وبلغاريا، وبولندا، وغيرها.

وعليه فإن التخوف الأوروبي أو القلق الأوروبي، يأتي من أن هذه المجتمعات المهاجرة ذات الخلفيات الإسلامية أو العربية ستكون في يوم من الأيام، تمثل نسبة لا يستهان بها من نسب السكان في بلدان المقصد، وهذا بالتالي سيؤثر على المشهد الاجتماعي والثقافي ونمط الحياة

بالمجمل، بحكم أن هؤلاء المهاجرين سيطبقون قيمهم وعاداتهم وثقافتهم في المجتمعات الجديدة، وبالتالي سيخلقون مجتمعات موازية لهذه المجتمعات الأصيلة.

علما بأن حجم الظاهرة في ازدياد. واعتماداً على الأرقام الواردة سابقاً من منظمة التعاون والأمن (OCED) فإن هناك زيادة في أعداد المهاجرين في هذه القارة.

الجدول(18) يوضح أعداد المهاجرين في العالم، وفي القارة الأوروبية من 1990-2013

السنة / البلد	1990	2000	2010	2013
الهجرة العالمية	154.2	174.5	220.7	231.5
الهجرة إلى أوروبا	40.9	50.4	67.8	70.8

المصدر: (OCED) *Organization for Economic Co-operation and Development*

فعلى الرغم من البيانات الواردة في هذا الجدول والتي تشير وبوضوح إلى تزايد أعداد المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنها لم تؤدي إلى تغير في الجانب الكمي لمواطني دول الاتحاد، بدليل البيانات الواردة في الجدول رقم (17).

علما بان المهاجرين يتوزعون في الغالب على بعض الدول الأوروبية الكبرى[1]، فمثلاً هناك 9.8 مليون في ألمانيا، 6.5 مليون في إسبانيا، 7.8 مليون في بريطانيا، 4.4 مليون في إيطاليا، 7.5 مليون في فرنسا.

([1])Organization for Economic Co-operation and Development:

http://www.oecd.org/els/mig/World-Migration-in-Figures.pdf/ World Migration in Figures

والجدير ذكره أيضا أن 48% من مجمل الهجرة العالمية من النساء، ونسبتها في الدول الأوروبية هي الأكبر، حيث تصل إلى 51.9%.

ثانياً: التغير الكيفي لسكان المجتمعات في الدول الأوروبية المضيفة

وبالرجوع إلى جدول رقم (17)، والذي يظهر فيه معدلات النمو السكاني لدول الاتحاد الأوروبي، فهذا يعني بالضرورة أن مسألة الشيخوخة، أو معدلات الفئات العمرية الكبيرة ، هي التي ستكون الغالبة في التركيبة السكانية في دول الاتحاد، وهذا ما سيخلق ضعفاً في الأداء الاقتصادي (الركود أو الانكماش)، والذي ذكرناه وناقشناه في مبحث سابق.

وكذلك لابد من الإشارة أيضاً إلى انخفاض معدلات الوفيات لدى مواطني دول الاتحاد، ومرده إلى التطور العلمي الهائل في المجال الطبي، وكذلك الرعاية الاجتماعية والصحية المثلى التي توفرها دول الاتحاد لرعاياها، وخاصة الفئات العمرية الكبيرة، حيث ازداد متوسط الأعمار المتوقع للشعوب الأوروبية ليصل إلى 80.3 سنة، ومن المرشح أن هذا الرقم أو المعدل في تزايد، وحسب (EUROSTAT) فإن متوسط المعدلات العمرية للمهاجرين هي أقل بكثير من متوسط المعدلات العمرية لمواطني دول الاتحاد، حيث أن هذه المعدلات العمرية لمواطني دول الاتحاد، وحسب عام 2012، بلغت 42 سنة، بينما بلغ متوسط المعدلات العمرية للمهاجرين في دول الاتحاد 26 سنه، وهذا ما يعطي دلالة على التخوف الأوروبي من أن هذه الفئة العمرية الشبابية للمهاجرين سوف ستزداد بالضرورة، انطلاقاً من الخلفيات الاجتماعية التي ينحدرون منها، والتي تحبذ التكاثر.

أما في ما يتعلق بمسائل الشيخوخة، فإنه من المتوقع أن الفئات العمرية من 80 فما فوق سيتضاعف مرتين بحلول العام 2080 ؛ حيث أنه في الفترة 2013-2080 فإن الفئات العمرية

العاملة ستنخفض، وسيزداد حجم الفئات العمرية من 60 فما فوق، ليصبح 28.7% من تعداد السكان الأوروبي بحلول عام 2080، مقارنة بـ 18.2% في العام 2013.

وحسب نفس المصدر فإن الفئات العمرية التي تقع ضمن الرعاية الاجتماعية (البينسيون) تتضاعف؛ حيث أنها تساوي 27.5% في العام 2013، وستصل إلى 51% بحلول عام 2080.

أما في ما يخص مؤشرات الزواج فإن هناك انخفاض في أعداد الزيجات المسجلة؛ حيث انخفض من 7.9 زواج / 1000 مواطن في عام 1970 ليصل إلى 4.8 زواج /1000 في عام 2008، وهذا يعني أن هناك انخفاضاً في أعداد الزواج المسجلة، وبنسبة تبلغ 39%.

وحسب رأي الباحث الشخصي، فإن حجم الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، ولغاية إعداد هذه الدراسة، لم تؤدي إلى تغير في الجانب الكيفي(الفئات العمرية) لسكان ومجتمعات الدول الأوروبية، وذلك اعتمادا على البيانات الصادرة من المفوضية الأوروبية ومصادر أخرى، والتي تفيد بأنه لا يوجد تغير يذكر في الجانب الكمي على بيانات السكان الأوروبية ، وباعتقاد الباحث فإن من الأسباب التي أدت إلى عدم التغير في الجانب الكمي يتمثل في تشدد دول الاتحاد الأوروبي في منح الجنسية للمهاجرين، أو لطالبيها.

ثالثا: إثارة مشكلة الاندماج الاجتماعي

فبالاعتماد على مؤشرات اكتساب الجنسية، والتجريم والكراهية، والدخول إلى سوق العمل، ومعاملات لم شمل العائلات، والتعليم، والمشاركة السياسية، وأخيراً معدلات الحصول على الإقامة الطويلة.

كل هذه المؤشرات السبع الواردة الذكر، هي مؤشرات لقياس مدى اندماج المهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة، حيث أظهرت الأرقام والإحصائيات التي شملت 37 دولة مستهدفة بالهجرة(1)، وكان معظمها من دول الاتحاد الأوروبي، أن هناك دولاً تعمل وبوتيرة مرتفعة من أجل إدماج المهاجرين في مجتمعاتهم، و هناك دول أخرى فشلت في إدارة ملف إدماج المهاجرين في مجتمعات دولهم، حيث أن التقييم من 100 درجة، وأظهرت هذه التقييمات لدول العينة (دول الاتحاد الأوروبي) ما يلي:

السويد في المركز الأول وبمعدل 83%، اسبانيا 63%، ايطاليا 60%، ألمانيا 57%، بريطانيا 57%، فرنسا 51%، رومانيا 45%، بلغاريا 41%.

وتُظهر هذه التقييمات مدى التفاوت بين الدول فيما يتعلق بمسائل الاندماج، ومدى نجاح بعضها في تحقيق المؤشرات السبع السابقة الذكر، وهذا يعكس مدى نجاح أو فشل بعض الدول في مسائل الاندماج، والتعددية الحضارية والثقافية (2)، ونلاحظ أن الدول التي تحقق تقييمات متواضعة أو منخفضة في مسائل الاندماج، هي نفسها الدول التي صرح زعماؤها" تصريح

---

(1) Migration Policy Centre, http://www.mipex.eu.

(2) BBC news, http://www.bbc.co.uk/news/uk-politics-12371994.

المستشارة الألمانية ميركل، و الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي ، ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون" حيث أعلنوا عن فشل التعددية في دولهم، وفي أوروبا، وهو دليل اجتماعي سلبي، ومؤشر خطير قد تستفيد منه بعض الأصوات اليمينية، وغيرهم، ممن ينادون برفض التعددية، وطرد المهاجرين، وهذا يؤثر أيضا في عدم جعل المهاجرين يشكلون مجتمعات موازية، أو يشكلون جسما عازلا في مجتمعات دولهم المضيفة، بفعل عدم إدماجهم بالشكل المناسب.

نتائج الدراسة:

عالجت الدراسة في فصلها الأول الإطار النظري، وكذلك الإجرائي لظاهرة الهجرة الدولية، وتطرقت إلى المفاهيم المتعلقة بها، والمتداخلة معها، وبعدها انتقلت الدراسة إلى تفصيل وشرح المراحل التاريخية والتطور التاريخي لهذه الظاهرة ، و انتقلت الدراسة بعدها إلى معالجة الإدراك العالمي لهذه الظاهرة، من خلال شرح وتفصيل واقع الهجرة العالمية، وكذلك واقع الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ثم انتقلت الدراسة إلى شرح الجهود العالمية والإقليمية والدولية المبذولة لمعالجة الظاهرة- موضوع الدراسة- ومعرفة مسبباتها، ومعالجتها، وكذلك آثارها، وذلك من خلال إبراز جهود الأمم المتحدة، و كذلك المشاريع الإقليمية، والمؤتمرات، والاتفاقيات التي تمت بهذا الخصوص، ومن ثم عالجت الدراسة مظاهر الهجرة الدولية وأشكالها، و كذلك المقاربات الشاملة والمفسرة لها.

ومن ثم انتقلت الدراسة ومن خلال مطلب آخر بتفسير ومعالجة الدوافع المسببة للهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا) باتجاه دول الاتحاد الأوروبي، من خلال إظهار العوامل الدافعة (الطاردة) والعوامل الجاذبة، وكذلك العوامل المساعدة والمحفزة الأخرى، وقامت الدراسة بإظهار العوامل الطاردة والجاذبة بطريقة جديدة من خلال المؤشرات التي تقيسها مؤسسة صندوق السلام (Fund For Peace)، وكذلك أيضاً من خلال ملفات خاصة لكل دولة من عينة دول المينا، بالإضافة إلى الطرق التقليدية في إظهار العوامل الطاردة والجاذبة ، وفي نهاية الفصل الأول وتحديدا في المبحث الرابع، عالجت الدراسة موضوع سياسات دول الاتحاد الأوروبي حيال ظاهرة الهجرة.

أما في فصلها الثاني، فقد عالجت الدراسة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تخلقها وتولدها ظاهرة الهجرة من دول المينا على دول الاتحاد الأوروبي، حيث كانت هناك آثار سياسية إيجابية وأخرى سلبية، فالإيجابية منها تراوحت من زيادة تنامي التعاون السياسي بين الدول المعنية بالهجرة، إلى الدخول في شراكات إقليمية وأخرى ثنائية .

ثم انتقلت الدراسة لمعالجة الآثار السياسية السلبية على دول الاتحاد الأوروبي، من خلال رصدها للتحولات في اتجاهات الناخبين الأوروبيين، وكذلك صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة، و رصدها أيضا لتأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على المشهد السياسي الأوروبي، وعلى القرارات السياسية في دول الاتحاد. وأخيراً عالجت الدراسة المشاركة السياسية للمهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي.

ثم انطلقت الدراسة إلى معالجة الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة على دول الاتحاد الأوروبي، وتراوحت أيضاً من آثار إيجابية وأخرى سلبية، فالإيجابية منها تمثلت في الدخول في المشاريع المشتركة، والشراكات بين الدول المعنية بموضوع الهجرة، وكذلك الاستفادة من الطاقة العمالية الوافدة؛ حيث أسهبت الدراسة في شرحها.

أما الآثار الاقتصادية السلبية التي عالجتها الدراسة، فتمثلت في زيادة الأعباء الاقتصادية على الدول المستهدفة للهجرة، ويبرز ذلك من خلال زيادة الأعباء المالية الناتجة عن عمليات استيعاب المهاجرين، و كذلك عالجت الدراسة العلاقة بين زيادة أعداد المهاجرين، وارتفاع معدلات البطالة، وفي نهاية الفصل الثاني قامت الدراسة بمعالجة الآثار الاجتماعية الايجابية منها، والسلبية، وإظهارها من خلال عدة جوانب ، سنجدها وبالتفصيل داخل هذه الدراسة.

وبعد تحليل كافة المعطيات والبيانات المتعلقة بظاهرة الهجرة الدولية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتجاه دول الاتحاد الأوروبي، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن ظاهرة الهجرة: هي ظاهرة تاريخية، إنسانية، اجتماعية، موجودة منذ الأزل.
2. أن حجم هذه الظاهرة في تزايد، بدليل المعطيات والأرقام والبيانات الواردة لنا، ومن كافة المصادر.
3. لاحظت الدراسة أنه وبفعل العولمة ومظاهرها المختلفة، فقد سرّعت وزادت من حجم هذه الظاهرة.
4. خَلُصت الدراسة إلى أن هناك عوامل وأسباب عدة مولدة لهذه الظاهرة، حيث انقسمت إلى أسباب طاردة، كارتفاع معدلات البطالة، والفقر، وعدم استقرار سياسي وأمني واجتماعي، وأسباب جاذبة، كالرفاه الاجتماعي وارتفاع الأجور، وكذلك يقابله استقرار سياسي وأمني واجتماعي في الدول الجاذبة.
5. لاحظت الدراسة أن هناك عوامل مساعدة ومحفزة لظاهرة الهجرة من دول المينا إلى دول الاتحاد الأوروبي تراوحت من عوامل تاريخية، وأخرى جغرافية، وكذلك عامل اللغة، وبرز تأثير هذه العوامل المساعدة في بيانات الهجرة، وخاصة من دول المغرب العربي.
6. لاحظت الدراسة أن جميع العوامل الطاردة متوفرة في دول المينا، سواء أكانت عوامل طاردة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.
7. لاحظت الدراسة أن أعداد المهاجرين من دول شمال أفريقيا كانت أكبر من أعداد المهاجرين من دول الشرق الأوسط.

8. لاحظت الدراسة أيضا أن المهاجرين يفضلون دول معينة للإقامة والعيش فيها، ويبرز ذلك من خلال حجم مؤشرات الهجرة إلى تلك الدول، وهي بالضرورة الدول التي تتمتع باقتصاد قوي، ومستوى مرتفع من الرعاية الاجتماعية.

9. لاحظت الدراسة أن هناك جهوداً أوروبية تبذل في إدارة ملفات الهجرة ،ويبرز ذلك من خلال محاولة توحيد سياسات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك المبادرات والمشاريع الأوروبية المتلاحقة.

10. خَلُصت الدراسة إلى أن هناك آثاراً سياسية إيجابية قد تحصلت نتيجة لهذه الظاهرة، ويبرز ذلك من خلال الكم الهائل من المؤتمرات والاتفاقيات السياسية بين الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة، وظهر ذلك أيضاً وبشكل واضح من خلال المشاريع المتواصلة والمتعددة التي تراوحت من مشروع برشلونة، مروراً بسياسة الجوار الأوروبي، وانتهاءً بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، فقد أدى هذا كله إلى تنامي التعاون السياسي والأمني بين دول الميناء، و دول الاتحاد الأوروبي، حيث كان موضوع الهجرة أحد أهم محركات هذا التعاون السياسي.

11. وفي المقابل خَلُصت الدراسة أيضا إلى أن هناك آثاراً سياسية سلبية تولدت نتيجة هذه الظاهرة، تراوحت مابين التحول في اتجاهات الناخبين الأوروبيين، وظهر ذلك من خلال استطلاعات الرأي المختلفة، في عدة دول أوروبية، كان آخرها تصويت السويسريين فيما يختص بتقنين معدلات الهجرة إلى بلدهم، إلى صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في دول الاتحاد، ومدى تزايد تمثيل هذه الأحزاب في برلمانات دولها، وكذلك أيضا على مستوى البرلمان الأوروبي الموحد.

12. استنتجت الدراسة أن هناك تزايداً في حالات التمييز العنصري ضد الجاليات العربية و الجاليات المسلمة المهاجرة، ومرده إلى تزايد أعداد المهاجرين من هذه الدول، وكذلك تصاعد الحملة الإعلامية في مواجهة الإرهاب والتشدد الديني .

13. تعتقد الدراسة أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها، كان لها دور سلبي في تعميق الآثار السياسية السلبية لدى دول الاتحاد ومواطنيها، ويرز ذلك من خلال الإجراءات التي قامت بها العديد من الدول الأوروبية ، تراوحت مابين تشديد الإجراءات الأمنية في دولها وعلى حدودها ومعابرها ، إلى إصدار القوانين الجديدة، ومراجعة القوانين القديمة في دولهم، إلى تزايد حالات العنصرية والكراهية والتجريم على المستوى المجتمعي والفردي.

14. فيما يتعلق بمسألة المشاركة السياسية للمهاجرين في الدول الأوروبية المضيفة، خَلُصت الدراسة إلى أنه لا يوجد آثار إيجابية أو سلبية نتجت من المشاركة السياسية للمهاجرين ومرده إلى عوامل مختلفة.

15. خَلُصت الدراسة إلى أن هناك آثاراً اقتصادية إيجابية على دول الاتحاد، نتجت من الطاقة العمالية الوافدة، وخصوصاً من فئة الشباب، وبينت الدراسة الكم الهائل من الفوائد المترتبة من تواجد هؤلاء المهاجرين، والجوانب الايجابية التي يوفرونها.

16. خَلُصت الدراسة بأن الهجرة من دول المينا إلى دول الاتحاد الأوروبي لم تؤثر في رفع معدلات البطالة داخل دول الاتحاد، وظهر ذلك من خلال الأرقام والمعطيات الواردة.

17. خَلُصت الدراسة إلى أن هناك أعباءً اقتصادية قد ترتبت على دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة هذه الظاهرة، تراوحت من جهود داخلية، تمثلت في زيادة الأعباء المالية جراء استيعاب المهاجرين، أما على الصعيد الخارجي فتمثلت الأعباء المالية والاقتصادية في حجم الميزانيات للمشاريع الكبرى الثلاث التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، وكذلك ميزانيات

فرونتيكس، وغيرها من الميزانيات التي تُرصد، وكلها تصب في خانة الجهود التي تبذل لمواجهة تدفقات الهجرة.

18. وفيما يتعلق بالآثار الاجتماعية، خَلُصت الدراسة إلى أن هناك آثاراً إيجابية أفرزتها وعززتها ظاهرة الهجرة من دول المينا إلى دول الاتحاد الأوروبي، تمثلت في زيادة التلاقح الثقافي والاجتماعي ، والذي برز من خلال عدة مؤشرات وفي عدة مجالات.

19. خَلُصت الدراسة إلى أن الهجرة من دول المينا إلى دول الاتحاد لم تؤثر في التغير في الجانب الكمي لسكان ومجتمعات دول الاتحاد الأوروبي، بدليل حالة السكون والانكماش في بيانات السكان الأوروبية، والتي لم تظهر أي تقدم، علماً بأن هناك ازدياد في حجم هذه الظاهرة ، وخاصة في دول الاتحاد الأوروبي .

20. خَلُصت الدراسة إلى أن حجم الهجرة من دول المينا إلى دول الاتحاد لم يؤثر أيضاً في التغير في الجانب الكيفي داخل دول مجتمعات المينا، بدليل أنه لم يؤثر في الجانب الكمي.

21. خَلُصت الدراسة إلى أن مسائل الاندماج (اندماج المهاجرين في دول مجتمعات الاتحاد الأوروبي) تلعب دوراً هاماً في جعل المهاجرين يؤثرون سلباً أو إيجابا على مجتمعات الدول المضيفة، حيث لاحظت الدراسة أن الدول أو المجتمعات التي نجحت وحققت مستويات مرتفعه في مسائل الاندماج وموضوعاته المختلفة، هي الدول التي لم تطلق العنان لوسائل الإعلام والأبواق الإعلامية المختلفة، بأن المهاجرين هم سبب العلل، وهذا ما ينطبق على حالة السويد، بينما الدول التي لم تحقق معدلات مقبولة في مسائل الاندماج ،هي الدول التي يخرج ساستها وإعلاميوها وغيرهم، ويصرّحون عن الأثر المدمر للمهاجرين على دولهم ومجتمعاتهم.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. مجد الدين محمد بن يعقوب، الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، دار الفكر، بيروت، ج2. دون سنة الطبع.
2. **المنجد في اللغة والأعلام**، لبنان: دار المشرق، 1987.
3. موقع المفوضية الأوروبية الالكتروني، متوفر على الرابط :http://ec.europa.eu/news/economy/120515_en.htm.
4. موقع جريدة الدستور الأردنية، **قرار تقسيم فلسطين منح 55% من أراضيها التاريخية "لدولة يهودية "** 2013/11.
5. موقع صندوق النقد الدولي الالكتروني، متوفر على الرابط: http://www.imf.org/external/np/vc/2012/061312.htm.
6. موقع مجموعه البنك الدولي الالكتروني، متوفر على الرابط: http://povertydata.worldbank.org/poverty/region/MNA.
7. موقع منظمة المسح الاجتماعي الأوروبي الالكتروني، متوفر على الرابط: http://www.europeansocialsurvey.org/data/themes.html?t=immigration.

الكتب:

1. الجابري، محمد علي، **قضايا في الفكر المعاصر**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2003.
2. حبيب، هاني، **الشراكة الأوروبية المتوسطية**، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، 2003.
3. حسن نور، عثمان، ياسر عوض الكريم، **الهجرة غير المشروعه والجريمة**، الرياض، جامعه نايف العربية للعلوم الأمنية،2008.
4. حسن، خليل، **قضايا دولية معاصره**، بيروت، دار المنهل،2007.
5. خضر، بشارة، **أوروبا من أجل المتوسط**: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2010 .
6. الربايعه، احمد، **دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية**، عمان،الأردن،**1984**.
7. سمير أمين ، فيصل ياشير، **البحر المتوسط في العالم المعاصر**، (ترجمة ظريف عبد الله) مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988.
8. السيد، طارق، **علم اجتماع السكان**، مؤسسه شباب الجامعة، الإسكندرية ،2008.
9. صارم، سمير، **أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة**، دمشق، دار الفكر، ط1 ،2000.
10. عبد القادر، علاء الدين، محمد، **البطالة**، منشأة المعارف، الإسكندرية،2011.
11. فيليب مارتن، جوناس دوغرن، **الهجرة الدولية تحد عالمي**، ترجمه د. فوزي سهاونة، مطبعة الجامعة الأردنية،1999.

المجلات والصحف:

1. بشير، هشام، **الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا (أسبابها. تداعياتها. سبل مواجهتها)**، مجلة الأهرام الرقمية، 1/2010، المصدر :السياسة الدولية، متوفر على الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96263&eid=875

2. الجزيرة نت ، متوفر على الرابط:

./http://aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/4/18

3. حامد، ناصر ، **المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج**، مجلة الأهرام الرقمية، المصدر: السياسة ألدوليه،متوفر على الرابط:

.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221612&eid=505

4. حامد، ناصر، **إشكالية ألهجره إلى الاتحاد الأوروبي**،"مجلة الأهرام الرقمية"، القاهرة ، مؤسسة الأهرام،1 / 2005، المصدر: مجلة السياسة الدولية، متوفر على الرابط:

.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221337&eid=505

5. زغوني، رابح ، **الإسلام فوبيا، وصعود اليمين المتطرف في أوروبا**، مركز دراسات الوحدة العربية، متوفر على الرابط:

.http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_rabhzagoni.pdf

6. الشيخ ، وليد، **أوروبا وقضايا الهجرة، معضلة الأمن و الاندماج، السياسية الدولية**، عدد 165، 2006.

7. كارن أبو الخير، **ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام**، مجلة الأهرام الرقمية،المصدر: السياسة الدولية، عدد 182، 10 /2010، متوفر على الرابط:.http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362575

8. مجلة ياسمينا، متوفر على الرابط: http://www.yasmina.com/موضة/top-10/7-

9. مطاوع، محمد، **أوروبا والمتوسط، من برشلونة إلى سياسة الجوار**، مجلة الأهرام الرقمية،المصدر: مجلة السياسة الدولية ، متوفر على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221585&eid=725.

10. مغاوري، شلبي، **الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة**، مجلة الأهرام الرقمية، 2006/1، المصدر :السياسة الدولية، متوفر على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221719&eid=31.

11. موقع العربية نت، **سوريون على " قوارب الموت" إلى أوروبا**، متوفر على الرابط: http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2014/07/31/

12. موقع جريدة القبس الكويتية الالكتروني، **شبح هتلر يطوف في سماء أوروبا**، متوفر على الرابط: www.alqabas.com.ku/node/76003.

التقارير:

1. أبو طالب، حسن، **الاتحاد الأوروبي والمتوسط، التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

2. تقرير التنمية البشرية، **التغلب على الحواجز وقابلية التنقل البشري والتنمية**، ألقاهره،2009.

3. تقرير اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، **الهجرة الدولية في العالم العربي.**

المواقع الإلكترونية:

1. أبو درغم، ليديا ، **الأحزاب اليمينية والعنصرية الدينية تغزو أوروبا**، متوفر على الرابط: fateh83.webgoo.us/t3224tobic.

2. أحمد، طاهر، اختبار شنغن : **سياسات الهجرة وتأثيرها على الوحدة الأوروبية**، مجلة الأهرام الرقمية،المصدر: مجلة السياسة الدولية، متوفر على الرابط :
.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=643509&eid=52

3. بخوش، مصطفى، **مدونة العلوم السياسية**، متوفر على الرابط:
http://omarpolitic.blogspot.com/2012/01/800x600-normal-0-21-false-false-false.html.

4. تركماني،عبد لله، **العرب والشراكات في عالم متغير (الشراكة الأورو - متوسطية وأبعادها وأسئلتها)**، متوفر على الرابط:
http://hem.bredband.net/dccls2/s202.htm

5. حكيمي، توفيق، **استمرارية الهجرة السرية نحو أوروبا**، متوفر على الرابط:
https://www.academia.edu/1480392

6. السيد، محمود محمد، **ألهجره غير ألشرعيه**، الحوار المتمدن، 2011، العدد 3554.

7. العموص،عبد الفتاح، **المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية**، متوفر على الرابط: http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/ammouss.html.

8. عياش، إبراهيم محمد، **الهجرة غير الشرعية** ، الحوار المتمدن، الجزء 02،العدد 2386، 2008.

9. مركز جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار**، متوفر على الرابط:
.http://www.arableaguetunis.org/pdf/traveaux_hijra.pdf

10. موقع ألاتحاد الأوروبي، الالكتروني، متوفر على الرابط:

http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/misc/103733.pdf.

11. موقع الجزيرة نت، الالكتروني، متوفر على الرابط:

/http://aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/4/18

12. موقع الموسوعة الحرة (Wikipedia) ،الالكتروني ، متوفر على الرابط:

.http://en.wikipedia.org/wiki/Immigration

13. موقع الموسوعة العربية، الالكتروني، متوفر على الرابط:-http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=11231&m=1.

14. موقع جريدة إيلاف اليومية، الإلكتروني، متوفر على الرابط:

http://www.elaph.com/Web/news/2014/2/876144.html.

15. موقع مجلس حقوق الإنسان، الالكتروني، **إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان** ، متوفر على الرابط: www.ipjj.org/file admin/data/documents/eu

16. موقع مدينة النادور المغربية، الالكتروني، متوفر على الرابط:

http://www.nadorcity.com/تفاصيل-الجدل-الدائر-بإسبانيا-حول-السياج-الشائك-الفاصل-بينهما.

17. موقع مفوضية ألاتحاد الأوروبي، الالكتروني، متوفر على الرابط:

http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/overview/index_en.htm.

18. موقع منظمه "**المتوسط بيت السلام**" الإيطالية (Euromedi org) ،الالكتروني، متوفر على الرابط:

http://www.euromedi.org/attivita/dettaglioattivita.asp?idevento=397&lingua=eng.

19. موقع منظمه الهجرة العالمية، الالكتروني، متوفر على الرابط:

http://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/SG-report-Intl-Migration-and-Development-2013-A_68_190-AR.pdf.

الملاحق:

1. نص إعلان برشلونة،على الرابط:

http://www.eeas.europa.eu/euromed/docs/bd_en.pdf.

Books:

1- Massy Douglas and Others, **Theories Of International Migration,** Population And Development Review,Vol,19,1993 ,Page 447,448.

2- Paul White, Robert Woods, **The Geographical Impact Of Migration**, Longman Inc, New York,1980.

3- Philippe , Legrain, **Immigrants: Your Country need Them** ,Princeton University Press,Princton,2007.

4- Samers, Michael, **Migration** ,Routledge, NewYork ,2010 .

5- Steaphen Castles,Mark J.Miller, **Age of Immigration**,Machlailan,london,1998.

6- Weiner, Myron, **The Global Migration Crises,** Harper Collins College Publisher, Colorado,1995.

Webs, Sources:

1. 5+ 5 Summit http//www.5plus5.gov.mt/ar/5plus5dialogue.
2. Anna lindh foundation,

   http://www.ansa.it/ansamed/ar/notizie/stati/turchia/2011/08/05/visualizza_new.html_732394843.html.
3. BBC news, http://www.bbc.co.uk/news/uk-politics-12371994.
4. BBC News, www.bbc.co.uk/2014/02/140209-swiss-immigration -vote-html.
5. CARIM,

   http://www.carim.org/public/migrationprofiles/MP_Palestine_EN.pdf

6. Central Intelligence Agency ,

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/we.html .

7. Central Intelligence Agency ,

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html.

8. Central Intelligence Agency

,https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html .

9. Central Intelligence Agency

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sy.html.

10. Central Intelligence Agency, http://www.oecd.org/els/mig/World-Migration-in-Figures.pdf/ World Migration in Figures.

11. Central Intelligence Agency,

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/jo.html.

12. Central Intelligence Agency,

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/gz.html.

13. Central Intelligence Agency,

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/le.html.

14. Central Intelligence Agency,

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sy.html.

15. Central Intelligence Agency,

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html.

16. Central Intelligence Agency,

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html.

17. Central Intelligence Agency,

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/mo.html.

18. Central Intelligence Agency.

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html.

19. EU Neighborhood Info Center ,UFM, http://www.enpi-info.eu/medportal/content//400/.

20. Euro med café,

www.euromedcafe.org/doucuments.asp.?lang=ara.

21. Euro medi,

http://www.euromedi.org/attivita/dettaglioattivita.asp?idevento=397 &lingua=eng.

22. European commission , ec.europe.eu/immigration.

23. European commission site , http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/networks/european_migration_network/reports/docs/emn-studies/illegally-resident/de-finalstudy-eng_en.pdf.

24. European commission,

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-SF-12-031/EN/KS-SF-12-031-EN.PDF.

25. European commission,

http://ec.europa.eu/immigration/showContent.do?id=16262.

26. European Commission,

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-24032014-AP/EN/3-24032014-AP-EN.PDF.

27. European commission,

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&language

=en&pcode=tps00001&tableSelection=1&footnotes=yes&labeling=labels&plugin=1.

28. European commission,
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-SF-12-031/EN/KS-SF-12-031-EN.PDF.

29. European Neighborhood and Partnership Instrument,
http://www.enpi-info.eu/medportal/news/latest/23620/EU-2011-budget-provides-9.3-per-cent-increase-for-ENPI-programmes.

30. European social survey,
http://www.europeansocialsurvey.org/data/themes.html?t=immigration.

31. European union external action,
http://www.eeas.europa.eu/euromed/conf/malta_conc_en.pdf.

32. European union external action,
http://www.eeas.europa.eu/euromed/conf/palermo_conc_en.pdf.

33. Frontex , http://frontex.europa.eu/about-frontex/governance-documents/

34. fund for peace organization,
http://www.fundforpeace.org/global/?q=indicators .

35. German national contact point, the impact of immigration on European societies, http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/networks/european_migration_network/reports/docs/emn studies/illegally-resident/de-finalstudy-eng_en.pdf

36. Global Commission of International Migration, http://www.gcim.org/.

37. Goran ,Adamson, London school of economics and political science, immigrants and political participation : http://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/221-Immigrants_and_political_participation_2006.pdf.

38. Human Rights Watch Org, http://www.hrw.org/ar/world-report-2013/2013.

39. IOM organization ,http://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/SG-report-Intl-Migration-and-Development-2013-A_68_190-AR.pdf .

40. islamcity.com,http://www.islamicity.com/forum/printer_friendly_posts.asp?TID=12812.

41. London School of Economics and Political Science, http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2013/07/03/immigration-makes-natives-happier/.

42. Migration Policy Center,

http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Jordan.pdf.

43. Migration policy center, http://www.mipex.eu

44. Migration policy centre,

http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Lebanon.pdf.

45. Migration policy centre,

http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Syria.pdf.

46. Migration policy centre,

http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Egypt.pdf.

47. Migration policy centre,

http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Tunisia.pdf.

48. Migration policy centre,

http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Algeria.pdf.

49. Migration policy centre,

http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Morocco.pdf.

50. National bureau of economic research ,economic impact of immigration, http://www.nber.org/papers/w16736.pdf.

62. World Bank Org, http://data.worldbank.org/country/tunisia.

51. OECD, http://www.oecd.org/els/mig/World-Migration-in-Figures.pdf/ World Migration in Figures.

52. Organization for Economic Co-operation and Development, http://www.oecd.org/els/mig/World-Migration-in-Figures.pdf/ World Migration in Figures.

53. Telegraph news paper,www.telegraph.co.uk/new/worldnews/europe/10375358.

54. Un Refugee Agency "UNCHR, population data unit

55. United Nation alliance of Civilizations ,http://www.unaoc.org/

56. United Nation Organization, http://www.un.org/esa/population/migration/hld/Summary of the High-level Dialogue by the President of the General Assembly/2006.

57. World Bank Group, http://data.worldbank.org/country/iraq.

58. World bank group, http://www.worldbank.org/en/region/mena.

59. World Bank Group. http, //data.worldbank.org/country/jordan.

60. World Bank Org , http://data.worldbank.org/country/algeria.

61. world bank org, http://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-republic.

62. World Bank Org, http://data.worldbank.org/country/tunisia.

Abstract

Researcher : Al-Azzeh. Abdelnaser Fawzi.

The Political, Economic and Social impact of Immigration from Middle East Countries and North Africa (MENA counties) to European Union Countries.

Master Thesis. Yarmouk University. 2013 -2014

Supervisor: Ass Prof. Kheir Salem Diabat.

The purpose of this study is investigating the relationship between immigration from MENA countries to the European Union countries as well as exploring if there are any political, economic and social impacts of such phenomenon on EU countries. The study contained eight Mena countries and eight European countries. The researcher adopted many scientific approaches such as historical, analytical, comparative and statistical approaches within two chapters as follows:

In the first chapter, the researcher tried to discuss all the concepts related to immigration, types, patterns and different features. Moreover, the theories explaining immigration and the push and pull factors then concluding with the European polices towards this phenomenon.

Meanwhile, the second chapter contained the political, economic and social effects caused by immigration on EU countries. Those effects ranged between positive and negative ones and in all mentioned domains (political, economic and social).

The researcher concluded that the findings were acceptable and identical with the study hypotheses as the independent variable (immigration) affected some domains positively or negatively and didn't affect other domains.